ISSN 1016-4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

العدد الرابع [٢٥] السنة السادسة / شوّال ١٤١١ هـ.

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث

* * الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .

* الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.

* ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية ، وليس لأيّ اعتبار آخر.

* النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها .

المراسلات :

تعنون بآسم : **هيئة التحرير**

صفائية ـ ممتاز ـ بلاك ٧٣٧ ـ هاتف : ٢٣٤٥٦ .

ص . ب ٩٩٦ / ٣٧١٨٥ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .

تراثنا .

العدد الرابع [٢٥] السنة السادسة / شوّال ـ ذو القعدة ـ ذو الحجّة ١٤١١ هـ.

الإعداد والنشر : مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث .

المطبعة : مهر ـ قم .

الكمّيّة : ١٠٠٠ نسخة .

قيمة الاشتراك السنوي في نشرة « تراثنا » ٢٠٠ تومان داخل إيران ، و ٢٠ دولاراً في البلاد العربية وأوروبا ، و٢٢ دولاراً في آسيا وأفريقيا ، و٢٥ دولاراً في الأمريكيّتين واستراليا . بضمنها أجور البريد المضمون.

إنجـاحُ المَطالِب

شرح المنظومة المَحْبِيَّة

في علوم البلاغة : المعاني ، والبيان ، والبديع

للشيخ المحدِّث المفسِّر محمد بن محمد رضا القمّيّ المشهديّ

(ق ١٢)

السيّد محمّد رضا الحُسينيّ

بسم الله الرَحْمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمّد ، وعلى آله الطيّبين الطاهِرين المعصومين الأئِمّة المُنْتَجَبين ، وعلى أوليائهم الأخيار المهتدين .

واللعن الدائم على أعدائهم ومُبْغضيهم الضالّين من الآن إلى قيام يوم الدين ، آمين .

إلٰهنا بكَ نَسْتعين .

* * *

١ ـ مقدّمة المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

طلبَ إليّ جمع من الإخـوان، من طُلّاب الحـوزة العلمية أنْ أقومَ بتدريس علوم البلاغة في كتابها المقرّر : « الشرح المختصر لتلخيص المفتاح » فقمتُ بالأمر ، وكنتُ مبتهجاً إذْ وجدتُ فيهم مُشاركين في عُلوم الأدَب ، وكانوا يَمْلأون أجواء الدرس بشذاها العَطر ، خاصةً عندما تُثار المناقشاتُ ، التي أعتبرها ضروريةً للطُلّاب في تقدّمهم العلميّ ، ومن أجْل تفتّح قرائحهم ، وفتح الآفاق أمامهم ، وإعطائهم الفرصةَ للتحرّك نحو طُموحاتهم، والقدرة على البحث والمناقشة السليمة وإبداء الرأي وإثباته.

ومُـذْ رأيتُ فيهم تلك الروحَ ، تبلورتْ في خاطري فكرةٌ عرضتُها عليهم ، ومجملُها : أنْ يعمدَ كلّ واحدٍ منهم إلى كتابٍ من الكُتُب المخطوطة المؤلّفة في علوم البلاغة ، فيقوم بتقويم نصّه ، ومراجعة مصادره والقيام بما يُسَمّى في هذا العصر بعمليّة « تحقيقه » . على أنْ يكونَ ذلك امتداداً لكلّ مادّةٍ ندرسُها في المنهج المقرّر ، وأثناء الدراسة ، بحيث لايخرجُ عن مُهمّة الطالب في مطالعة الدرس ولايكون أمراً غريباً على واجباته اليومية تجاه المنهج .

وكان غرضي من وراء الفكرة :

أولاً ـ أنْ يعيش الطالبُ أجواء المادة من خلال نُصوص أُخرى ، غير الكتاب المقرّر ، الذي يتلقّاه بالدرس والتوضيح ، ويعتمد في فهمه على محاضرات الأُستاذ وشرحه ، فيتدرب على تفهُّم النصوص الأُخرى ، بل ومناقشتها ، فيستقلّ بالفهم ،

ويتجرأ على النقد ، وأخيراً الاستنتاج الصحيح .

فيكـون ذلـك مدعاةً له إلى التحقيق بشكلٍ أعمق ، والالتحام مع العلم بشكلٍ عمليّ ومُباشر .

ثانياً ـ أنْ تُحيى تلك الآثارُ العزيزةُ من مؤلّفات القدماء في هذه المجالات ، والمُعرّضة ـ على أثر الإهمال ـ للتلف والإبادة .

فما دامَ الطالبُ يعيشُ أجواء العلم ، ويمارسه بالدرس والبحث والمطالعة ، فإنّ لديه شوقًا أكْبر واهتماماً أعظم في أداء مثل هذا العمل ، الذي يعدّه البعضُ في غير هذا الظرف أجنبياً عن مهمّة الطالب ، بالرغم من كونه من أهم الأُمور الثقافية والتُراثية والعلمية .

وليست هذه المقدمة مجالاً للبحث عن ذلك .

وكأنّ الفكرة المطروحة على الإخوان كانت « جديدةً » إذْ لم يسبق لأُستاذٍ في الحوزة ـ على مبلغ ما أعلمُ ـ أنْ عَرَضَ مثلَ هذه .

ولقد حاولتُ أنْ أُهيّئ من أسماء الكتب البلاغية بعدد الحاضرين في مجلس الدرس ، والذين بلغوا ـ بما أنا فيهم ـ خمسة عشر شخصاً .

وكانت القائمة التي أعددتُها ، كالتالي :

١ ـ الإبانةُ عن حدود البلاغة وأقسام الفصاحة :

منه نسخة في الخزانة الرضوية « مكتبة آستان قدس رضوي » في مشهد ، برقم ٤٠٢٩ ، المعاني والبيان رقم ٢٧ .

وعنه فيلم في جامعة طهران ، برقم ٢٠٠٥ .

٢ ـ أساس الاقتباس :

للسيّد اختيار بن السيد غياث الدين الحسيني ، ألّفه سنة (٨٩٧) ، ذكره في

كشف الظنون ، وموجود في الخزانة الرضوية «مكتبة آستان قدس رضوي» في مشهد .

أُنظر : الذريعة ٢ / ٥ .

٣ ـ أسرار البلاغة :

للشيخ البهائي محمّد بن الحُسين العامليّ الحارثي (كما نُسب إليه) .

طُبع مع كتاب « المخلاة » في مصر ، وطبع ثانية في بيروت .

٤ ـ الأُنموذج في علوم البلاغة :

للسيّد عبد الوهّاب بن عليّ الحُسيني الإسترابادي الجُرجاني (ق ٩) .

هو الكتاب الثالث ، من مجموعةٍ برقم ١٠١ ، في مكتبة السيّد المرعشي النجفي ، في قم المقدّسة .

أُنظر : الذريعة ٢ / ٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

٥ ـ الإيضاح :

لجلال الدين ، محمّد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩) .

منه نُسختان في مكتبة السيّد المرعشي النجفي ، برقم ٥٣٩ ورقم ٢١٣٩ .

٦ ـ بساتين الجنان في علمَيْ المعاني والبيان :

للسيّد الميرزا محمّد تقي بن الميرزا عبد الرزّاق ، الأحمد آبادي ، الأصفهاني (ت بعد ١٣٤٠) .

الذريعة ٣ / ١٠٣ .

٧ ـ بلغة البلاغة ـ أُرجوزة في علومها ـ :

من نظم الشيخ محمّد بن محمّد طاهر السماوي الفَضْلي (١٣٧٠) .

من أبياتها :

فَخُذْ إِلَيْكَ بُلْغَةَ البلاغَهْ
حَسَنَ النِظام حُلْوَةَ الصِياغَهْ

الذريعة ٣ / ١٤٧ .

٨ ـ تجريد البلاغة :

للشيخ ابن مِيْثَم البحراني مِيْثَم بن علي (ت ٦٧٩) .

منه نسخة في مكتبة الشهيد المطهري ـ طهران ، وعنه فيلم في جامعة طهران رقم ١٤٣٦ ، عن مكتبة مجلس الشورى الإسلامي المعروف سابقاً باسم (سِنا) ٤ / ٢٠٨٦ ، وقد طُبع في بيروت .

الذريعة ٣ / ٣٥٢ .

٩ ـ تلخيص دلائل الإعجاز :

للسيّد محمّد الحسيني الخوانساري .

منه نسخة برقم ٧٦٧ في مكتبة السيّد المرعشي النجفي .

١٠ ـ تمحيص التلخيص :

للفاضِل الهنديّ .

وهو متن الشرح التالي .

١١ ـ التنصيص على معاني تمحيص التلخيص :

للفاضل الهندي أيضاً ، شَرَحَ فيه المتنَ السابق ، وقد طُبع بآخر المجلد الثاني من كشف اللِثام (ص ٥٠٠ ـ وما بعدها) .

منه نسخة برقم ٨١٧ في مكتبة السيّد المرعشي النجفي .

١٢ ـ الدرّ والمَرْجان في علمي المعاني والبيان :

للحجّة السيّد هبة الدين الشهرستاني الكاظمي .

منظومة في ٣٠٠ بيت نظمها سنة ١٣٢١ .

وهي موجودة عندي ، استنسختُها سنة ١٣٨٥ ، عن نسخة خطّ الأخ الفاضل الشيخ محمّد بن مرتضى الشهير بالشهرستاني ، عن نسخة خَطّ المؤلّف .

١٣ ـ كمال البلاغة :

للشيخ عبد الرحمن بن علي اليزدي .

منه نسخة في مكتبة السيّد المرعشي برقم ٢٩٣٦ ، ونسخ في الخزانة الرضوية (مكتبة آستان قدس رضوي) بالأرقام : ٧٧١ ـ ٢٦١ ـ ٤٩١٥ .

وفيلم عنه في جامعة طهران برقم ٢١٠٢ .

أُنظر : الذريعة ١٨ / ١٣٧ ، فهرست آستان قدس ٧ / ٢٩٣ و ٦٨٩ ، وفهرست مكتبة السيّد المرعشي ٨ / ١٣٣ .

١٤ ـ منظومة البيان :

لقوام الدين محمّد بن محمّد مهدي القزويني الحلّي (ق ١٢) نظَمها سنة ١١٣٥، في ٢٧٤ بيتاً .

توجد ـ مع منظومة له في المنطق ـ في مكتبة السيّد المرعشي برقم ١٣٨٥ .

١٥ ـ إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب ، شرح المنظومة المحبيّة .

لابن الشُحْنة الحنفي المُتوّفى (٨١٥) .

في ١٠٠ بيتٍ ، وقد طُبعت مكرّراً في مصر وفي إيران ضمن مجموعةٍ من الأراجيز والمتون .

وقد نُسِبَ نظمُها إلى الشيخ الميرزا محمّد المشهدي (مؤلّف شرحها هذا الذي نقدّم له) كما ذكرنا ذلك في مقدمّة المنظومة التي طُبعت بتحقيقنا في مجلّة (تُراثنا) العدد الرابع ـ السنة الأُولى (ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩) .

وذلك سَهْوٌ ، كما أوضحناه في مقال (تحقيق النصوص بين صعوبة المهمّة وخُطورة الهفوات) المنشور في العدد (٩) من مجلّة (تُراثنا) السنة الثانية ١٤٠٧ ص (٢٠ ـ ٢١) وقد أوضحنا أنّ المتن المنظوم إنّما هو لابن الشحنة (ولاحظ إيضاح المكنون ٢ / ٥٨١ و ٢ / ٦٠١) والشرح للشيخ الميرزا محمّد المشهدي القُمي صاحب تفسير (كنز الدقائق وبحر الغرائب) باتّفاق جميع المفهرسين والمترجمين له ، بلا خلاف ، وقد وقع اختياري على هذا الشرح ، لأُمور :

١ ـ احتواؤه على المتن المنظوم ، فنكونُ بذلك قد حقّقنا الكتابَيْن ـ المتن ، والشرح ـ مَعاً .

وقد طُبع تحقيقُنا لمتن المنظومة بعنوان « الأُرجوزة اللطيفة في علوم البلاغة » في مجلة « تُراثنا » الفصلية التي تصدر من مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُراث في قم ، السنة الاولى ١٤٠٦ العدد الرابع ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩ .

ولاحظ ما سنذكره عنها ضمن ترجمة المؤلف .

٢ ـ إنّ المتن جمع علوم البلاغة الثلاثة : المعاني ، والبيان ، والبديع ، في وجازة بالغة مُحافظاً على سلاسة اللفظ ، من دون أيّ تعقيدٍ أو إغلاق ، بينما لا تخلو الأراجيز العلميّة من ذلك عادة .

٣ ـ إنّه يقرب من متن (تلخيص المفتاح) بشكل واضح ، بحيث يمكن أنْ يُعدَّ فهرساً لمطالبه .

وأمّا الشرح فهو جامع لدقائق العلم ومسائله وشارح لها شرحاً وافياً ، خالياً عمّا هو زائدٌ من البحوث الجانبيّة المطروحة في الكتب المفصلة .

٤ ـ إنّ المؤلّف ، على سعة ثقافته ، وجَوْدَة أُسلوبه ، ومشاركته الفعّالة في العلوم لم يوفَّ حقّه من التعريف في الأوساط العلميّة .

فلذلك ، ولأسبابٍ أُخرى ، آثرتُ العملَ في هذا الكتاب بما يرفعُ عنه غبار الإهْمال ، ويكون في مستوى الإفادة للطلّاب الأعزاء ، ليفيدوا من متنه المنظوم بالحفظ والاستذكار ، ومن شرحه المنثور بالمراجعة والتكرار .

ووجدتُ منه نسخة في مكتبة السيّد المرعشي النجفي دام ظلّه فاستنسختُها .

ووجدتُ ذكر نسختين لها في مشهد ، فيمَّمْتُ سنة ١٤٠٤ شطرَ ذلك الوادي الأقدس ، لزيارة ثامن الأئمة المعصومين الإمام أبي الحسن عليّ بن مُوسى الرضا عليه السلام ، فجاورتُ مشهدَه الشريفَ مدةَ شهر رمضان المبارك ، واعتكفتُ بجواره المنيف ، مغتبطاً بالاستفاضة من محضره المقدّس ، والانتهال من معين خزانة الكتب العامرة المنسوبة اليه ، فعشتُ لفترةٍ متردّداً بين أعتاب روضته المكرّمة ، وظلّ قُبّته المعظّمة ، وصحن حضرته الأنيق الأبْهج ، وقضيتُ شهراً مليئاً بالرَوْح، عبقاً بالقدس، وقمتُ خلال ذلك بإنجاز مقابلة الكتاب بالنسختين المحفوظتين هُناك ، ورجعتُ من حضرته غانماً بالعلم والنور والروح لا سَئِماً ولا قالياً، بل عائِد راجع إليه إنْ شاء الله، رزقنا الله الحشر معه في الحال والمآل .

وقد حاولتُ إيفاء حقّ المؤلّف رحمه الله من حيث الترجمة ، فجمعتُ ما كُتب عنه في معاجم التراجم ، ونظّمتُ ما وقفتُ عليه من شؤون مؤلّفاته ، وقدّمتُ بها لهذا الكتاب، عسى أنْ يكونَ مدعاةً لمن يهمّه الأمر لإحياء سائر كتبه الثمينة .

كما قمتُ بإعداد فهارس لهذا الكتاب تزيد في كماله، وتنفع المراجعين له .

والله أسألُ أنْ يوفّقنا للخير ، ويجعلنا من أهله .

وكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحُسينيّ

الجلالي

٢ ـ المؤلّف

الأديب ، الفقيه ، المحدّث ، المفسّر

الشيخ الميرزا محمّد المشهديّ

ابن المولى محمّد رضا المشهديّ بن إسماعيل بن جمال الدين القمي .

١ ـ اسمه وعائلته :

١ ـ اسمه :

سمّى نفسه في بعض ما وقفنا عليه من مؤلّفاته ـ بدايةً ونهايةً ـ بـ :«الميرزا محمّد »[١] .

وكذلك سمّاه المجلسي والخونساري ، في تقريظيهما كتابه [٢] وجميع مَنْ ترجَم له ، كالحُرّ العامليّ[٣] والأفنديّ[٤] وسيّد الروضات[٥] والنُوريّ[٦] والقُميّ[٧] والأمين[٨]

---

(١) لاحظ مقدّمة كتابنا هذا ونهايته ، وكذلك ، كتاب كاشف الغُمّة ، وكنز الدقائق .

(٢) سنُورد نصَّ التقريظين فيما يلي ، بعنوان « وصفه وثناء العُلماء عليه » .

(٣) أمل الآمل ٢/٢٧٢ .

(٤) رياض العلماء .

(٥) روضات الجنات .

(٦) الفيض القدسي ـ في البحار ١٠٥/١٠٠ .

(٧) الفوائد الرضويّة : ٥٣٤ و ٦١٨ .

(٨) أعيان الشيعة ٥/٤٥ ، رقم ٢١٣٧ .

والطهرانيّ[٩] والبغداديّ[١٠] .

إلاّ أنّ السيّد الأمين عَنْونه باسم « مُحمّد رضا »[١١] ، ثُمّ عادَ وصرّح بأنّ الظاهر أنّه « محمّد »[١٢] .

٢ ـ أبوه :

سمّاه ابنُه المترجَم في مواضع عديدة ـ منها في تفسيره : كنز الدقائق[١٣] ـ بـ « محمّد رضا » .

وكذلك ذكره المترجمون له ، سابقو الذكر .

إلاّ أنّه جاء في بعض مؤلّفات المترجَم ذكر أبيه باسم « رضا » كما في إنْجاح المطالب ـ هذا ـ وكاشف الغُمّة ، حيث ذكر اسمه بعنوان « الميرزا محمّد بن رضا القُمي» في بداية الكتابين ونهايتهما .

وقد عَنْون اسم الأب كذلك ـ « رضا » ـ كلٌّ من الحُرّ العامليّ[١٤] والقُمّي[١٥] ، إلاّ أنّ الأخير عادَ ، واستظهرَ أنّ الصحيح فيه هو « محمّد رضا »[١٦] .

أمّا سائر المُترجمين ، فلم يذكروه إلاّ باسم « محمّد بن محمّد رضا » حتّى مع الكتابين المذكورين[١٧] .

---

(٩) الذريعة ٤٢٩/٣ و ١٥٢/١٨ وغيرهما .

(١٠) إيضاح المكنون ٣١٥/٢ .

(١١) أعيان الشيعة ٥/٤٥ رقم ٢١٣٧ .

(١٢) أعيان الشيعة ٣٢٨/٤٥ رقم ٢٣٩٢ .

(١٣) كنز الدقائق ـ طبعة وزارة الإرشاد ص٢ من المتن .

(١٤) أمل الآمل ٢٧٢/٢ .

(١٥) الفوائد الرضوية : ٥٣٤ .

(١٦) الفوائد الرضوية : ٦١٨ .

(١٧) الذريعة ٣٦٣/٢ .

وليسَ ما فعله الحُرّ ـ وحدَه ـ دليلاً على مُغايرة «محمّد بن محمّد رضا» عنده، بدليل انه لم يترجم في كتابه للثاني ، ولم ينسب اليه سائر مؤلّفات المترجم .

والظاهر أن الحرّ ـ الذي لم يذكره إلا باسم « محمد بن رضا القمي » لم يقفْ إلّا على كتابه « اِنجاح المطالب » الذي ذكره في ترجمته، فلم يقفْ على سائر مُؤلّفاته، بدليل عدم ذكرها في هذا العنوان ، ولم يذكرها مع عنوان آخر .

ونجدُ في التراجم شخصاً باسم « **المولى محمّد رضا المشهديّ** » .

قال الأفندي في ترجمة الشيخ منتجب الدينُ الرازي ، متحدّثاً عن كتابه «الفهرست» ـ :نسخة منه بخطّ بعض الأفاضل ، ولعلّه المولى محمّد رضا المشهدي ، تلميذ الشيخ البهائيّ ، وقد نُقلتْ عن نسخة والد البهائيّ وقُوبلتْ مع نسخة البهائي نسخٌ عديدةٌ ... وكان فيها اختلاف مع النُسخ المشهورة[١٨] .

ونقل الأفندي في تعليقته على أمل الآمل عن الحواشي على فهرست المنتجب بخطّ المولى محمد رضا المشهدي تلميذ البهائي مصرّحاً بأنّه رأى النسخة في بلدة تبريز، بينما يحتمل أن تكون الحواشي منقولة من خطّ البهائي ينسبها في موضع إلى البهائي نفسه ، فلتلاحظ[١٩] .

وكلام الأفندي نقله سيّدُ الروضات[٢٠].

وعنونَه شيخُنا الطهراني في أعلام المائة الحادية عشرة بقوله : محمّد رضا المشهدي ، من تلامذة شيخنا البهائيّ (ت ١٠٣٠) حكى في الرياض ٢ / ٢٢٠ في ترجمة (القطب الراوندي) ـ عن خطّ صاحب الترجمة ـ حكاية أُستاذه البهائيّ بعض

---

(١٨) رياض العلماء ١٤٥/٤ .

(١٩) تعليقة أمل الآمل : ١١٢ و ١٢٢ و ١٥٥ و ١٦٠ و ٢٣٥ و ٣١٢ و ٣١٣

(٢٠) روضات الجنّات ٣١٩/٤ .

ما يتعلّق بترجمة القطب المذكور في حاشية البهائي على منتَجب الدين .

وكذا في الرياض ٢ / ٤٤٧ في ترجمة (سليمان بن الحسن الصهرشتي) وكتبَ بخطه نسخة من (فهرس منتجب الدين) عن خطّ والد البهائيّ التي عليها حواشي البهائي ، ذكر ذلك في الرياض (٤ / ١٤٥) في ترجمة منتجب الدين[٢١] .

وقال في (مصنّفي علم الرجال) : المولى محمّد رضا المشهدي ، من تلاميذ البهائي ، كتب بخطه نسخة (فهرست منتجب الدين) عن نسخة بخطّ والد الشيخ البهائي ، وعليها حواش من البهائي[٢٢] .

وقد رأى السيّد الطباطبائي[٢٣] نسخة (خلاصة الأقوال في الرجال) للعلّامة الحلّي التي قرأها المولى محمّد رضا المشهدي على الشيخ البهائي ، مرّتين ، وكتبَ له البهائيُّ إجازةً ، هذا نصّها :

أمّا بعدَ الحمد والصلاة ..

فقد استخرتُ الله سبحانَه، وأجزتُ الأخَ الأعزَّ الفاضلَ التقيّ الذكيّ الزكيّ، تاج الأتقياء ، وخلاصة الفضلاء ، مولانا محمّد رضا المشهديّ ، الخادم أدام الله تعالى فضائلَه ، أنْ يرويَ عنّي هذا الكتابَ الشريفَ ، بسندي المتّصل إلى مؤلّفه شيخنا الأعظم آية الله العلّامة ، أحلّه الله دار الكرامة .

وذلك بعد ما صرفَ سلّمه الله جملةً من الأيّام في تصحيحه، واستكشاف مبهماته، وتحقيق مستوراته .

---

(٢١) الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة : ٢٢٠ .

(٢٢) مصفّى المقال : ١٧٩ .

(٢٣) ذكر سماحته أنّه رأى النسخة معروضة للبيع في طهران ، فاستنسخ هذه الإجازة منها حينذاك ، ولم يعرف عن مصير النسخة شيئاً ، فحيّا الله السيّد على هذه الهمّة القعساء ، ونأسفُ لمصير تُراثنا العزيز !! .

وكذلك أجزتُ له مُدَّتْ أيام إفضاله أنْ يرويَ كتابَ الفهرست ، لشيخ الطائفة وسراج الأُمّة قدّس سره .

وكتاب الرجال للشيخ الأفضل ، ثقة الدين الحسن بن داود طاب ثراه .

وفهرست النجاشي رحمه الله .

بطرقي المتّصلة بهم ، فليرو ذلك لمن شاءَ وأحبّ ، والمأمول أنْ لاينساني من صالح الدعوات في مظانّ الإنابة .

حرّره الفقير إلى الله تعالى محمّد المشتهر ببهاء الدين العامليّ، في قُمّ المحروسة، سنة ألف وستّ ، حامداً مصلّياً مسلّماً .

وقد قرأ عليَّ الأخ الأعزّ الفاضل المُشارُ إليه هذا الكتاب مرّةً ثانيةً ، وكان الفراغ من قراءته في العُشر الثالث من الشهر الثاني ، من السنة السادسة عشر بعد الألف .

محمّد المشتهر ببهاء الدين العامليّ ، حامداً مصلّياً .

وعلى النسخة بلاغات قراءةٍ بخطّ البهائي ، وحواشٍ له على الخلاصة ، ومعها (الرسالة الكرّية) للبهائي ، بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٠٠٦ .

أقول : الظاهر أنّ (محمّد رضا المشهدي) هو والد الميرزا محمّد المشهدي الذي نُترجم له ، وذلك :

١ ـ لأنّ الطبقة تُعيّن ذلك ، فلم نَعرِفْ في هذه الفترة شخصاً آخر بهذا الاسم، واللقب.

٢ ـ إرتباط الأب والابن بالشيخ البهائيّ، كما يظهر من مقدّمة كتاب كنز الدقائق للابن.

ومهما يكن، فإنّ ما ذكرنا في ترجمة الأب، يظهر منه :

١ ـ أنّ الوالد كانَ من أصحاب البهائي، وملازميه، وأنّ تلقيبه بالمشهدي

يقتضي سُكناه في مشهد الرضا عليه السلام .

٢ ـ أنّ الوالدَ كانَ (خادِماً) وهذا يعني ـ على الأقرب ـ قيامه بخدمة الروضة الرضوية المقدسّة، وأنّه كانَ يشتغل بذلك إلى جانب ما كان عليه من العلم والفضل .

وسيأتي في ذكر أولاده أنّ منهم مَنْ كانت له مثل هذه الخدمة في تلك السُدّة الشريفة ، ولعلَّ التتبّع في أضابير إدارة الروضة الرضويّة، الجامعة لقوائم أسماء الذين خدموا هناك ، يفيد بعضَ المعلومات حول هذه العائلة العلميّة، لكنّا فِعْلاً بعيدون عن تناول ذلك، ونسألُ الله التوفيق له.

٣ ـ أنه كانَ ذا مرتبة علميّة عالية، حيث يُعبّر عنه البهائيّ بـ«الأخ الأعزّ، الفاضل، التقيّ، الذكيّ، الزكيّ، تاج الأتقياء، وخلاصة الفضلاء، مولانا ...».

بل إنّ تصدّيه لقراءة كتاب «الخُلاصة» للعلاّمة، على الشيخ البهائيّ، مرّتين، وإجـازة البهائي له بذلك وبسائر كُتب الرجال، لَهُوَ دليلٌ واضح على بالغ اهتمامه بالعلم، وخاصةً علم الرجال .

ومن هُنـا يمكن القول بأنّ صاحب رياض العلماء، وكذلك شيخنا العلاّمة الطهراني لم يطلعا على مثل هذه الإجازة ، وإلاّ لذكراها في ترجمة الرجل، ولم يكتفِ شيخُنا الطهراني في «مصفّى المقال» بذكر استنساخه لكتاب فهرست منتجب الدين، كما عرفت.

على أنّ جميع ذلك لا يستدعي أنْ يُدْرَجَ اسم الرجل في (مصنّفي علم الرجال) حيثُ لم يُذْكَر له تأليف رجاليّ .

إلاّ أنّ نقل صاحب الرياض عن المولى محمّد رضا المشهدي بعض المعلومات الرجاليّة، لابُدَّ أنْ يكونَ من كتابٍ قد ألّفه، وإن كان يحتمل نقلها عن خطّ البهائي، فلاحظ.

٣ ـ أولاد المترجم له :

تدلّ وثيقة الوقف التي كتبتْها ابنةُ المترجَم له على جُزء من تفسيره[٢٤] على أنّ له « أولاداً » حيث جعلت تولية الوقف للأرشد والأصلح والأعلم من أولاده ، كما تدلّ نفس الوثيقة على أنّهم كانوا مشتغلين بالعلم حيث فُرض فيهم « الأعلم » من الآخرين .

وقد وقفنا على مَنْ يلي أسماؤهم من أولاده :

١ ـ إسماعيل :

وقد ألّف المترجَم باسمه (شرح المنظومة الصرفيّة) المسمّى بالفوائد الشارحة لمّا قرأ إسماعيل على أبيه تلك المنظومة ، وذلك في سنة ١٠٩٠ هـ في مشهد ، كما سيأتي عند ذكر مؤلّفاته .

ولم نعرف عن إسماعيل هذا شيئاً ، ولم يذكره شيخُنا الطهراني في الكواكب المنتثرة ، فهو ممّا يُستدرك عليه .

٢ ـ محمّد رضا :

في مكتبة مَلك بطهران نسخة مرقّمة ٧٩٢ تحتوي على رسالة باسم (ترجمة حديث الغمامة و الوسادة) بالفارسية جاء في أولها ما ترجمته : هذه (رسالة مشتملة على حديثين يدلاّن على فضل السيّد إسماعيل الحميريّ ، وشرح قصيدته ، ومترجمها بشكل مختصر خادم مُحبّي علي بن أبي طالب (عليه السلام) : محمّد رضا بن ميرزا

(٢٤) « التبيان السليماني » للمؤلّف ، محفوظ في المكتبة الرضوية في مشهد ، برقم ٩٤٣٩ .

محمّد بن محمّد رضا بن إسماعيل القمي أصلاً ، المشهدي مولداً ومسكناً .

وتاريخُها جمادى الآخرة سنة ١١٢٣[٢٥] .

وقد عنون شيخُنا في الطبقات :

للمولى محمّد رضا المشهدي ، المدرّس في المشهد الرضوي في ١١٣٥هـ، وقال: ينقل عنه السيّد شمس الدين محمّد الرضوي في كتاب « وسيلة الرضوان » جملة من الكرامات ، ووصفه بقوله « فضائل مآب العلائي » ويظهر منه أنّه كانت له خدمةٌ في الآستانة [السُدّة الرضوية المقدّسة] وأنّه كان نائب سَرْكشيك [نائب رئيس المُلاحظين] أيضاً[٢٦] .

٣ ـ الميرزا محمّد إبراهيم :

ترجم شيخُنا في الطبقات للميرزا محمّد إبراهيم بن الميرزا محمّد المشهدي الذي تملّك نسخةً من (الرجال الكبير) للميرزا الأسترابادي في سنة (١١٣٨) وقابلها وصحّحها في تلك السنة، وهي سنة الطاعون في المدرسة السعدية في التُربة الحيدرية[٢٧].

أقول : والطبقة تُساعد على كونه ابن المؤلّف المترجم له .

وقد وجدتُ في نسخة من كنز الدقائق برقم (١٠٥٤) في مكتبة السيد المرعشي على هامش (ص ٤) تعليقة منقولة من رجال الأسترابادي بعنوان « منه مُدّ ظلّه العالي » .

٤ ـ ابنته :

وقد اوقفت ابنتُه جزءً من كتاب التفسير الفارسي المسمّى بالتبيان السليماني

---

(٢٥) فهرست مكتبة ملك ـ طهران ٥/٧٧ ـ ١٧٨ .

(٢٦) الكواكب المنتثرة : ٨٦ .

(٢٧) الكواكب المنتثرة : ٨ .

، لأبيها ، على المستوطنين في المشهد الرضوي المقدّس ، جاء ذلك على ظهر نُسخة كتبت سنة (١١١١) موقوفة في المكتبة الرضوية ، برقم ٩٤٣٩ .

٥ ـ أخوه :

عنون شيخُنا في الطبقات للمولى محمّد صالح بن المولى محمّد رضاالمشهدي ، وقال : رأيتُ بخطّه (قواعد العلّامة) عند السيّد محمّد مهدي الصدر .

ورأيتُ بخطّه مجموعةً من رسائل الآقا رضي القزويني صاحب « لسان الخواصّ » قد كتَبها في سنة ١١٠٠،عند الحاج السيّد نصر الله الأخوي ، بطهران[٢٨] .

ورأيت بعض تملّكاته بخطه الجيّد ، منها تملّك « شرح حكمة العين » بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١١٢٨[٢٩] .

٦ ـ أوصافه:

١ ـ المشهدي :

وصف نفسَه بالمشهدي في مقدّمة تفسيره ، فقال : ... ميرزا محمّد المشهدي ابن محمّد رضا بن إسماعيل بن جمال الدين القمي[٣٠] .

وقد عرفتَ أنّ والده كانَ يُدْعى بالمشهدي أيضاً ، كما أنّ ابنه (محمّد رضا) وصف نفسَه بالمشهدي مولداً ومسكناً .

وكلّ ذلك يدلّ على أنّ لهذه العائلة توطُّناً في مشهد ، والنسبة إلى هذه المدينة جاءتهم من السكنى بها .

---

(٢٨) الكواكب المنتثرة : ١١٥ .

(٢٩) الكواكب المنتثرة : ٨٦ .

(٣٠) كنز الدقائق .

كما أنّ جُلّ نشاطه العلميّ المتوفّر ، قد نَجَزَ في مشهد ، كما سنذكره عند سرد مؤلّفاته .

ولذلك عَبَّرَ هو عن نفسه بالمشهدي مولداً ومسكناً[٣١] .

٢ ـ القمي:

ذكر نفسه في هذا الكتاب ـ إنجاح المطالب ـ بدايةً ونهايةً ، وكذلك في كاشف الغُمّة باسم : محمّد بن رضا القُمي ، وذكر نفسَه في مواضع أُخر من كتبه باسم : محمّد ابن محمّد رضا بن إسماعيل بن جمال الدين القُمي .

وبما أنّه هو وأباه كانا يوصفان بالمشهدي ، فإنّ وصف (القمي) لا بُدّ أنْ تكون لآبائه .

وقد جاء التصريح في كلامه هو ، وكلام ابنه محمّد رضا ، بقولهما : « القُمي أصلاً».

ولعلّ والده « المولى محمّد رضا » هو الذي انتقل من قُم إلى مشهد ، فتلقّب بالمشهدي إضافة إلى القمي .

ومن هُنا فإنّ من المطمأنّ به كون ولادة المترجَم له في مدينة مشهد ، كما صرّح به هو في كتابه « ستهٔ ضروريه » بأنّه «المشهدي مولدا ومسكناً » .

فلا وجه لحصر وصفه في القمي[٣٢] .

والسيّد الأمين عنونه بالقمّي ، لكنّه عاد وعنونه بالقمي الأصل ، المشهدي المولد والمسكن[٣٣] .

---

(٣١) ستّه ضروريه ـ نسخة آستان قدس ، رقم ١٤٣ .

(٣٢) لاحظ : هدية العارفين ٢/ ، وإيضاح المكنون ٢/٣٨٥ .

(٣٣) أعيان الشيعة ٤٥ / ٣٢٨ رقم ٢٣٩٢ .

٣ ـ الخيّاط :

وصفته ابنتُه في وثيقة الوقف المسجّلة على جزء من تفسيره الفارسي المسمّى بالتبيان السليماني، فقالت : المرحوم مولانا ميرزا محمّد الشهير بخيّاط مؤلف هذا الكتاب[٣٤] .

٤ ـ الميرزا :

تكرّر وصفه بذلك ، فوصف هو نفسه به في كتبه ، ووصفه الآخرون عند ترجمته ، وحتى المجلسي والخونساري في تقريظ كتابه .

والكلمة فارسية تعني ـ تارة ـ الكاتب لشخص آخر ، ويُطلق ـ أُخرى ـ على المساعد في العمل ، وأكثر ما يُراد به الهاشميّ من ناحية أمّه ، أي من أُمٍّ عَلَوِيّة ، وتُرادفُها كلمة « الشريف » في مصطلح بعض المؤلّفين في اللغة العربية .

ولم نعرف وجه توصيفه بذلك .

٥ ـ السَنابادي :

قال شيخنا في الطبقات وصفَه بذلك الشيخ لُطف الله ، الذي صحّح المترجَم له نسخة (شرح شواهد ابن الناظم) وقابَلها بنسخة خَطّ المؤلّف وكتب في آخرها أنّه فرغ من التصحيح في (١٥ شهر رمضان ١٠٨٧) ووهب النسخة للشيخ لطف الله، فكتبَ هذا في آخره بخطّه الثلث الجيّد ما صورته :

هو حسبي وكفى ، هذا ممّا وهبَه لي المولى ، الفاضل ، الكامل ، العلّامة ، الفهّامة ، المؤيّد ، المسدّد ، مولانا محمّد ، المشهدي ، السنابادي دام عزّه وبقاؤُه ، وأنا داعيه ... لطف الله .

---

(٣٤) من النسخة المحفوظة بالمكتبة الرضوية في مشهد ، رقم ٩٤٣٩ .

والنسخة عند السيّد محمّد الجزائري[٣٥] .

٦ ـ سَمِيُّهُ :

وللمترجم سميٌّ يُعَبَّر عنه بمير[٣٦] محمّد المشهدي ، وهو سيّد علويّ وهو : معزّ الدين الأمير محمّد بن أبي الحسن الموسوي المشهدي ، ذكر في بعض كتبه أنّه عرض عليه الحُمّى في سنة ١٠٤٣ . وهو في سنّ الثمانين[٣٧] .

فيكون متقدِّماً على المؤلّف المترجم له .

ولهذا السيّد مؤلّفات عديدة ، كالتالي :

١ ـ النجاة في يوم العرصات ، في أصول الدين .

٢ ـ أنيس الصالحين ، في الأعمال والأوراد .

٣ ـ ثمرة العقبى .

٤ ـ ذخيرة يوم الجزاء .

٥ ـ عيون اللالئ .

٦ ـ التقية ، في المنطق ، ألّفها باسم ولده تقيّ الدين سنة ١٠٠١ .

٧ ـ واجباتِ عَلِيّة ، بالفارسية ، ألّفها سنة ١٠٠٤ .

٨ ـ الشمسية ، في النحو ، باسم ولده شمس الدين .

٩ ـ الصدرية ، في النحو ، باسم ولده صدر الدين .

---

(٣٥) الكواكب المنتشرة : ١٩٤ و ٢٠٨ .

وسناباد : من قرى نَوْقان طُوس فيها قبر الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام معجم البلدان ٣ / ٢٥٩ وهي اليوم مركز مدينة مشهد المقدسة .

(٣٦) يلاحظ الفرق بين (ميرزا) و (مير) فإنّ الثاني مخفّف عن (الأمير) وهو يوصف به بعضُ السادة العلويّين ، بينما (ميرزا) يوصف به مَنْ كانت أُمّه علويّة النسب ، فلاحظ .

(٣٧) الذريعة ٢٤ / ٦٠ .

٧ ـ عصره:

ينحصر تُراث المترجَم له ، المتوّفر ، في ما ألّفه في الفترة بينَ ١٠٧٤ ـ ١١٠٧ .

ففي سنة ١٠٧٤ ألّف هذا الكتابَ الذي نقدّم له .

وفي سنة ١١٠٧ قرّظ الخونساري كتابه التفسير .

وخلال هذه الفترة ألّف ما بأيدينا من مؤلّفاته ورسائله فبعد ١٠٧٤ حيثُ ألّف إنجاح المطالب في ٢٩ شهر رمضان في مشهد .

في ١٠٧٥ ألّف كتاب « كاشف الغُمّة » في ٢٦ ربيع الأول .

وفي ١٠٨٥ ألّف رسالة الوجود ، وتفسيره الفارسي المسمى بالتبيان السليماني .

وفي ١٠٨٧ صحّح شرح شواهد ابن الناظم في ١٥ شهر رمضان وألّف شرح الزيارة الرجبيّة .

وفي سنة ١٠٩٠ ألّف الفوائد الشارحة لمشكلات المنظومة الصرفية الموسومة بالترصيف في مشهد ، وشرح الصحيفة السجّادية في شهر شوّال .

في سنة ١٠٩٤ فرغ من تأليف الجزء الأول من تفسيره .

في سنة ١٠٩٧ يومَ الغدير ، فرغ من الجزء الثالث منه في مشهد .

في سنة ١١٠٣ فرغ من الجزء الرابع منه .

كما قرّظه المجلسي في (١١٠٢) .

وفي سنة (١١٠٧) قرّظ المحقّق الخونساريّ كتابه التفسير .

٨ ـ ولادته ، ووفاته ؟ .

ومن المؤسف أنّا لم نَعْثر على مجريات حياته فيما قبل هذه الفترة ولا بعدها .

إلّا أنّ من المعقول أنْ يُفرض أنّه كان في ١٠٧٤ على مبلغٍ فائق من العلم ،

حيث أقدم على شرح هذه المنظومة بهذا الشكل الجيّد ، المُنبىء عن مقدرة أدبية كبيرة ، واستيعاب لفنون العلم وخباياه ، ممّا لم يتسنَّ لصغير في العمر .

ولو فرضنا أنّ ابنه إسماعيل الذي دَرَسَ عنده المنظومة الصرفية في سنة ١٠٩٠ كان عمره ١٥ سنة على الاقلّ ، فيكون من مواليد ١٠٧٥ .

ولو كان أبوه المؤلّف ابن ٢٥ سنة عند ولادته لكانت ولادة الأب في ١٠٥٠ على أكثر تقدير .

وأمّا وفاته : فهي تتأخّر عن سنة ١١٠٧ حتماً ، حيث كتبَ المحقّق الخونساري تقريظ كتابه .

وقد ذكر بعضُهم أنّه فُقِدَ في فتنة الأفغان سنة ١١٣٥ على مدينة إصفهان ، عاصمة السُلطان حسين الصفوي الحُسينيّ، ودفن بها[٣٨] .

وقد ذكر الخراساني في مَنْ دُفِنَ بأصفهان من عُلماء مشهد خراسان،ما نصه: الثالث والعشرون : محمّد بن محمّد رضا القمي ، صاحب تفسير كنز الدقائق في أربع مجلّدات [٣٩] .

أقول : يبدو أنّ المؤلّف قد هاجَر إلى إصفهان بعد إنجاز تأليفه لِقسم كبير من كتابه (كنز الدقائق) وحمل كتابه هذا معه ، وعرضه على عُلماء وقته ، وفي مقدّمتهم المجلسي فقرّظه سنة ١١٠٢ والخونساري فقرّظه سنة ١١٠٧ ، وبقي تلك الفترة في أصفهان ، ولايبعد أنَ يكون قد اتّصل خلالَها بالسلطان سليمان (ت ١١٠٥) وبعدَه بالسلطان حسين (١١٠٦ ـ ١١٣٥) .

ويشهدُ لذلك أنّه أهدى بعضَ مؤلّفاته إليهما ، كما سيأتي .

---

(٣٨) فهرست مكتبة المشكاة ١ / ١٨٣ نقلاً عن منتخب التواريخ .

(٣٩) منتخب التواريخ : ٦٧٩ .

وإذا لم يدلّ دليلٌ على وفاته قبل ١١٣٥ ، فلا يبعدُ أنْ يكون قد بقي إلى هذه السنة التي اغتاله الهجوم الوحشي الذي شنّه أعداء الحقّ (الأفغان) على عاصمة التشيّع آنذاك ، مدينة أصفهان ، عاصمة الصفويّين .

فليس مستبعَداً أنّه قُتِلَ باعتباره واحداً من كبار العُلماء المرتبطين بالبلاط ، فانمحى أثره ، مثل الكثير من رجال ذلك العصر في تلك البلدة .

٩ ـ أساتذته ومعاصروه :

وأمّا أساتذته فلم نعرف عنهم في بداية عمره وتحصيله شيئاً مطلقًا .

وقد ذكر سيّد الروضات في ترجمته : أنّه من عُلماء زمن العلّامتين السبزواري (ت ١٠٩٠) والمجلسي (ت ١١١٠) ومولانا الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١)[٤٠] .

ولم يستبعد كونه من جملة تلاميذ الفيض ، والآخذين منه ،وإنْ لم يجد ذكره في شيء من الكتب والإجازات[٤١] .

أقول : ليس من المستبعد أنْ يكون قد أخذ من السبزواري حيث كان يسكن في مشهد ، إلاّ أنّا لم نجد نصّاً بذلك .

وأمّا المجلسي فكذلك ، لا يبعد أنْ يكونَ قد حضر عنده بفرض وفُوده إلى أصفهان ، واتّصاله به ، لأنّه عرض عليه كتابه فقرّظه في سنة ١١٠٢ ، فإنّ ما احتواه التقريظ من عبارات المدح والثناء ، يدلّ على اتّصال المؤلّف به لمدّة كثيرة ، فإنّ المجلسي لا يكيلُ مثلَ ذلك جُزافاً ، فلا يكتبه إلاّ بعد الاختبار والبحث .

فلا بُدّ من فرض حضور المؤلّف لدى المجلسي منذ ١١٠٢ وحتّى ١١٠٧ ، أو

---

(٤٠) روضات الجنّات ٧ / ١١٠ .

(٤١) روضات الجنّات ٧ / ١١١ .

إلى وفاة المجلسي في ١١١٠ ؟ ! .

فليس بعيداً عن الصواب ما ذكره الأمين[٤٢] من تلمُّذه على المجلسي ، وكذلك ما صنعه الطهراني[٤٣] والقمي[٤٤] من عَدِّه في تلامذته .

وقد يُقال مثل ذلك بالنسبة إلى المحقّق الخونساري (ت ١١٢٥) الذي قرّظ كتابه في ١١٠٧ وكالَ له عباراتِ المدح والثناء .

ثُمّ إنّ شيخَنا الطهراني ذكر أنّ المترجَم له «مُجازٌ» من المجلسي[٤٥] وكذلك ذكر القمّي[٤٦] .

وصرّح النوريّ بأنّه رأى الإجازة على ظهر تفسيره المسمّى بـ «كنز الدقائق» إلى جنب تقريظ المجلسي له[٤٧] .

وقال الطهراني بأنّ الإجازة مذكورة على ظهر التفسير أيضاً وأنّها مؤرّخة بسنة ١١٠٢[٤٨] .

لكنّ المذكور في ظهر التفسير ليس إلّا التقريظ المؤرّخ بذلك التأريخ ، وليس فيه أيُّ ذكرٍ عن الإجازة بالرواية، وسنقف على نصّه الكامل .

فهل كانت ـ إلى جنب كلمة التقريظ في النسخة التي رآها النوري ـ إجازة من المجلسي للمؤلّف لم نجدها في النسخ المتوفّرة؟.

إنّ ذلك محتملٌ؟ فإنّ من البعيد أنْ لا يميّز النوري ـ وكذا الطهراني بين

---

(٤٢) أعيان الشيعة وانظر : البحار ١ / ٢٨ .

(٤٣) الذريعة ١٨ / ١٥٢ .

(٤٤) الفوائد الرضوية : ٦١٨ .

(٤٥) الذريعة ٢٣ / ١٣٦ .

(٤٦) الفوائد الرضوية : ٦١٨ .

(٤٧) الفيض القدسي ، مع البحار .

(٤٨) الذريعة ٢٣ / ١٣٧ .

التقريظ المجرد، وبين الإجازة؟؟ .

وأمّا تلمّذه عند الفيض، فقد وجدنا بعد احتمال سيّد الروضات له قولَ الخراساني بذلك في ذكر عُلماء خراسان من العُرفاء والصوفية ما نصّه:

العاشر: جناب الشيخ ميرزا محمّد المشهدي الطوسي ، صاحب تفسير كنز الحقائق، وبحر الدقائق [!] ابن مولانا إسماعيل، كانَ من تلامذة المرحوم الفيض، ولم نعلم عن تاريخ ولادته ووفاته ومحلّ دفنه شيئاً[٤٩].

والظاهر أنّ الخراساني اختلط عليه اسم والد المؤلّف باسم جدّه كما اختلط عليه اسم كتابه، وسيأتي بيان ذلك.

وكذلك فرضه شخصاً آخر غير مَنْ ذكر وفاته في أصفهان في فتنة الأفاغنة ، وقال : إنّه مدفون بها[٥٠] وقد نقلناه سابقاً .

١٠ ـ كلمات العلماء في الثناء عليه :

يبدو أنّ المترجَم له قد احتلّ موقعاً رفيعاً عند مترجميه والمتعرّضين لذكره من معاصريه أو المتأخّرين عنه ، وقد انعكسَ ذلك على كُتب التراجم والفهرسة.

وفي مقدّمة الكلمات ما كتبه العلّامتان : المحدّث المجلسي ، والمحقّق الخونساري في تقريظيهما لكتابه التفسير ، وإليك نصّهما :

---

(٤٩) منتخب التواريخ : ٦٤١ .

(٥٠) منتخب التواريخ : ٦٧٩ .

١ ـ تقريظ المجلسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

لله دَرُّ المولى ، الأولى ، الفاضل ، الكامل ، المحقّق ، المدقّق ، البَدَل النحرير ، كشّاف دقائق المعاني بفكره الثاقب ، ومخرج جواهر الحقائق برأيه الصائب ، أعني الخبير ، الأسعد ، الأرشد ، مولانا ميرزا محمّد ، مؤلّف هذا التفسير ، لازال مؤيّداً بتأييدات القدير ، فلقد أحسنَ وأتْقَنَ وأفاد وأجاد ، فسر الآيات البيّنات بالآثار المرويّة عن الأئمة الأطياب ، فامتازَ من القشر اللُباب ، وجمعَ بينَ السنّة والكتاب ، وبذلَ جُهده في استخراج ما تعلّق بذلك من الأخبار ، وَضمّ إليها لطائف المعاني والأسرار ، جزاهُ الله عن الإيمان وأهْله خيرَ جزاء المُحْسنين ، وحشره مع الأئمة الطاهرين صلواتُ الله عليهم أجمعين .

وكتبَ بيمناه الوازرة الدائرة أفقر العباد إلى عفو ربّه الغنيّ محمّد باقر بن محمّد تقي أُوتيا كتابَيهما بيمينَيْهما وحُوسِبا حِساباً يسيراً ، في يوم عيد الغدير المبارك سنة ١١٠٢ .

والحمد لله أوّلا وآخراً ، والصلاة على سيّد المرسلين محمّد وعترته الأكرمين الأطهرين[٥١] .

---

(٥١) جاءت صورة هذا التقريظ على بعض نسخ التفسير منها نسخة محفوظة بمكتبة المرعشي ، برقم ١٠٥٤ ، وأُخرى في دانشكاه طهران . وأثبتها سيّد الأعيان ٤٥ / ٣٢٩ .

٢ ـ تقريظ المحقّق الخونساريّ :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزّل على عبده الكتاب وجعله آية لمن أُوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب ، والصلاة والسلام على نبيّه الأُمّي الذي أرسله بشواهد بيناته ، وبعثه في الأُميّين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ، وعلى آله الأئمّة الذّين هم الراسخون في علم القرآن تفسيراً وتأويلاً ، ومرتّلوه حقّ الترتيل ، والمفضَّلون فيه على كثير ممّن خَلَقَ تفضيلاً .

أمّا بعد ، فقد أيّد الله تعالى بفضله الكامل جنابَ المولى ، العالم ، العارف ، ألألمعي ، الفاضل ، مجمع فضائل الشِيمَ ، جامع جوامع العلوم والحِكَم ، عالم معالم التنزيل وأنواره ، عارف معارف التأويل وأسراره ، حلّال كلّ شبهةٍ عارضة ، كشّاف كلّ مسألةٍ دقيقةٍ غامضةٍ ، الذي أحرق بشواظ طبعه الوقّاد شوكَ الشكوك والشبهات ، ونقد بلحاظ ذهنه النقّاد نقودَ الأحكام الشرعية المُستفادة من الآيات والروايات ، اعني المكرّم بكرامة الله الأحد الصمد ، مولانا ميرزا محمّد ، أعانه الله في كل باب ، وأثابه جزيل الثواب ، إذْ وفّقه لتأليف هذا الكتاب الكريم في تفسير القرآن وجمعه من التفاسير المعتبرة وسائر كُتب الأخبار المشتهرة ، فهو كاسمه « كنز الدقائق وبحر الغرائب » الذي يُصاد بغوص النظر فيه أصداف درر الحقائق فنفعَ الله به الطالبين ، وجعله ذُخْراً لمؤلّفه الفاضل يوم الدين .

وأنا العبد المفتقر إلى عفو ربّه الباري ، جمال الدين محمّد بن حسين الخونساري ، أعانهما الله يوم الحساب ، وأوتيا فيه بيمينهما الكتاب .

وقد كتب ذلك في شهر محرّم الحرام من شهور سنة سبع ومائة بعد الألف[٥٢] .

وإليك نماذج من كلمات المترجمين في حقّه :

قال الحُرّ العاملي : مولانا الميرزا محمّد ، فاضل ، معاصر[٥٣] .

وقال سيّد الروضات : الفاضل ، المحدّث المتبحر ، الثقة ، الجليل ، الإمامي ، المولى « ميرزا محمّد »[٥٤] .

وقال ـ أيضاً ـ : كان فاضلاً ، عالماً ، عاملاً ، جامعاً ، أديباً ، محدّثاً ، فقيهاً ، مفسّراً ، نبيهاً ، موثّقاً ، وجيهاً[٥٥] .

وقال النوريّ : العالم ، الجليل ، والمفسر ، النبيل ، المتبحّر ، الفاضل ، اللوذعيّ[٥٦] .

وقال : رأيتُ على ظهر تفسيره مدحاً عظيماً وثناءً بليغاً من العلّامة المجلسي عليه وعلى تفسيره[٥٧] .

وقال المدرّس : عالم عامل ، جامع ، أديب ، فاضل ، بارع ، فقيه ، مفسّر ، محدّث موثّق ، من أعاظم علماء عصر المجلسي والمحقّق السبزواري والفيض الكاشاني[٥٨] .

---

(٥٢) جاء هذا التقريظ على بعض نسخ التفسير ، ونقله في الأعيان ٤٥ / ٣٢٨ .

(٥٣) أمل الآمل ٢ / ٢٧٢ .

(٥٤) روضات الجنّات ٤ / ٢١٤ .

(٥٥) روضات الجنّات ٧ / ١١٠ .

(٥٦) الفيض القدسي ، مع البحار ١٠٥ / ١٠٠ .

(٥٧) أيضاً ، بتصرّف .

(٥٨) ريحانة الأدب ٥ /

١١ ـ مؤلّفاته:

أسْهمَ المؤلّف في دَعْم التُّراث بإنجاز مؤلّفات كثيرة ، في الفُنون التي شاركَ فيها، فجمعَ بذلك بينَ العلم والعمل ، وإليك قائمة بأسماء مؤلّفاته ، مع ما وقفنا عليه من خُصوصيّاتها ، مرتّبةً حسب سنوات تأليفها :

١ ـ إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب ، ألّفه سنة ١٠٧٤ :

هو شرح المنظومة المَحْبيّة ، التي نَظَمها محمّدُ بن محمّد بن محمود ، أبو الوليد، محبّ الدين ، الشهير بابن الشُحنة الحنفيّ (ت ٨١٥) .

وهي أُرجوزة لطيفة في مائة بَيْتٍ تحتوي على علوم البلاغة (المعاني ،والبيان، والبديع)[٥٩] .

وقد ذكره شيخُنا الطهراني في الذريعة بعنوان أنّه : شرح منه لأُرجوزته[٦٠] المئويّة في المعاني والبيان ، فرغَ من شرحها يومَ السبت التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٠٧٤[٦١] .

---

(٥٩) وهذه المنظومة قد حقّقتُها وطُبعتُها في مجلّة « تُراثنا » العامرة السنة الأُولى ١٤٠٦ ، العدد الرابع ، ص٢٠٩ ـ ٢١٧ ، بأسم « الأُرجوزة اللطيفة » منسوبةً إلى الميرزا محمّد المشهدي ، استناداً إلى ما ذكره شيخ الذريعة في حرف الألف ٢ / ٤٩٦ برقم ٢٤٤٤ ، وحرف الميم ٢٣ / ١٣٧ رقم ٨٣٧٨ .
وقد استدركنا في العدد (٩) من « تُراثنا » ص٢٠ ـ ٢١ ، وصحّحنا ذلك الخطأ ، وأشرنا إلى نسخ المنظومة مطبوعها ومخطوطها ، وأنّ الميرزا محمّد المشهدي شرح هذه المنظومة بكتابه « إنجاح المطالب » هذا الذي نتحدّث عنه ، وللمنظومة شروح أُخرى ذكرناها في العدد (٩) المذكور في مقال « تحقيق النصوص بين صعوبة المهمّة وخُطورة الهفوات » .

(٦٠) قد عرفت في التعليقة السابقة أنّ الارجوزة ليست له ، وإنّما هي لابن الشحنة الحنفي ، المتوفّى سنة ٨١٥ هـ ، فلاحظ .

(٦١) الذريعة ٢ / ٣٦٤ و ٢٣ / ١٣٧ .

وقد أكّد على أنّ ذلك هو الصحيح في اسمه ، وأنّ تسميته بنجاح المطالب ، كما فعلَه الحُرّ[٦٢] وسيّد الروضات[٦٣] والقمّي[٦٤] تصحيف منهم .

وما ذكره شيخنا هو الصواب ، وهو الموجود في النسخ التي وقفنا عليها من الكتاب ، وهي :

١ ـ نسخة مكتبة السيّد آية الله المرعشي ، برقم ١٥٨٧ .

وهي نسخة كاملة مكتوبة بخطّ النسخ الجيّد إلّا أنّ عناوين الأبواب والفصول غير مكتوبة فيها .

جاء في آخرها : « قد فرغَ من تسويده ـ بتأييد الله وحُسن توفيقه ـ في عصر يوم السبت ثامن الشهر الثالث من السنة الرابعة من العُشر الثالث من المائة الثانية بعد الألف ، المطابقة للعشرين من الحمل ـ ابن عنايت الله ، محمّد صادق بيرجندي اللّهمّ اغفر لهما » .

فتاريخ كتابتها هو : الثامن من ربيع الأوّل سنة ١١٢٤ .

٢ ـ نسخة موقوفة بمكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، برقم ٣٩٨٥ .

وهي أيضا كاملة ، لكنّ خطّها ليس بالجيّد ، جاء في آخرها : « تم اين نسخة في يوم الخميس ، ثالث شهر ذي القعدة الحرام ، اللّهمّ اغفر لكاتبه ولوالديه » .

وكما يُلاحظ فانّ الكاتب لم يذكر سنة التحرير .

وقد أوقفها مالكُها محمّد رضا بُخُورسوز سنة ١١٣٧ ، وهي النسخة التي ذكر

---

(٦٢) أمل الآمل ٢ / ٢٧٢ .

(٦٣) روضات الجنّات ٧ / ١١١ .

(٦٤) الفوائد الرضوية : ٥٣٤ .

صاحب الذريعة أنّه رآها[٦٥] .

٣ ـ نسخة أُخرى بمكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، برقم ٤٠٣٥ ، وهي مكتوبة بالخطّ الفارسي الدقيق ، وهي ناقصة في الأصل ، لكنّ مالكها عماد المحقّقين ـ مفهرس المكتبة الرضوية المباركة ـ أكمل نقصَها ـ بدايةً ونهايةً ـ بخطّه ، من نسخةٍ أُخرى ، وكتبَ في آخرها قوله : « تَمَّ ما سَقَطَ من قلم كاتب النسخة ، على يد الحقير الخاطيء الحاج ميرزا مهدي عماد المحقّقين ، محقّق كتابخانهٔ مباركهٔ رضوية (عليه السلام) صبيحة يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر شوال المكرّم سنة ١٣٤٦ من الهجرة ، في خزانة المكتبة المباركة ، ولله الحمدُ والمنّة .

وهذه هي النسخة الأُخرى التي رآها صاحب الذريعة في الخزانة الرضوية[٦٦] .

و (إنجاح المطالب) هو هذا الكتاب الذي نقدّم له ، وقد حقّقناه اعتماداً على النسخ المذكورة ، مضافاً إلى هذه المقدّمة والتخريجات والفهارس والحمدُ لله على توفيقه

٢ ـ كاشف الغمّة في تاريخ الأئمّة عليهم السلام:

مختصر يحتوي على تواريخ المعصومين عليهم السلام مرتّباً على مقدمةٍ وأربعة عشر مقالة ، فرغَ المصنّف منها في مشهد ، ليلة السادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٠٧٥ .

منه نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ في طهران برقم ٢٠٠٠[٦٧] .

ولم يذكره شيخنا في الذريعة ، فهو ممّا يُستدرك عليها ، وقد أعدّه الأخ الحاج الشيخ أحمد المحمودي دام علاه للنشر .

---

(٦٥) الذريعة ٢/٣٦٤.

(٦٦) الذريعة ٢ / ٣٦٤ .

(٦٧) فهرست مكتبة المجلس المذكور ج ٩ ق٢ ص٧٠٤ .

٣ ـ تبيان سليماني ـ بالفارسية ـ :

وهو تفسير للقرآن الكريم بما وردَ من السنة المطهرّة ، وقد ذكر في مقدمته ما ترجمته : أمّا بعد فإنّ الفقير الحقير ، كثير التقصير أحقر عباد الله القدير ميرزا محمّد ابن رضا القمي ، أحسن الله أحوالها لمّا كان عازماً ـ منذ مُدّةٍ ـ أن يؤلّف تفسيراً باللغة الفارسيّة على طبق الأحاديث المرويّة عن الأئمة عليهم السلام بطرقِ عُلماء الشيعة رضوان الله عليهم ، فيضعه في سمط التحرير ، وينظّمه في سلك التقرير ، ولكنّه كان يتقاعَسُ عن ذلك لقصور بضاعته ، وقصر يد فطنته ، عن إنفاذ هذا العزم العظيم ، وعن الفوز بهذه المرتبة الجسيمة .

... من عهد حكومة الملك سُليمان الحُسيني الموسوي الحيدري الصفوي بهادر خان خلّد الله ملكه وسلطانه ... وسمّى هذا الكتاب « تبيان سليمانى » والله الموفّق والمعين .

وقال في آخر هذا الجزء : تَمَّ الجزءُ الأوّل من التفسير الموسوم بالتبيان السليماني على يد مؤلّفه الفقير ميرزا محمّد بن رضا المشهدي في منتصف رجب المرجّب سنة ١٠٨٥ .

ويوجد منه جُزءان في المكتبة الرضوية في مشهد :

١ ـ برقم ٩٤٣٨ من ابتداء القرآن إلى نهاية سورة المائدة ، وتاريخ كتابته ١٠٨٥ ، وهي نسخة المؤلّف .

٢ ـ برقم ٩٤٣٩ من الآية (٩٥) من سورة التوبة ، إلى الآية(٤٤) من سورة العنكبوت ، وتاريخ كتابتها سنة ١١١١ ، وهي النسخة التي أوقفتْها ابنةُ المؤلّف على المستوطنين في مشهد ، وقد نقلنا سابقاً نصّ وقفيّتها .

وقد ذكر المترجَم في تفسير كنز الدقائق ، في الآية ٧١ من سورة البقرة اسم

تفسيره هذا وقال : في حديث طويل ، وقد ذكرته بتمامه في تفسيرنا الموسوم بالتبيان ، وعلى الله التكلان[٦٨] .

ولم يذكر شيخُنا في الذريعة هذا الكتاب ، فهو ممّا يُستدرك عليها ، وكذلك لم يذكره أحدٌ ممّن ترجم له إلّا ما جاءَ في فهرس المكتبة الرضوية عند التعريف بالنُسخة

٤ ـ رسالة في الوجود ـ بالفارسية ـ ألّفها سنة ١٠٨٥ ظاهراً :

قال الطهراني : ردّ فيها على المولى رجب علي (ت ١٠٦٥ ـ أو ـ ١٠٨٠) في رسالته المشهورة في « الاشتراك اللفظيّ والمعنويّ في كلمة : الوجود » .

وذكر أنّ نسخة هذه الرسالة موجودة في نهاية نسخة من الكافي للكُليني مؤرخة بسنة ١٠٨٥ عند السيّد محمّد علي الطباطبائي (الشهيد القاضي ، إمام جمعة تبريز)[٦٩]

٥ ـ شرح الزيارة الرجبيّة ـ بالفارسية ـ ألّفه سنة ١٠٨٧ :

قال شيخنا الطهراني: فارسيّ... ذكر أوّلاً سندَها إلى الشيخ الحُسين بن روح النوبختي.

وطريقته أنْ يذكر أوّلاً الإعراب ، ثُمّ اللغة ، ثُمّ الترجمة ، والمعنى .

ألّفه في المشهد الرضوي سنة ١٠٨٧ هـ .

نسخة منه عند الشيخ نصر الله الشبستري ، في تبريز تاريخ كتابتها سنة ١٠٩٧ هـ[٧٠] .

وقال شيخُنا الطهراني في الطبقات : وله شرح الزيارة الجامعة الرجبيّة لسيّد

---

(٦٨) كنز الدقائق ـ طبعة المدرّسين ـ ١ / ٢٧٦ .

(٦٩) الذريعة ٢١ / ١٧٤ مع الرقم ٤٤٨٤ وانظر ٢٥ / ٤٠ .

(٧٠) الذريعة ١٣ / ١٤٥ .

الشهداء عليه السلام ، في كتب المولى محمّد علي الخونساري[٧١] .

٦ ـ شرح الصحيفة السجّادية ـ ألّفه سنة ١٠٩٠ :

قال شيخنا الطهراني : شرح الصحيفة ،للميرزا محمّد بن محمّد رضاالمشهدي ، مؤلّف كنز الدقائق في تفسير القرآن ، أوّله : الحمد لله الذي كتب في صحيفة بصائرنا مَحبّة أوليائه ... إلى آخره .

شرع فيه أوّل شهر رمضان سنة ١٠٩٠ ، وفرغ منه في ثامن شوّال ، كما جاء في آخرها .

نسخة منه في مكتبة السيّد محمّد المحيط في طهران[٧٢] .

ونسخة في مكتبة السيد عيسى العطّار ، في بغداد ، وهي ناقصة وصل فيها إلى آخر دعائه عليه السلام إذا سألَ العافيةَ وشكرها[٧٣] .

أقول : ونسخة منه في مكتبة السيّد محمّد المشكاة بطهران ، برقم ١٠٣[٧٤] .

وذكر السيّد المرعشي أنَّ عنده نسخة من الكتاب[٧٥] .

وذكر شيخنا الطهراني : لعلّها بخطّ المؤلّف[٧٦] .

وقد ذكرت له نسخ أُخرى في المكتبات التالية :

١ ـ في المكتبة الرضوية بالمشهد المقدّس ، برقم ١٠٢٠ .

٢ ـ مكتبة السيّد المرعشي ، برقم ٢٥٢٢ .

---

(٧١) الكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

(٧٢) الكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

(٧٣) الذريعة ٣٥٦/١٣.

(٧٤) فهرست كتابخانهٔ إهدائي مشكاة ١ / ١٤٦ .

(٧٥) الصحيفة السجّادية ، المقدمة طبعة الآخوندي ١٣٦١ هـ .

(٧٦) الذريعة ١٣ / ٣٥٦ .

٣ ـ المكتبة المركزية لجامعة طهران ، برقم ٣٧ .

٤ ـ مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران ، برقم ٤٧٤٤ .

قال المؤلّف في مقدمتها :

أمّا بعد ، فيقول الفقير إلى الله الغنيّ ميرزا محمّد بن محمّد رضا المشهدي : هذه فوائد اتّفقت منّي على الصحيفة السجّادية ، المُلقبّة بزبور أهل البيت وإنجيل آل محمد صلّى الله عليه واله ، كتبتُها تذكرةً للخُلّان والإخوان ، وتبصرةً لذوي الأفهام .

وفي نهايتها :

قد وقع الفراغُ من تسويد هذه الأوراق يوم الجمعة ثامن شوّال ، بعد الشروع فيه في أوّل رمضان المبارك ، بعد مُضيّ ألف وتسعين سنة من الهجرة النبويّة ، في مشهد ثامن الأئمّة على مُشرّفها ألْفُ ألْفِ سلامٍ وتحيّة ، على يد مؤلّفه الفقير المُفتاق إلى الله العزيز الغنيّ، ميرزا محمّد بن محمّد رضا بن إسماعيل بن جمال الدين القُمي ...

٧ ـ الفوائد الشارحة لمشكلات المنظومة الصرفيّة الموسومة بـ « الترصيف في نَظْم التصريف » ألّفها سنة (١٠٩٠) .

والمنظومة أُرجوزة في خمسمائة بيت غير المقدّمة والخُطبة نَظَمها الشيخ عبدالرحمن بن عيسى بن مرشد الحنفي مفتي الحرم المكّي، نظمها سنة ١٠٠٠، وتوفّي هو سنة ١٠٣٧.

شرحها المترجم لولده إسماعيل ، لمّا قرأها عليه بمشهد سنة ١٠٩٠ .

قال ذلك شيخُنا في الذريعة ، ثم قال :

أوّله : الحمدُ لمصرّف الأُمور ، والصلاة على مَنْ أرسله لنظم الدُهور ، وآله الشفعاء يومَ النُشور ... إلى آخره .

فرغ منه ظهر يوم الثلاثاء خامس جُمادى الآخرة سنة ١٠٩٠ ويقرب من

عشـرة الآف بيت[٧٧]. قال: رأيتُه في مكتبة الحاج محمّد حسن كُبّة، بسامرّاء بعنوان «شرح الترصيف»[٧٨].

٨ ـ كنز الدقائق وبحر الغرائب ، ألّفه سنة (١٠٩٤ ـ ١١٠٣) .

تفسير للقرآن الكريم باللغة العربيّة ، في أربع مجلّدات ضخام .

يحتوى الأوّل على تفسير القرآن من أوّله إلى نهاية سورة المائدة . فرغ منه في جمادى الآخرة سنة ١٠٩٤ في مشهد .

ويحتوي الثاني على تفسير سورة الأنعام إلى نهاية سورة الكهف، فرغ منه في مشهد، ولم نقف على تاريخ الانتهاء منه.

ويحتوي الثالث على تفسير سورة مريم الى نهاية سورة الملائكة، فرغ منه يوم الغدير سنة ١٠٩٧.

ويحتوى الرابع على تفسير سورة يَسّ ، إلى نهاية القرآن ، فرغ منه في ذي الحجّة سنة ١١٠٣ .

قال المؤلّف في أوائله :

أمّا بعد ، فيقولُ الفقيرُ إلى رحمة ربّه الغنيّ ، ميرزا محمّد المشهديّ ابن محمّد رضا ابن إسماعيل بن جمال الدين القُمي : إنّ أوْلى ما صرف في تحصيله كنوزُ الأعمار ، وأُنفِقَتْ في نيله الهِمَمُ والأفكار « علمُ التفسير » ...

وقـد كنتُ فيما مضى قد رقمتُ تعليقـاتٍ على التفسـير المشهـور للعـلّامة الزمخشري ، وأجَلْتُ النظرَ فيه .

ثُمّ على الحاشية للعلامة النحرير ، والفاضل المهرير ، الشيخ الكامليّ ، بهاء الدين العامليّ .

ثُمّ سنحَ لي أنْ أُؤلّفَ تفسيراً يحتوي على دقائق أسرار التنزيل ، ونكاتِ أبكار

---

(٧٧) البيت . في اصطلاح المؤلّفين القدماء عبارة عن كلّ سطرٍ ، تتألّف كلماته من خمسين حرفاً .

(٧٨) الذريعة ١٦ / ٣٤٣ ، وانظر :١٤٥/١٣ و ٤ / ١٦٩ ، والكواكب المنتشرة : ٢٠٨ .

التأويل ، مع نقل ما روي في التفسير والتأويل عن الأئمّة الأطهار ، والهُداة الأبرار ...

حتّى وفّقني ربّي للشروع في ما قصدتُه ، والإتيان بما أردتُه ، ومن نيّتي أنْ أُسمّيه ـ بعدَ تمامه ـ بـ : « كَنْز الدقائق وبحر الغرائب » ليُطابق اسمه ما احتواه ، ولفظه معناه .

اسمه :

وهكذا نجد اسمه في بداية الكتاب ونهايته ، كما ذكرنا ، وهكذا ذكره شيخُنا الطهراني[٧٩] وجاء كذلك في تقريظ الخونساري[٨٠] إلّا أنّه وقع في بعض المواضع اختلاف في نقل اسمه ، كما يلي :

١ ـ ذكره البغدادي باسم « كنز الدقائق وبحر الغرائب البطائق »[٨١] ولم أعرف لكلمة (البطائق) معنىً ، وأظنّها مصحفة عن كلمة (... ليطابق) الواردة في كلام المصنّف ، فظنّها جزءً من اسم الكتاب .

٢ ـ ذكره الخُراساني باسم : كنز الحقائق وبحر الغرائب[٨٢] .

وجاء هذا في مواضع احتمالاً[٨٣] .

٣ ـ جاء في وثيقة الوقف لبنت المؤلّف باسم : كنز الغرائب وبحر الدقائق[٨٤] .

٤ ـ ذكره بعضهم باسم : كنز العرفان[٨٥] .

---

(٧٩) الذريعة ١٨ / ٣ ـ ١٥٤ .

(٨٠) قد سبق ذكر التقريظ .

(٨١) إيضاح المكنون ٢ / ٣٨٥ .

(٨٢) منتخب التواريخ : ٦٤١ .

(٨٣) لاحظ : الذريعة ١٨ / ١٥٢ والكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

(٨٤) على نسخة مخطوطة من كتاب للمؤلّف برقم ٩٤٣٩ في الرضوية .

(٨٥) مقدّمة بحار الأنوار ١ / ٢٨ .

وصفه عند الأعلام :

وقفنا على تقريظي العلّامتين : المحدّث المجلسي ، والمحقّق الخونساري ، ووصفهما لهذا التفسير بالمدح العظيم والثناء البليغ[٨٦] .

وقال سيّد الروضات : له كتاب كبير في التفسير بأحاديث أهل بيت العصمة ... لم يسبقه إلى وضعه أحَدٌ من العُلماء ، قديماً وحديثاً، وذلك لأنّ تفسير نور الثقلين، وإنْ سبقه ، إلّا أنه أسقط أسانيد الأخبار[٨٧] .

وقال النوري : من أحسن التفاسير وأجمعها وأتمّها ، وهو أنفع من الصافي وتفسير نور الثقلين[٨٨] .

وقال الطهراني : وهذا التفسير مقصور على ما وردَ عن أهل البيت عليهم السلام ، نظير تفسير نور الثقلين ، لكنّه أحسن منه بجهاتٍ :

لذكره الأسانيد ، وبيان ربط الآيات وذكر الإعراب[٨٩] .

أقول : أمّا القول بأنّه أحسن التفاسير من حيث كون الأحاديث فيه مسندةً ، فليس أمراً عامّا في أحاديث الكتاب ، ففيه الكثير من الأحاديث المرسلة ، أو بحذف إسناده اعتماداً على المصادر التي ذكرها .

ولاريب أنّ تفسير « البُرهان » للبحراني يفوقه في هذه الجهة بكثير ، بالإضافة إلى أنّ المحدّث البحراني ، متخصّص بفنّ الحديث ، وله ممارسة جادّة فيه ، وتشهدُ مؤلّفاته الحديثيّة المتنوّعة على ذلك .

فالحقّ أنّه لايُغْني في هذا المجال عن مثل تفسير البُرهان .

---

(٨٦) لاحظ : الفيض القدسي ، مع البحار ١٠٨ / ١٠٠ .

(٨٧) روضات الجنّات ٧ / ١١٠ .

(٨٨) الفيض القدسي ، مع البحار ١٠٨ / ١٠٠ ، الفوائد الرضوية : ٦١٨ ، الكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

(٨٩) الذريعة .

وأمّا سائر ما ذُكر من ميزات هذا التفسير ، فهو وإنْ كانَ حاوياً لها إلّا أنّ الغريبَ عدم ذكرهم ـ ولو بالإشارة ـ اعتماده الكبير على مجمع البيان من تفاسيرنا وعلى تفاسير العامّة ، مثل الزمخشري والبيضاوي ، مع أنّ المؤلّف أفاد هذا ـ ولو من طَرْفٍ خَفيّ ـ في مقدّمته للكتاب ، كما نقلنا .

نعم ، إنّ المؤلّف بفرض كونه واحداً من كبار أُدباء عصره وتضلُّعه في علوم العربية ، كما تشهد له مؤلّفاته فيها ـ قد أبدى في ثنايا البحوث آراءه .

وللوقوف على خصائص هذا التفسير لابُدّ من جولة واسعة في ربوعه ، نسأل الله التوفيق لذلك في مناسبة أُخرى .

طبعات الكتاب ونسخه :

لهذا التفسير نسخ كثيرة جدّاً ، وقد ذكرت في نشرة « تُراثنا » العامرة ، قائمة بمواضع وجودها[٩٠] .

كما طُبع الكتاب في سنة واحدة ! طبعتين :

إحداهما : طبعة مؤسّسة المدرّسين بقم ، سنة ١٤٠٦ ، معتمدة على نُسخة واحدة فقط ! .

فمضافاً إلى القصور في التعريف بالكتاب والمؤلّف فيها ، قد سقطت من الكتاب في هذه الطبعة مقاطع طويلة وقد تصل أحياناً إلى صفحة كاملة أو أكثر ، وحذف منها أهم مميّزات الكتاب ، وهو قسم كبير من الأحاديث المفسِّرة للآيات .

والثانية: طبعة مؤسّسة وزارة الإرشاد، في طهران، سنة ١٤٠٦، وقد استدرك

---

(٩٠) تراثنا ، العدد (٤) السنة (الاولى) ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

المحقّق فيها بعض نقائص الطبعة السابقة، فاعتمد فيها على أكثر من نسخة، وبذلك تمّ النقص الواقع في تلك الطبعة، وتوسّع في التعريف بالكتاب والمؤلّف، إلّا أنّها مُنِيَتْ بسوء الإخراج، وفقدان التصحيح، فهي مليئة بالأخطاء المطبعيّة والفنيّة والتحقيقيّة، ممّا يَنُمُّ عن القُصور والإهمال.

ولعلّ الله يقيّضُ من المحقّقين اليقظين صاحبَ هِمَّةٍ عاليةٍ ، ليُحْيي هذا الأثر الكريم من تُراثنا العزيز ، بصورة تليق بشأنه .

٩ ـ معاد وحشر جسماني ـ بالفارسية ـ :

يحتوي على بيان حقيقة المعاد ، وحشر الأرواح والأجساد ، ومعنى الإيمان والكفر ، وذكر فيه : أنّ أركان المعاد أربعة :

خراب العالم الصغير ـ أي موت الإنسان ـ ثُمّ تعميره وإحياؤه ، وخَراب العالم الكبير ، ثُمّ تعميره وإحياؤه .

قال شيخُنا الطهراني : يدلّ على تبحُّره وفضله[٩١] وقال : ألّفه باسم السُلطان سُليمان الصفوي (ت ١١٠٥) .

وتُوجد نسخة منه في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ طهران ـ برقم ٥٦٧٣ في ٢٦٢ صفحة[٩٢] .

وقال أيضاً : رأيتُه بكربلاء عند الميرزا محمّد الطهراني ، ونسخة ناقصة الآخر ضمن مجموعة عند السيّد محمّد الجزائري[٩٣] .

---

(٩١) الكواكب المنتثرة : ٢٠٢ .

(٩٢) الذريعة ٢١ / ١٧٤ .

(٩٣) الكواكب المنتثرة : ٢٠٢ .

١٠ ـ التحفة الحسينية ـ بالفارسية ـ :

قال شيخُنا الطهراني : فارسي في آداب الصلاة ومقدّماتها ، وتعقيباتها ، ونوافلها الليليّة والنهاريّة ، وآداب الوصيّة ، وأحكام الأموات ، وأعمال الأُسبوع والشهور والسنة، وآداب السفر ، وأدعية الأعراض والأمراض ...

ألّفه باسم سُلطان حُسين الصفويّ ، ورتّبه على مقدّمة ، وأبواب فيها سبعة فصول وخاتمة فيها ثلاث وعشرون فائدة .

رأيتُ نسخةً منه عند السيّد محمّد الواعظ الخونساري الأصفهاني نزيل الكاظمية[٩٤] .

وقال القُمي : كتاب كبير في أعمال السنة بالفارسية[٩٥] .

والظاهر أنّه يُريد هذا الكتاب .

١١ ـ سُلّم درجات الجنّة في معرفة فضائل أبي الأئمة ـ بالفارسية ـ :

ترجمة أربعين حديثاً .

قال شيخنا في الذريعة : أهداهُ إلى السلطان حُسين الصفويّ ، ورتّبه على مقدّمة وأربعين حديثاً ، يذكر الحديث ثُمّ يشرحه بعنوان « بيان » .

والنسخة ضمن مجموعة ، رأيتُها في كتب الشيخ قاسم محيي الدين في النجف ، بخطّ محمّد أمين ، تاريخ كتابتها ١١١٧[٩٦] .

ونسخة منه في مكتبة ملك بطهران ، برقم ٥٩٢٠ .

---

(٩٤) الذريعة ٣ / ٩ ـ ٤٣٠ ، والكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

(٩٥) الفوائد الرضوية : ٦١٨ .

(٩٦) الذريعة ١٢ / ٢٢٠ ، والكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

١٢ ـ ستهٔ ضروريه ـ بالفارسية ـ :

رسالة مختصرة في الإمامة ، كتبَها باسم السُلطان حُسين الصفويّ . مخطوطة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، برقم ١٤٣ ، ولم يسجّل عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ، لكنّ تاريخ وقفها على المكتبة سنة ١١٤٥ هـ[٩٧] .

١٣ ـ كتاب الصيد والذبائح :

كذا سمّاه السيّد الأمين ، وقال : استدلالي كبير[٩٨] .

لكن القمي سمّاه : رسالة في أحكام الصيد والذباحة[٩٩] .

١٤ ـ حاشية على الكشّاف للزمخشري[١٠٠] .

صرّح المؤلّف بتأليفه إيّاه في أول كتابه (كنز الدقائق)[١٠١] :

١٥ ـ حاشية على حاشية البهائيّ على تفسير البيضاوي[١٠٢] .

صرّح المؤلّف بتأليفه إياه في أول (كنز الدقائق) أيضاً .

١٦ ـ مراصد العصمة والضلالة :

ذكره في كتابه (كاشف الغُمّة) المتقدّم ذكره[١٠٣] .

---

(٩٧) فهرست كتب خطّى كتابخانهٔ مركزى آستانهٔ قدس رضوي ، رقم ١٣٦٥ ، وانظر : الكواكب المنتثرة : ٢٠٨ .

(٩٨) أعيان الشيعة ٤٥ / ٣٢٨ .

(٩٩) الفوائد الرضوية : ٦١٨ .

(١٠٠) المصدران السابق والأسبق .

(١٠١) الذريعة ٦ / ٤٦ .

(١٠٢) أعيان الشيعة ٤٥ / ٣٢٨ .

(١٠٣) فهرست مكتبة المجلس ج٩ ق٢ ص٧٠٤ .

وأخيراً: على طريق التحقيق:

قمنا بالمحاولات التالية :

١ ـ اعتمدنا النسخ المخطوطة الثلاث ـ التي مرّ ذكرها في عداد مؤلفات المؤلّف .

ورمزنا الى نسخة مكتبة السيّد المرعشيّ بـ « ش » .

والى نسخة مشهد المرقّمة (٣٩٨٥) بـ « خ » .

والى نسخة مشهد المرقّمة (٤٠٣٥) بـ « ق » .

وبالإضافة إلى المتن المذكور في هذه النسخ ، اعتمدنا في ضبطه على :

المطبوع ضمن مجموعة من الأراجيز مع (عقود الجمان) للسيوطي ـ طبعة حجريّة في طهران سنة(١٣١٦)باهتمام الشيخ أحمد الشيرازي ، وقد رمزنا اليها بـ «طد».

والمطبوع ـ ضمن مجموعة مهمات المتون ـ في القاهرة سنة (١٣٦٨) بمطبعة الاستقامة ، نشر المكتبة التجارية : وعبّرنا عنها بـ « المطبوعة المصريّة » .

٢ ـ قمنا بإخراج الكتاب : تنقيطاً ، وضبطاً ، بما يجعله صالحاً للاستخدام في المناهج الدراسيّة ، مميّزاً بالوضوح والدقة .

٣ ـ حاولنا توضيح جوانب من الشواهد المذكورة في الكتاب تفتح أمام الطالب مجالاً للمراجعة الى المصادر المتكفلة لشرحها .

٤ ـ أعددنا للكتاب فهارس متنوّعة ، تناسب موضوعه، تسهيلاً لمراجعته .

والحمد لله أوّلاً وآخراً.

* * *

٣ـ متن الكتاب

بسم الله الرحْمنِ الرحيم

(وَبه نَسْتعين)[١]

الحمدُ لله الذي مَيَّزَ الإنْسانَ بإدْراك المَعاني ، وعلّم البيانَ بإيْرادِ التراكيب[٢] والمباني .

والصلاةُ على محمّدٍ المؤيَّدِ ببديعِ محسّناتِ المعاني والألفاظِ ، وعلى آله الأطهار الأبرار ، وصحبه الأخيار الأيقاظِ .

أمّا بعدُ ، فيقولُ المحتاجُ إلى الله الغنّي ،ميرزا[٣] محمّد بن رضا ، القُمّي : هذه فوائدُ علّقتُها على الأرْجُوزة المنظومةِ في فنّ البلاغةِ لأنّها فائقة على سائر ما صُنّف في هذه الصناعةِ[٤] ، لكونها قليلةَ اللفْظِ ، كثيرةَ المعاني ، قريبةً إلى فهم المقاصد للأجانب والأداني ، وسمّيتُها بـ « إنجاح المطالب » ، ومن الله الفوز بالمآرب .

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ش» .

(٢) في «ش» : التركيب .

(٣) «ميرزا» ليس في «ش» .

(٤) في «ش» : الصنعة .

قال الراجزُ :

١ ـ الحمـدُ لله وصـلّى اللهُ على رسـولـه الـذي اصْـطفـاهُ
٢ ـ محمّـدٍ وآلـه وسَـلّما وَبَـعْـدُ ، قد أحْـبَبْتُ أنْ أُنَـظِّما[٥]
٣ ـ في عِلْمَي البَيانِ والمعاني أُرْجُـوزةً لطيفـةَ المـعـاني
٤ ـ أبْياتُهـا عن مائةٍ لم تَزِد فقـلتُ غيرَ آمِـنٍ من حَسَـدِ

أقول :

افتتحَ أُرجُوزَتَه ـ بعْدَ التيمُّن بالتَسْمية ـ بحَمْدِ الله سُبحانَه[٦] أداءً لِحَقِّ شيءٍ مِمّا يَجبُ عليه من شُكْرِ نَعْمائِه ، التي نَظْمُ هذِهِ الارجُوزةِ أثَرٌ من آثارِها .

والحَمْدُ في اللغة هُوَ الثناء على الجَميلِ الاخْتِياريّ ، نِعْمةً كانَ أو غَيْرَها ، وفي العُرْفِ : فِعْلٌ يُنبِئُ عن تَعْظِيمِ المُنعِمِ ، من حَيْثُ أنّه مُنعِمٌ ، سَواءٌ كانَ ذِكْراً باللِسانِ ـ أي ثَناءً ـ أو اعتقاداً بالجنان ، أو عَمَلاً بالأرْكانِ .

فبَيْنَ المَعْنَيَيْنِ عُمومٌ وخُـصوصٌ من وَجْهٍ ، بحَسَب المَوْرِدَيْنِ والمُتَعَلَّقَيْنِ .

لله : الـلامُ للاخْتِصـاصِ ، حيث لا يَصْلح للملك ، باعْتِبارِ الداخِلِ ، لا المدخول كما في نحو « الجُلُّ للفَرَسِ » .

---

(٥) كذا في النسخ : أنْ أنظِما ، بتشديد الظاء ، وكانَ في المطبوعة المصريّة و(طد) : أنّي أنْظِما .

(٦) علّق في «خ» هُنا بقوله : هذه العبارةُ إيْماءٌ إلى التوفيق بَيْنَ الحديثَيْنِ المَرْوِيّين في كلٍّ من التَسْمية والتَحْميد ، بأنّ الابْتداء في حديث التَسْمية مَحْمُولٌ على الحقيقيّ ، وفي التَحْميد مَحْمُولٌ على الإضافيّ ، منه سَلّمهُ الله .

والله : عَلَمٌ لِلذاتِ الواجِبِ الوُجُودِ ، المُسْتَجْمِعِ[٧] لِجَمِيعِ أسْبابِ المَحاسِنِ[٨] من صِفاتِ الكَمالِ وسِماتِ الجَلالِ ، فَتَعْلِيْقُ الحَمْدِ بِهِ مُشْعِرٌ بالعلِيّةِ ، نَحْوُ (التكرمةُ للعالِمِ) ولذا لَمْ يَقُلْ : الحَمْدُ لِلخالِقِ ، أو الرازِقِ ، أوْ نَحْوِهِما ، مِمّا يوهِمُ اخْتِصاصَ الحَمْدِ بِوَصْفٍ دُوْنَ وَصْفٍ .

وصَلّى : بِمَعْنى دَعا ، أي طَلَبَ الرَحْمَةَ ، واذا أُسْنِدَ إلى الله جُرِّدَ عن مَعْنى الطَلَبِ ، وقُصِدَ به مَعْنى « رَحِمَ » مَجازاً .

على رسولِهِ : وهو النبيّ الذي لَهُ دِيْنٌ وكِتابٌ .

اصْطَفاهُ : اختارَهُ .

محمّدٍ : من الأعلام المَنْقُولةِ من اسْمِ المَفْعُولِ ، سُمّيَ به إلْهاماً من الله تعالى ، وَتَفاؤُلاً بأنّه يَكْثُرُ حَمْدُ الخَلْقِ لَهُ ، لِكَثْرةِ خِصالِهِ الحَميدةِ .

وآلِهِ : أصْلُهُ « أهْل » بدليل « أُهَيْل » .

وقالَ الكِسائيّ : سَمِعْتُ أعْرابِيّاً يقولُ : (آل وأُوَيْل ، وأهل وأُهَيْل) فأصْلُهُ الهَمْزَةُ .

وهُمْ : عَلِيٌّ ، وفاطِمَةُ ، والحَسَنانِ ، ويُطْلَقُ تَغْلِيباً على باقي الأئِمّة عليهم السلام وسلّما : عَطْفٌ تَفْسِيريّ لقوله «صَلّى» بدليل قولِهِ: ﴿إنّ الله وملائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَبيّ يا أيُّها الذيْنَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[٩].

وبَعْدُ : من الظُرُوفِ ، وَلَها أرْبَعُ حالاتٍ ، باعْتِبارِ ما تُضافُ إليهِ :

* ذِكْرُهُ : وإعْرابُها بِدُوْنِ التَنْوِينِ .

---

(٧) في «ش» و «خ» : المستجمعة .

(٨) في «ش» : المحامد .

(٩) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب ٣٣ .

* وحَذْفُه ، مَعَ تَقْدير لَفْظِه : وإعْرابُها بدُوْنِه ، أيضاً .
* و حَذْفُه ، وعدمُ تَقْديرِه مُطْلقاً : وإعْرابُها مَعَ التنوين .
* وحَذْفُه ، وتَقْديرُ مَعْناهُ : وبناؤُها على الضمِّ .

والارْجُوزة في النَظْم ، بِمَنْزِلَةِ الرِسالَةِ في النَثْرِ .

قال : مُقَدِّمةٌ[١٠] .

أقولُ :

أي هذهِ مقدِّمةٌ في بَيانِ مَعْنى الفَصاحَةِ والبَلاغَةِ وما يَتَّصِلُ بِهِما ، مأخُوذَةٌ من «مقدِّمة الجيش» للجَماعَةِ المُتقدِّمةِ منها من (قدّم) بمَعْنى (تقدّم) .

قال:

٥ ـ فَصاحَةُ المُفْرِدِ في سَلامَتِهْ ... من نَفْرةٍ فيهِ ومن غَرابَتِهْ
٦ـ وكونِهِ مُخالِفَ[١١] القِياسِ ... ثُمَّ الفصيحُ من كلامِ الناسِ
٧ ـ ما كانَ من تنافُرٍ سَليماً ... ولم يَكُنْ تألِيفُهُ سَقيماً
٨ ـ وهو من التَعْقيدِ أيضاً خالِ ... وإنْ يَكُنْ مطابِقاً للحالِ
٩ ـ فهو البَليغُ والذي يُؤَلِّفُهْ ... وبالفصيحِ مَنْ يُعَبِّرُ نَصِفُهْ

أقولُ :

الفَصاحَةُ ـ في الأصْلِ ـ تُنبِئُ عن الإبانَةِ والظُهُورِ ، يُقالُ فَصُحَ الأعْجَمِيُّ

---

(١٠) علّق في «خ» و «ق» هُنا بما يلي : بكسر الدال ، وفتحُها ـ بتقدير كونها من قدّم المتعدّي ـ ضعيفٌ ، منه سلّمه الله .

(١١) في «ش» : «خلافة» بدل : مخالف .

وأفْصَح : إذا انْطَلَقَ لِسانُه وخَلُصَت لُغَتُه من اللُّكنةِ ، وجادَتْ ، فلم يَلْحَنْ ، وأفْصَحَ به : أي صَرَّحَ به .

يُوصَفُ بِها المُفْرَدُ والكَلامُ والمُتَكلِّمُ ، يُقالُ : كَلِمَةٌ فَصِيْحَةٌ ، وكلامٌ فَصِيْحٌ، وكاتِبٌ فَصِيْحٌ ؛ في النَثْر ، وقَصيدةٌ فَصِيحَةٌ ، وشاعِرٌ فَصِيحٌ ؛ في النَظْم .

والبَلاغة : تُنْبِيءُ عن الوُصُول والانْتِهاءِ ، يُوصَفُ بها الكَلامُ والمُتَكلِّمُ ، دُوْنَ المُفْرِدِ ، يقالُ : كلامٌ بليغٌ ، ومتكلّم بليغٌ ، ولم يُسْمَعْ : كلمةٌ بليغةٌ .

ولمّا كانَتْ الفَصاحَةُ في الاصْطِلاحِ عِبارةً عن كَوْنِ اللفْظِ جارياً على القَوانِيْنِ المُسْتَنْبَطةِ من اسْتِقْراءِ كَلامِهِمْ ، كَثِيْرَ الاسْتِعْمالِ على ألْسِنَةِ العَرَبِ المَوْثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، والبلاغةُ عبارةً عن كَوْنِ الكَلامِ على وفْقِ مُقْتضى الحالِ ، وكانَ كلٌّ مِنْهما صِفَةً لِلكَلامِ والمُتَكلِّمِ بِمْعنىً ، والفصاحةُ صفةً للمُفْرَدِ بِمَعْنىً ، مَعَ اشْتِراكِ المُفْرَدِ والكلامِ والمُتَكلّمِ في مَعْنى مُطْلَقِ الفَصاحَةِ ، والكلامِ والمُتَكلِّمِ في مَعْنى مُطْلَقِ البَلاغَةِ ، أفْرَدَ[١٢] لكلٍّ مِنْها تَعْرِيفاً يَدُلُّ على امْتِيازِهِ عن الآخَرِ .

فقولُه : « فصاحة المُفْرد ـ إلى قولِه : وكوْنِه مُخالفَ القياسِ » بيَانٌ لِمَعْنى فصاحة المُفْرد .

يَعْني : فَصاحَةُ المُفْرِدِ عِبارةٌ عن سَلامَتِهِ من نَفْرةٍ فيه ـ أي : من تَنافُرِ الحُروفِ ـ ومن الغَرابَةِ ، ومن كَوْنه مُخالفَ القياسِ اللُغويّ المُسْتَنْبَطِ من اسْتقراءِ اللُغةِ ، حتّى لَوْ وُجِدَ في الكَلِمَةِ شَيْءٌ من هذِهِ الثلاثَةِ لا تَكُونُ فَصِيْحَةً .

والتَنافُرُ : وَصْفٌ في الكَلِمةِ يُوجِبُ ثِقَلَها على اللِسانِ ، وعُسْرِ النُطْقِ بها ، مثل ما في « الهُعْخُع » بالخاءِ المُعْجَمةِ ، في قَوْلِ أعْرابيّ سُئِلَ عن ناقَتِهِ ؟ : (تَرَكْتُها تَرْعَى

(١٢) جوابُ لمّا وما عطف عليها في قوله : « لمّا كانت)الفصاحةُ في الاصطلاح عبارةً ...» إلى آخره .

المُمْخَعَ) .

والغَرابَةُ : كونُ الكَلِمَةِ وَحْشيَّةً غَيْرَ ظاهِرةِ المَعْنى ولا مأنُوسَةِ الاسْتِعْمالِ ، كـ (تَكَأْكَأْتُمْ) و (افْرَنْقِعُوا) في قول عيسى بن عُمَرَ النَحْوِيّ ، حينَ سَقَطَ من الحِمارِ ، واجْتَمَعَ الناسُ عليه: (ما لَكُمْ تَكَأْكَأْتُمْ عَلَيَّ تَكَأْكُؤكُمْ على ذِيْ جِنَّةٍ ، فافْرَنْقِعُوا عَنِّي) أي : اجْتَمَعْتُمْ ، تَنَحُّوا .

كذا ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ في الصِحاح .

والمُخالفةُ : كونُ الكَلِمَةِ على خِلافِ القانُونِ المُسْتَنْبَطِ من تَتَبُّعِ لُغَةِ العَرَبِ ، أعْني مُفْرداتِ ألْفاظِهِمْ الموضُوعةِ ، أوْ ما هُوَ في حُكْمِها كوُجُوبِ الإعْلالِ في نَحْو (قامَ) والإدْغام في نحو (مدَّ) .

والكلمةُ المُشْتَمِلةُ على مُخالفة القِياسِ نَحْوُ (الأجْلَل) بفَكِّ الإدْغام في قوله :

الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأجْلَلِ ... ...[١٣]

والقياسُ (الأجَلُّ) بالإدغام .

وقولُه : «ثُمَّ الفَصيحُ ـ إلى قوله : ـ وَهُوَ من التَعْقيد أيضاً خالٍ » ، إشارةٌ إلى تَعْريفِ الكلامِ الفصيحِ .

يعني : الكلامُ الفصيحُ ما كانَ سالِماً من تنافُرِ الكلماتِ ، ولم يكن تأليفه سقيماً ـ أي ضعيفاً ـ وكانَ خالياً من التَعْقيد اللفظيّ والمعنويّ .

والتنافُر : أنْ تكونَ الكلماتُ ثقيلةً على اللسانِ ، كقوله :

---

(١٣) من أُرجوزة لأبي النَجْم العِجْليّ الفضل بن قدامة المتوفّى ١٣٠ من رُجّاز الإسْلام .
وبعد الشاهد :

الواسعِ الفَضْل الوهوبِ المُجْزِلِ أعطى فَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ

أنظر : جامع الشواهد ١ / ١٨٥ والوشاح ١ / ٢٧ ـ ٢٩ .

... ... ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[١٤]

وضَعْفُ التأليفِ : أنْ يكونَ تأليف أجزاءِ الكَلامِ على خِلافِ القانُونِ النَحْويّ المُشْتَهِرِ بَيْنَ مُعْظَمِ أصْحابِهِ ، حتّى يَمْتَنِعَ عِنْدَ الجُمْهُورِ ، كالإضْمارِ قَبْلَ الذِكْرِ لَفْظاً ومَعْنىً ، نَحْوُ : « ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً » .

والتَعْقِيدُ اللفظيّ : أنْ لا يكونَ الكلامُ ظاهِرَ الدلالةِ على المعنى المُرادِ منه ، لِخَلَلٍ واقعٍ في الترتيب ، بأنْ لا يكونَ ترتيبُ الألْفاظِ على وِفْقِ ترتيب المعاني ، بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حذفٍ أو غير ذلك مِمّا يوجب صُعوبةَ فَهْمِ المُرادِ ، وإنْ كانَ جارياً على القوانين ، كقول الفَرَزْدَق في مَدْحِ خالِ هِشام بن عبد الملك :

وَمـا مِثْـلُهُ في الـنـاس إلاّ مُمَلَّكـاً أبُـو أُمِّـهِ حَيٌّ أبُـوهُ يُقـارِبُـهُ[١٥]

أي: ليس مِثْلُهُ في الناس حيٌّ يُقارِبُهُ إلاّ مُمَلَّكاً ـ أُعْطِيَ المُلْكَ والمالَ ـ أبُو أُمِّه أبُوه، يعنى هِشاماً.

والتعقيدُ المَعْنَويّ : أنْ لا يكونَ الكلامُ ظاهِرَ الدلالةِ على المَعْنى المُرادِ ، لِخَلَلٍ واقعٍ في انْتِقالِ الذِهْنِ من المَعْنى الأوّلِ المفهومِ بِحَسَب اللُغة، إلى الثاني المقصودِ، وذلك يكونُ لإيْرادِ[١٦] اللوازِمِ البعيدةِ المُفْتقِرة إلى الوسائِطِ الكثيرة ، مَعَ خفاءٍ

---

(١٤) عجز بيتٍ ، وصدرُه :

وقَـبْرُ حَرْبٍ بِمَـكـانٍ قَفْـرٍ وَلَـيْسَ

وهو يُنْسَبُ إلى الجِنّ ، قاله في رثاء رَجُلٍ يُسَمّى حَرْباً ، انظر جامع الشواهد ٣ / ١٦٢ .

(١٥) من قصيدةٍ للفرزْدَق أبي فراس ، هَمّام بن غالب التميمي المتوفى سنة ١١٠ أو بعدها ، يَمْدَحُ بها إبراهيم بن هِشام المخزومي خال الخليفةِ هِشام بن عَبْد المَلِك الأمويّ .

انظر : جامع الشواهد ٣ / ٢٥٥ والوشاح ١ / ٣٨ .

(١٦) كذا في «ق» وكان في «خ» : الإيراد . وفي «ش» : إيراد .

القرائنِ الدالّةِ على المقصود، كقول عباس بن الأحْنَفِ:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنايَ الدُّمُوْعَ لِتَجْمُدا[١٧]

أي : لِتَسُرَّ .

جَعَلَ جُمودَ العَيْنِ كنايةً عن السُّرورِ ، والذِهْنُ لا ينتَقِلُ منه إليه ، بل ينتقِلُ[١٨] إلى بُخْلِها بالدُموع حالَ[١٩] إرادة البُكاءِ .

وقوله : « وإنْ يكُنْ ـ إلى قوله : ـ فهُوَ البَلِيْغُ »، إشارةٌ إلى تَعْريفِ الكلامِ البليغِ .

يعني : إنّ الكلامَ البليغَ هُوَ الكلامُ الفصيحُ مَعَ كونِه مُطابِقاً لمقتضىٰ الحالِ .

والمرادُ بالحالِ : الأمْرُ الداعي إلى التكلّمِ على وَجْهٍ مخصوصٍ ، وذلكَ الوَجْهُ المخصوصُ هو (مُقْتَضىٰ الحالِ) مثلاً : كَوْنُ المُخاطَبِ مُنْكِراً للحُكْمِ حالٌ تقتضي تأكيدَ الكلامِ ، والتأكيدُ مُقتضاها .

ومعنى مُطابقته له : أنّ الحالَ إنْ اقتضى[٢٠] التأكيدَ كانَ الكلامُ مؤكّداً ، وإن اقتضى الإطْلاق كانَ عارياً عن التأكيدِ ، وهكذا .

قولُه : «والذي يُؤَلِّفه» ، إشارةٌ إلى تَعْريفِ المتكلّمِ البليغِ .

يعني : إنّ الكلامَ الفصيحَ المُطابِقَ لِمُقْتضى الحالِ كلامٌ بليغٌ ، ومَنْ له مَلَكَةُ التكلّمِ به مُتكلّمٌ بليغٌ .

وقولُه : « وبالفصيحِ مَنْ يُعَبِّرْ نَصِفُهُ » إشارة إلى مَعْنى المتكلّمِ الفصيحِ .

---

(١٧) العبّاس بن الأحْنَف بن الأسود من بني حُذيفة ، عاصَرَ الرشيدَ ، وقيل : تُوفّي بعدَه ، انظر جامع الشواهد ٢ / ٤٢ والوشاح ١ / ٤٢ .

(١٨) ينتقل ، ورد في «خ» فقط .

(١٩) في «ق» حين .

(٢٠) في «ش» : «اقتضت » في الموضعين .

يعني : مَنْ يُعَبِّرْ عن المَعْنى بالكلام[٢١] الفصيح نَصِفُهُ ـ نَحْنُ، أيضاً ـ بالفصيح.
و يُحْتملُ أنْ يكونَ إشارةً إلى أنّ « الفصيح » قد يُطْلقُ على « البليغ » .

قال:

١٠ـ والصِدْقُ أنْ يُطابِقَ الواقعَ ما نَقُــول والكِـذْبَ خِلافَـهُ اعْلما[٢٢]

أقولُ :

صِدْقُ الخَـبَرِ مُطابَقةُ حُكْمِه للواقعِ ـ أي الخارجِ الذي يكونُ لِنِسْبة الكلامِ الخَبَريّ ـ وكِذْبُه عَدَمُ مُطابَقَتِه للواقعِ .

وقـال النَظّامُ : صِدْقُ الخَـبَرِ مُطابَقَتُه لاعْتقادِ المُخْبِرِ ، ولَوْ كانَ ذلك الاعْتقادُ خَطَأً ، (وكذبه عدم مُطابَقَتِهَ لاعتقادِ المُخْبِرِ ، ولَوْ كَانَ خَطَأً)[٢٣] .

وقالَ الجاحِظُ : صِدْقُ الخَبَرِ مُطابَقَتُه للواقعِ ، مَعَ الاعْتقادِ بأنّه مُطابِقٌ ، وَكِذْبُه عدمُ مُطابَقتِه ، مَعَ الاعْتقادِ بأنّه غَيْرُ مُطابِقٍ ، فاعْلم .

---

(٢١) علّق في «خ» و «ق» هنا بما نصّه : المرادُ بالكلامِ معناهُ اللُغوي أي ما يُتكلّم به ، حتّى يدخُلَ المتكلّم بالكلمة الفصيحة في التعريف ، ولايرد به شيءٌ ، والظاهر عدمُ جواز إطلاق الفصيحِ إلّا على مَنْ له ملكة التكلّم ، فلا حاجةَ إلى التعميم ، منه سلّمه الله تعالى .

(٢٢) علّق في «خ» و «ق» هُنا بما نصّه : ويُحْتملُ أنْ يكونَ إشارةً إلى كِذْبِ مَذْهَبي النظّام والجاحِظِ ، منه سلّمه الله تعالى .

وفي المطبوعة المصريّة و «طد» جاء الشطر الثاني هكذا : يقوله والكِذبُ أنْ ذا يُعْدَما .

(٢٣) ما بين القوسين لم يرد في «ش» .

الفَنُّ الأوَّلُ

عِلْمُ المَعاني

قالَ :

١١ ـ وَعَـرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أحْـوالِ يأتي بِها مُطابِـقـاً لِلْحَـالِ

١٢ ـ عِرْفـانُها عِلْمٌ هُوَ المَعـاني مُنْحَـصِـرُ الأبْـوابِ في ثَمانِ

أقُولُ :

لِلفْظِ العَرَبِيّ أحْوالٌ ، كالتأكيدِ ، والتَجْريدِ ، والحَذْفِ ، والذِكْرِ ، والتَقْديم ، والتأخير ، وغير ذلك ، هِيَ مقتضى الحَالِ ، مَعْرِفَتُها هُوَ علمُ المَعاني .

فهُـوَ : عِلْمٌ يُعْرفُ به أحْوالُ اللفْظِ العَرَبِيّ ، التي بها يُطابقُ اللفظُ مقتضى الحَالِ .

واحْترزْنا بالقَيْدِ الأخيرِ عن الأحْوالِ التي لَيْسَتْ بهذه الصِفة ، كالإدْغامِ ، والرَفْعِ ، والنَصْبِ ، وما أشْبَهَ ذَلك ، مِمّا لابُدَّ مِنْهُ في تَأدِيةِ أصْلِ المَعْنى .

وَيَنْحَصِرُ المقصودُ من عِلْمِ المَعاني في ثمانِيَة أبْوابٍ :

الأوّلُ : أحْوالُ الإسنادِ الخَبَرِيّ .

الثاني : أحْوالُ المُسْنَدِ إليه .

الثالث : أحْوالُ المُسْنَدِ .

الرابع : أحْوالُ مُتعلّقاتِ الفِعْلِ .

الخامِس : القَصْرُ .

السادِسُ : الإنْشاءُ .
السابِعُ : الفَصْلُ والوَصْلُ .
الثامِنُ : الإيْجازُ والإطْنابُ والمُساواة .

البابُ الأوّلُ
أحْوالُ الإسْنادِ الخَبَرِيّ

قالَ :

١٣ ـ إنْ قَصَدَ المُخْبِرُ نَفْسَ الحُكْمِ ... فَسَمِّ ذا فائِدَةً ، وَسَمِّ
١٤ ـ إنْ قَصَدَ الإعْلامَ بالعِلْمِ به ... لازِمَها ، ولِلْمَقامِ انْتَبِه
١٥ ـ إنْ ابْتِدائِيّاً فلا يُؤَكَّدُ ... أوْ طَلَبِيّاً فَهُوَ فيهِ يُحْمَدُ
١٦ ـ وواجِبٌ بِحَسَبِ الإنْكارِ ... وَيَحْسُنُ التَبْدِيْلُ بالأغْيارِ

أقولُ :

لا شَكَّ أنّ مَنْ بِصَدَدِ الإخْبارِ ، إمّا أنْ يكونَ قَصْدُهُ بِخَبَرِهِ إفادَةَ المُخاطَبِ[٢٤] الحكمَ ، كقولِه · (زَيْدٌ قائِمٌ) لمن لا يَعْرِفُ أنّه قائِمٌ .

أو إفادةَ أنّه ـ أي مَنْ بِصَدَد الإخبار ـ عالِمٌ بالحُكْم، كقولك: (حَفَظْتَ التوراة) لمن حفظها، والمرادُ إفادةُ أنّكَ عالِمٌ بأنّه حفظها.

ويُسمّى الحُكْمُ الذي قُصِدَ بالخَبَرِ إفادتُه ، في الصورةِ الأولى : (فائِدَةَ الخَبَرِ) وإليه أشارَ بقولِه : (فَسَمِّ ذا فائِدَةً) .

---

(٢٤) أُضيفت هُنا كلمة «إمّا» ثانية في «خ» و «ق» دون «ش» ويظهر أنّها غير ضروريّة لحُصول مفادها بكلمة «إمّا» في السابق .

ويُسمّى كونُ المُخْبِرِ عالماً به ، الذي قُصِدَ إفادتُه بالخَبَر ، في الصورة الثانية : (لازم فائدةِ الخَبَر) لأنّ الأوّلَ يمتنعُ بدونه ، وهو بدُون الأوّل لا يمتنعُ ، كما هُوَ حُكْمُ اللاّزمِ الأعَمِّ .

وإليه أشارَ بقوله : (وَسَمِّ * إنْ قَصَدَ الإعْلامَ بالعِلْمِ بِهِ * لازِمَها).

قولُه : (وللمقامِ انْتَبِه).

الحالُ والمَقامُ مُتقاربا المَفْهُوم ، والتَغايُر بَيْنَهُما اعْتباريّ ، فإنّ الأمْرَ الداعي مَقامٌ باعْتبارِ تَوَهُّم كَوْنِه مَحَلاً لِوُرودِ الكلامِ على خُصوصيّة ما ، وحالٌ باعْتبارِ تَوَهُّمِ كَوْنِه زَماناً له .

وأيضاً : المقامُ يُعْتَبَرُ إضافتُه إلى المُقْتضى ـ اسمِ المَفْعُولِ ـ فيقالُ : مقام التأكيدِ ، والإطْلاقِ ، والحَذْفِ ، والإثْباتِ .

والحالُ إلى المُقْتضي ـ اسمِ الفاعِلِ ـ فيقالُ : حالُ الإنْكار ، وحالُ خُلُوّ الذِهْنِ .

ومقاماتُ الكلامِ مُتفاوتةٌ ، ولذا قالَ : (ولِلمَقامِ انْتَبِه) ، فإنّ المخاطَبَ المُلْقى إليه الكلامُ :

إمّا أنْ يكونَ خاليَ الذِهْنِ من الحُكْمِ ونقيضِه ، والكلامُ المُلْقى إليه يُسمّى « إبْتدائيّاً » ولايُؤَكَّدُ أصْلاً ، وإليه أشارَ بقوله : (إنْ ابْتدائيّاً فلا يُؤَكَّدُ) .

أوْ يكونُ مُعْتَقِداً بنقيضِه ومُنْكِراً لِلحُكْمِ ، فالكلامُ المُلْقى إليه يُسمّى «إنكارياً» ويُؤَكَّدُ بِحَسَبِ الإنْكارِ ، وإليه أشارَ بقوله : (وواجِبٌ بِحَسَبِ الإنْكارِ) .

أوْ لا يكونُ مُعْتَقِداً لِلْحُكْمِ ولا لِنقيضِه ، بَلْ شاكّاً فيه ، ويُسمّى الكلامُ المُلْقى إليه «طَلَبِيّاً» ويُؤَكَّدُ اسْتِحْساناً لا وُجوباً ، وإليه أشارَ بقولِه : (أوْ طلبيّاً فَهُوَ فيه يُحْمَدُ) .

قولُه : (ويَحْسُنُ التبديلُ بالأغيارِ) أي : يَحْسُنُ تبديلُ مُخاطَبٍ بغَيْرِه ، مثلاً

اذا كانَ المُخاطَبُ مُنْكِراً ، يَصِحُّ تبديلُه بخالي الذِهْن ، وتَنْزيلُه مَنْزِلَته ، إذا كانَ مَعَهُ شيءٌ من الدلائلِ والشواهِدِ إنّ تأمُّلَهُ ارتَدَعَ عن الإنْكار ، كما تقولُ لِمُنْكِر الإسْلام : « الإسْلامُ حَقٌّ » من غير تأكيدٍ ، لِما مَعَهُ من الدلائلِ الدالّةِ على نُبوَّةِ مُحَمّدٍ صلّى الله عليه وآله وسلّم، لكنّه لا يتأمّلُها ليَرْتَدِعَ عن الإنْكارِ .

قال:

١٧ ـ والفِعْـلُ أوْ مَعْنـاهُ مَنْ أسْنَـدَهُ لِما لَهُ في ظاهِـرٍ ذا عِنْـدَهُ

١٨ ـ حَقـيـقَـةٌ عقـلـيّةٌ ، وإنْ إلى غَيْرِ مُلابِسٍ مَجازٌ أوّلا

أقول :

الإسْنادُ مُطْلقاً ـ سواءٌ كانَ خَبَرِيّاً أوْ غَيْرَ خَبَرِيٍّ ـ مِنْهُ حقيقةٌ عقليّةٌ ، ومِنْهُ مَجازٌ عقليٌّ .

والحقيقـةُ العقليّة : إسْنـادُ الفِعْل أوْ مَعْناهُ ، من المَصْدَر ، واسْمِ الفاعِلِ ، والمَفْعُولِ ، والصِفَةِ المُشَبَّهةِ ، واسْمِ التَفْضِيْلِ ، والظَرْفِ .

واحترز به عمّا لا يكونُ المُسْنَدُ فيه فِعْلاً أوْ مَعْناهُ ، كقولنا : (الحَيَوانُ جِسْمٌ) فإنّهُ ليسَ حقيقةً عقليّةً ولا مَجازاً عَقْليّاً عندَ بَعْضِهم ، ومنهم الراجزُ .

إلى[٢٥] شيءٍ الفعلُ أوْ مَعْناهُ لَهُ[٢٦] عندَ المُتكلِّمِ ـ أي بِحَسَبِ اعْتقادِهِ ـ في الظاهر من حالِهِ وكلامِهِ .

كقول المُؤْمِن : (أنْبَتَ اللهُ البَقْلَ) وقول الجاهل : (أنْبَتَ الربيعُ البَقْلَ) .

وإلى ذلك أشارَ بقولِهِ : (**والفعلُ أوْ مَعْناهُ مَنْ أسْنَدَهُ * لِما لَهُ في ظاهِرٍ ذا**

---

(٢٥) الجارُّ مُتَعلِّقٌ بقوله «إسْنادُ الفِعْل ...» في تعريف الحقيقة العقليّة .

(٢٦) «له» هنا وردت في «خ» فقط .

عِنْدَهُ * حقيقةٌ عقليّةٌ) .

والمَجازُ العَقْليُّ : هُوَ إسْنادُ الفِعْلِ أو مَعْناهُ إلى غَيْرِ ما هُوَ لَهُ في الظاهِرِ من حالِ المُتكلِّمِ ، مُلابِسٍ لِما هُوَ لَهُ في الجُمْلةِ ، بتأوُّلٍ ونَصْبِ قرينةٍ من حالِهِ على أنّه غَيْرُ ما هُوَ لَهُ ، نَحْوُ قولِ المؤمنِ : (أنْبَتَ الربيعُ البَقْلَ) .

وأشار إليه بقولِه :(وإنْ إلى * غَيْرِ مُلابِسٍ مَجازٌ أوّلا) يَعْني : إنْ أُسْنِدَ إلى غَيْرِ ما هُوَ لَهُ بتأوُّلٍ مُلابِسٍ لِما هُوَ لَهُ فهو مَجازٌ عقليٌّ .

البابُ الثاني

أحوالُ المُسْنَدِ إليْه

أي الأُمورُ العارِضَةُ لَهُ باعْتبارِ أنه مُسْنَدٌ إليه ، كحَذْفِهِ ، وذِكْرِهِ ، وغير ذلك .

قال:

١٩ ـ الحَـذْفُ لِلصَـوْنِ ولـلإنْكـارِ والاحْـتِـرازِ أوْ للاخْـتِـبـارِ

أقولُ :

من الأُمور العارِضةِ للمُسْنَدِ إليه أنّه قَدْ يُحْذَفُ ، ولايجوزُ ذلك إلّا إذا صَلَحَ لَهُ المَقامُ باعتبارِ القرينةِ وقَدْ بُيِّنَ في النَحْوِ ، ودَعا إليهِ داعٍ ، والمُرادُ هُنا بَيانُ الداعي .

وقد يكونُ الداعي إليه إرادةُ صَوْنِ المُسْنَدِ إليه عن اللّسانِ ، تَعْظيماً لَهُ . أوْ صَوْنُ لِسانِكَ عَنْهُ ، إهانةً لَهُ .

وقد يكونُ إرادةُ تَيَسُّرِ الإنْكارِ عَنْدَ الحاجَةِ إليه ، كقولك : (فاجِرٌ ، فاسِقٌ) إذا عُلِمَ بالقرينةِ أنّ المُرادَ زَيْدٌ ، ليتأتّى أنْ تقولَ : ما أرَدْتُ زَيْدًا ، بَلْ غَيْرَهُ .

وقد يكونُ سَبَبُ الحَذْفِ كونُ ذكرِهِ عَبَثاً يُحْتَرَزُ بالحَذْفِ عَنْهُ ، إذا تَعَيَّنَ بالقرينةِ

نَحْوُ :

قال لي : كَيْفَ أنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيْلُ .. [٢٧]

للاحْتِراز عن العَبَث بذكْرِهِ .

وقَدْ يكونُ الداعي إلى الحَذْفِ إرادةُ اخْتبارِ تَنَبُّهِ السامِعِ ، هَلْ يَتَنَبَّهُ بالقرينة أم لا؟

أو اخْتبارُ مِقدارِ تَنَبُّهِهِ، هل يَتَنَبَّهُ بالقرائنِ الخَفِيَّةِ أم لا؟

قالَ:

٢٠ ـ والـذِكْـرُ للأصْـلِ وللتَنْـويْهِ والـبَـسْطِ والـضَـعْـفِ ولـلتَنْبيهِ [٢٨]

أقولُ :

أمّا ذِكْرُ المُسْنَدِ إليه :

فلأنّه الأصْلُ ، ولامُقْتَضيَ للعُدُولِ عَنْهُ .

أوْ للتَنْويهِ والتَهْويلِ ، إذا كانَ اسْمُهُ يَدُلُّ على العَظَمَةِ ، نَحْوُ (الأمِيْرُ قالَ كذا) .

أوْ بَسْطِ الكلامِ ، حَيْثُ يكونُ إصْغاء المُخاطَبِ مَطْلوباً لِلمُتَكلّمِ لِعَظَمَتِهِ وشَرَفِه ، نحوُ قولِه تعالى : ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [٢٩].

أوْ الاحْتِياطِ ، لِضَعْفِ التَعْويلِ على القرينةِ .

أوْ التَنْبيهِ على غَباوَةِ السامِعِ ، وأنَّه لا يَتَنَبَّهُ للشيءِ بالقرينة .

---

(٢٧) لم يُسَمِّ قائلَهُ ، وذيْلُه : سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلٌ . انظر جامع الشواهد ٢ / ٢٦٥ .

(٢٨) جاء هذا البيت في المطبوعتين هكذا :

والـذِكْـرُ لِلتَـعْـظِيمِ والإهـانَـةْ والـبَـسْطِ والـتَـنْـبِـيهِ والـقَـرِينَـةْ

(٢٩) من الآية ١٨ من سورة طه ٢٠ ، وتمامُ الآية : أتوَكّؤُا عَلَيْها وأهُشُّ بِها على غَنَمي ، ولِيَ فيها مآرب أُخرى .

قال:

٢١ ـ وَإنْ بإضْمارٍ يَكُنْ مُعَرَّفا فَلِلمَقامـاتِ الثـلاثَـةِ اعْـرِفـا(*)
٢٢ـ والأصْـلُ في الخِـطابِ للمُـعَـيَّنِ والـتَّرْكُ فيهِ لِلعُـمـومِ الـبَـيِّنِ

أقولُ :

أمّا تعريفُ المُسْنَدِ إليهِ بالإضْمارِ :

فلأنَّ المقامَ للتكلُّمِ أوْ الخِطابِ أوْ الغَيْبَةِ ، بِدُونِ اسْمِ الظاهِرِ ، لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ ، أوْ غيرِ ذلك ، نَحْوُ : أنا قُمْتُ ، (أنْتَ قُمْتَ)(٣٠) ، وزَيْدٌ هُوَ قائِمٌ .

وأصْلُ الخِطابِ أنْ يكونَ لِمُعَيَّنٍ ، واحِداً كانَ أوْ كثيراً ؛ لأنَّ وَضْعَ المَعارِفِ(٣١) للمُعَيَّنِ .

وقد يُتْرَكُ الخِطابُ مُتناوِلاً لِغَيْرِ المُعَيَّنِ أيْضاً ، فيُفيدُ العُمومَ البَيِّنَ .

قال:

٢٣ ـ وَعَـلَمِيَّةٌ فلِلإحْضـارِ أوْ(٣٢)قَصْـدِ تَعْـظِيمٍ أوْ احْتِقـارِ

أقولُ :

عَلَمِيَّةُ المُسْنَدِ إليهِ ـ أي إيرادُهُ عَلَماً ـ تكونُ :

لإحْضارِهِ في ذِهْنِ السّامِعِ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، ولا يَصْلُحُ لهذا سِوى العَلَمِ من

(*) كذا الصواب ، وقد كان في النسخ : فللمقامات الثلاث فاعْرِفا .

(٣٠) ما بين القوسين ورد في «ش» فقط .

(٣١) في «ق» : وضع الخِطابِ .

(٣٢) كذا في المصريّة ، لكن في النسخ «و» بدل : أوْ .

المَعارِف ، نَحْوُ : ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾[٣٣].

وقد يكونُ لِقصْدِ تَعْظيمِ المُسْنَدِ إليه ، إذا دَلَّ العَلَمُ عليهِ ، كما في الأَلْقابِ المادِحَة ، نحوُ (عليٌّ رَكِبَ) .

وقَدْ يكونُ لِقَصْدِ احْتقارِ المُسْنَدِ إليه ،إذا دَلَّ العَلَمُ عليه، كما في الألقاب الذامّة ، نَحْوُ (مُعاوِيَةُ هَرَبَ) .

وقد يكونُ لغير ذلك ، نَحْوُ الاسْتلذاذ بِذِكْر اسْمِهِ ، أَوْ التبرُّك بِهِ ، أَوْ التفاؤُل بِهِ ، أَوْ التطَيُّر بِهِ ، إلى غير ذلك من الاعْتباراتِ المُناسِبةِ للمَقامِ .

قال:

٢٤ـ وَصِلَةٌ للجَهْلِ والتَعْظِيمِ لِلشَأْنِ والإِيماءِ والتَفْخِيمِ

أقولُ :

إيرادُ المُسْنَدِ إليه مَوْصُولاً يكونُ :

لِعَدَمِ عِلْمِ المُتكلِّمِ أَوْ المُخاطَبِ أَوْ كِلَيْهما بالأَحْوال المُخْتَصَّةِ بِهِ سِوى الصِلَةِ .

فالأَوَّلُ نَحْوُ : الذي كانَ مَعَنا أَمْسِ رَجُلٌ فاضِلٌ .

والثاني نَحْوُ : الذين في بلاد المَشْرِق لاأَعْرِفُهُمْ .

والثالثُ نَحْوُ : الذين في بلاد الشرق لانَعْرِفُهُمْ .

ويكونُ لتَعْظِيم شَأْنِ الخَبَرِ، نَحْوُ قَوْلِ الفَرَزْدَق:

إنَّ الذي سَمَكَ السَماءَ بَنى لَنا بَيْتاً دعائِمُهُ أَعَزُّ وَ أَطْوَلُ[٣٤]

أوردَ المُسْنَدَ إليه ـ وهو اسْمُ إنَّ ـ مَوْصُولاً، تَعْظِيماً لِشَأْنِ الخَبَرِ، وهُوَ (بَنى) بأنَّه فِعْلُ مَنْ رَفَعَ السماءَ، وهذا بخلافِ ما لَوْ قالَ: إنَّ اللهَ، أَوْ الرحْمَنَ، أَوْ غَيْرَ ذلك....

---

(٣٣) من الآية ١ من سُورة التوحيد ١١٢ ، وتمامُها : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ .

(٣٤) من قصيدةٍ يَفْخَرُ بها على جَرِيرٍ ، أُنظر : جامع الشواهد ١ / ٢٥١ والوشاح ١ / ١١٢ .

ولتَعْظِيْم شَأْنِ غَيْرِ الخَبَرِ ، نَحْوُ قولِه تعالى : ﴿ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الخَاسِرِيْنَ ﴾[٣٥] .

أوْرَدَ ﴿ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا ... ﴾ مَوْصُولاً ـ وهُوَ المُسْنَدُ إليه ـ لِتَعْظِيْمِ شُعَيْبٍ ، وهُوَ غَيْرُ الخبَرِ ، وهذا بِخِلافِ ما لَوْ قالَ : إنَّ القومَ الفُلانيَّ ....

وقد يكون للإيماءِ إلى جِنْسِ الخَبَرِ المَبْنِيِّ عليه [نَحْوُ قولِه تعالى] : ﴿ إنَّ الَّذِيْنَ يَسْتَكْبِرُوْنَ عَنْ عِبادَتِي ، سَيَدْخُلُوْنَ جَهَنَّمَ داخِرِيْنَ ﴾[٣٦] .

أوْرَدَ المُسْنَدَ إليه ـ وهُوَ الَّذِيْنَ يَسْتَكْبِرُوْنَ ـ مَوْصُولاً ، للإيْماءِ إلى أنّ الخَبَرَ المَبْنِيَّ عليه من جِنْسِ العِقابِ ، فإذا ذُكِرَ ـ بَعْدَ ذلك الإيْماءِ ـ الخَبَرُ ـ وهُوَ ﴿ سَيَدْخُلُوْنَ جَهَنَّمَ ﴾ ـ كانَ أوْقَعَ وأمْكَنَ في النَفْسِ .

وقد يَكُونُ للتَفْخِيْمِ والتَهْوِيْلِ ، نَحْوُ : ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ﴾[٣٧] .

فإنَّ في هذا الإبْهامِ من التَفْخِيْمِ ما لا يَخْفَى .

وقد يَكُونُ لِغَيْرِ ما ذُكِرَ من الاعْتباراتِ .

قال :

٢٥ـ وبِإشـارَةٍ[٣٨] لذي فَهْمٍ بَطِيْ ... ءٍ في القُـرْبِ والبُعْـدِ أوالتَـوَسُّطِ

أقولُ :

تعريفُ المُسْنَدِ إليه بإيْرادِه اسْمَ إشارَةٍ يكونُ لِمُخاطَبٍ ذي فَهْمٍ بَطِيءٍ، حقيقةً، أو ادّعاءً بأنّه لا يُدْرِكُ غَيْرَ المَحْسُوسِ .

---

(٣٥) الآية ٩٢ من سورة الأعراف ٧ .

(٣٦) الآية ٦٠ من سورة غافر ٤٠ .

(٣٧) الآية ٧٨ من سورة طه ٢٠ .

(٣٨) كذا في المطبوعتين و «ش» وفي سائر النسخ : وبالإشارة .

سواءٌ كانَ اسْمَ الإشَارةِ مَوْضُوعاً لِلقَريبِ، نَحْوُ « ذا » أو البَعِيْدِ نَحْوُ « ذلك » أو التوسُّطِ نَحْوُ « ذاكَ زَيْدٌ » .

وقد يكونُ لِغَيْرِ ذلك من الاعْتباراتِ ، كتحقيرِ المُسْندِ إليه بالقُرْبِ ، نَحْوُ ﴿أهذَا الّذي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[٣٩].

أوْ تَعْظِيمِهِ بالبُعْدِ ، نَحْوُ ﴿الٓمٓ * ذلكَ الكِتابُ﴾[٤٠].

قال:

٢٦ـ وَأَلْ لِعَهْـدٍ أَوْ[٤١] حَقِيقَةٍ وَقَـدْ يُفِيْدُ الاسْـتِغْـراقَ أَوْما انْفَـرَدْ[٤٢]

أقُولُ :

« أَلْ » التَعْريفُ يَكُونُ لِلْعَهْدِ الخارجيّ ، وللْحَقِيْقَةِ، وَقَدْ يُفِيْدُ الاسْتِغْراقَ ، أَوْ ما انْفَرَدَ ـ أي صارَ فَرْداً مِنَ الحَقِيقَةِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ ـ وَهُوَ المُسَمَّى بِـ « العَهْدِ الذِهْنيّ » عِنْدَ المُحَقِّقِيْن .

فإذا أُرِيْدَ الإشَارةُ إلى أَمْرٍ مُعَيَّنٍ مَعْهُودٍ في خارِجِ الذِهْنِ بِسَبَبِ قَرِينةٍ ، عُرِّفَ المُسْنَدُ إليه تَعْرِيْفَ العَهْدِ الخارِجيّ ، نَحْوُ ﴿لَيْسَ الذَكَرُ كالأُنْثى﴾[٤٣] و (جاءَ القاضي) إذا لَمْ يَكُنْ في البَلَدِ إلّا واحِدٌ مُعَيَّنٌ .

وإذا أُرِيْدَ الإشارةُ إلى نَفْسِ الحَقِيقَةِ ، من دُونِ اعْتبارِ الفَرْدِ ، عُرِّفَ تَعْرِيْفَ الحَقِيْقَةِ ، نَحْوُ : (الرَجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأةِ) .

وإذا أُرِيْدَ شُمُولُ أفْرادٍ يَتَناوَلُها اللفْظُ لُغَةً ، عُرِّفَ تَعْرِيْفَ الاسْتِغْراقِ الحَقِيْقيّ

---

(٣٩) الآية ٣٦ من سورة الأنبياء ٢١ .

(٤٠) الآية ١ و ٢ من سورة البقرة ٢ .

(٤١) كذا في المصريّة ، وكان في النسخ «و» بدل : أوْ .

(٤٢) كذا في النسخ ، والوزنُ يقتضي فَصْلَ هَمْزة (انفرد) ولَعَلّها : لمَا انْفَرَدْ .

(٤٣) الآية ٣٦ من سورة آل عِمران ٣ .

نَحْوُ ﴿إِنَّ الإِنْسانَ لَفي خُسْرٍ﴾[٤٤].

أوْ أفرادٍ يَتَناوَلُها عُرْفاً، نَحْوُ: (جَمَعَ الأميرُ الصاغَةَ) أي صاغَةَ بَلَدِهِ، سُمّي بالاسْتِغْراقِ العُرْفيّ.

وإذا أُريدَ فَرْدٌ من الحقيقةِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ في الخارِجِ والذِهْنِ، نَحْوُ قَوْلِه تعالى: ﴿أخافُ أنْ يأكُلَهُ الذِئْبُ﴾[٤٥] فَهُو تَعْرِيفُ العَهْدِ الذِهْنِيّ، المُشارُ إليهِ بقوله « أو ما انفَرَدْ »[٤٦].

قال:

٢٧ ـ وبـإضـافـةٍ فلاخْـتِـصـارِ أوْ قَصْدِ[٤٧] تَعْظِيمٍ أوْ احْتِقارِ[٤٨]

أقول:

قَدْ يُعَرَّفُ المُسْنَدُ إليهِ بإضافَتِهِ إلى إحْدى المَعارِفِ: لِقَصْدِ الاخْتِصارِ، نَحْوُ قَوْلِ جَعْفَر بن علبة الحارِثيّ:

---

(٤٤) الآية ٢ من سورة العصر ١٠٣.

(٤٥) الآية ١٣ من سورة يوسف ١٢.

(٤٦) علّق في «خ» ما نَصُّه: أي ما يُفِيْدُ ما انْفَرَدَ، أي ما صارَ من فَرْدِ الحَقِيقةِ، بانْضِمامِ القَرينة المُفِيْدة أنَّ الحقيقةَ مُرادةٌ لا من حَيْثُ هِيَ، بَلْ من حَيْثُ الوُجُودِ، ولكن لا في ضِمْنِ جَميع الأفْراد، بَلْ بَعْضها، منه سلّمه الله تعالى.

(٤٧) كذا في المصرية، وكان في النسخ: «وقصد».

(٤٨) جاء الشَطْرُ الثاني في المطبوعتين هكذا:

نَعَمْ وللذَمِّ أو احْتِقارِ

هَوايَ مَعَ الـرَّكْـبِ الـيَمَانِـيْنَ مُصْعَـدُ جَنِـيْبٌ وَجُـثْـمَانِي بِمَـكَّـةَ مُوْثَـقُ[٤٩]

والمُسْنَدُ إليه ـ هَوايَ ـ أي : مَهْوِيَّ ، أوْرَدَهُ مُضافاً ، لأنَّه اخْتُصِرَ من « الذي أهْواهُ » وما يُؤدِّي مُؤدَّاهُ .

وقد تكونُ الإضافةُ لِتَعْظيمْ شَأْنِ المُضافِ المُسْنَدِ إليه ، نَحْوُ: (عَبْدُ الخليفةِ ركب).

أوْ شَأنِ المضاف إليه المسْنَدُ إليه نحوُ: (عَبْدي حَضَرَ) تَعْظيماً لِلمُتَكلِّم بِأنَّ لَهُ عَبْداً ـ وهُوَ المُضافُ إليهِ المُسْنَدُ إليه ـ .

أوْ شَأنِ غَيْرِهِما ، نَحْوُ: (عَبْدُ السُّلْطانِ عِنْدي) (تَعْظيماً للمُتكلِّم بِأنَّ عَبْدَ السُّلْطانِ عِنْدَهُ)[٥٠] وهُوَ غَيْرُ المُسْنَدِ إليهِ، وغَيْرُ المُضافِ إليهِ المُسْنَدُ إليهِ .

وقد تكونُ الإضافةُ لِقَصْدِ احْتِقارِ المُسْنَدِ إليهِ، نَحْوُ: (وَلَدُ الحَجّامِ حاضِرٌ).
أو المُضافِ إليه المُسْنَدُ إليهِ، نَحْوُ: (ضارِبُ زَيْدٍ حاضِرٌ).
أوْ غَيْرِهِما، نَحْوُ: (وَلَدُ الحَجّامِ يُجالِسُ زَيْداً).

قالَ :

٢٨ـوَإنْ مُنَـكَّـراً فَلِلتَّـحْـقِـيْرِ وَالـضِـدِّ والإفْـرادِ والـتَّـكْـثِـيْرِ

أقُولُ :

إنْ كانَ المُسْنَـدُ إليهِ مُنَكَّراً ، فَتَنْكِيرُهُ لِقَصْدِ تَحْقيرْ ، أوْ ضِدِّ التَّحْقِيرْ ـ وهُوَ التَّعْظِيمُ ـ يَعْني : إنَّه بَلَغَ في انْحِطاطِ الشَّأنِ أوْ ارْتِفاعِهِ إلى حَدٍّ لا يُمْكِنُ أنْ يُعَرَّفَ ،

---

(٤٩) من قصيدة قالَها الشاعِرُ وهو في الحَبْس ، والشاعِرُ من مُخَضْرَمي الدَّوْلَتَيْن العباسيّة والأمويّة ، انظر أخباره في الوشاح ١ / ١٣٠ وجامع الشواهد ٣ / ٣٠٦ .

(٥٠) ما بين القوسين لم يرد في «خ» و «ق» .

نَحْوُ قَوْلِ ابن أبي السمط :

لَهُ حاجِبٌ في كُلِّ أمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طالِبِ العُرْفِ حاجِبُ[٥١]

تَنْكِيرُ (حاجِبُ) الأوّلُ للتَعْظِيمْ ، أي : حاجِبٌ عَظِيْمٌ ،والثاني للتَحْقِيْرِ ،أي : مانِعٌ حَقِيرٌ فَكَيْف بالعَظِيم ؟!

ويكونُ التنكِيرُ للإفْرادِ ، أي : القَصْدِ إلى فَرْدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ مِمّا يَشْمَلُه اسْمُ الجِنْسِ ، نَحْوُ قَولِه تعالى : ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[٥٢].

وللتَكْثِيرِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (إنّ لَهُ لإبِلًا).

وللتَقْلِيْلِ ، نَحْوُ قولِه تعالى: ﴿رِضْوَانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ﴾[٥٣]، وإليه أَشَارَ بِقَوْلِه: (وَضِدِّهِ) أي: ضِدّ التكثِيْرِ ـ وهُوَ التَقْلِيلُ ـ في صَدْرِ البَيْتِ التالي .

قال :

٢٩ ـ وضِدِّهِ ، والوَصْفُ لِلتَبْيِين والمَدْحِ والتَخْصِيْصِ والتَعْيِين

أقُولُ :

إيْرادُ الوَصْفِ للمُسْنَدِ إليه :

(قَدْ يكونُ لِلتَبْيِين والكَشْفِ ، نَحْوُ : الجِسْمُ الطَوِيْلُ العَرِيْضُ العَمِيْقُ ، يَحْتاجُ إلى فَراغٍ يَشْغَلُهُ)[٥٤] .

---

(٥١) من أبيات لابن أبي السمط ، وقيل : إنّ اسْمَه مروان بن أبي حَفْصة وقيل : إنّه لأبي الطَحّان حَنْظلة ابن الشرقي ، فلاحظ الوشاح ١ / ١٣٣ وجامع الشواهد ٢ / ٤٢٣ .

(٥٢) الآية ٢٠ من سورة يس ٣٦ .

(٥٣) الآية ٧٢ من سورة التوبة ٩ .

(٥٤) ما بين القوسين لم يرد في «خ» .

وقَدْ يكونُ لِلمَدْح .

وقَـدْ يكـونُ للتَخْصِيص ، وهُوَ ـ في عُرْفِ هَذا الفَنّ ـ عِبارةٌ عن : تَقْلِيْلِ الاشْتِرَاكِ في النَكَراتِ ، ورَفْعِ الاحْتِمالِ في المَعارِفِ .

وفي عُرْفِ النُحاة يَخْتَصُّ بالأوّلِ ، ويُسَمُّونَ الثاني « تَوْضِيحاً » .

والراجِزُ لَمّا جَرَى ـ هُنا ـ على اصْطِلاحِ النُحاة سَمّى المَعْنى الثاني « تَعْيِيْناً » .

مثالُ التَخْصِيص (رَجُلٌ عالِمٌ جاءَ) .

و (زَيْدٌ العالِمُ قالَ) مِثالٌ لِلتَعْيِيْنِ إنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ قَبْلَ الوصْفِ، وإلّا، فَمِثالُ المَدْحِ.

وقَدْ يكونُ لِغَيْرِ ذلِكَ من الاعْتباراتِ ، كالذَمّ والتَرَحُّمِ ، وغَيْرِ ذلِكَ .

قال:

٣٠ـ وَكَـوْنُهُ مُؤَكَّداً فَيَشْمَلُ[٥٥] لِدَفْـعِ وَهْـمِ كَوْنِـهِ لا يَشْـمَـلُ

أقولُ :

تأكِيْد المُسْنَدِ إلَيْهِ يكونُ :

لِدَفْعِ تَوَهُّمِ عَدَمِ الشُمُولِ ، نَحْوُ : (جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُمْ أوْ أجْمَعُونَ) لئلّا يُتَوَهَّمُ أنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَجِيء ، إلّا أنَّكَ لَمْ تَعْتَدَّ بِهِمْ ، أوْ جَعَلْتَ الفِعْلَ الواقِعَ عن البَعْضِ كالواقِعِ عن الكُلِّ ، بِناءً على أنَّهُمْ في حُكْمِ شَخْصٍ واحِدٍ ، كما يُقالُ : (بَنُو تَمِيمٍ قَتَلُوا زَيْداً) وإنَّما قَتَلَهُ واحِدٌ مِنْهُمْ .

وقَدْ يكونُ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ السَهْوِ ، نَحْو : (جاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ) ، لئلّا يُتَوَهَّمَ أنَّ الجائِيَ عَمْروٌ ، وإنَّما ذُكِرَ زَيْدٌ على سَبِيْلِ السَهْوِ .

وقَدْ يكونُ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ التَجَوُّزِ ، أي : التَكَلُّمِ بالمَجازِ ، نَحْوُ : قَطَعَ اللِّصّ الأمِيْرُ الأمِيْرُ ، أوْ نَفْسُهُ ، أوْ عَيْنُهُ ، لئلّا يُتَوَهَّمَ أنَّ إسْنادَ القَطْعِ إلى الأمِيْرِ مَجازٌ ، وإنَّما

---

(٥٥) في المطبوعة : فيحصل .

القاطِعُ بَعْضُ غِلْمانِه .

وإلى الوَجهينِ الأخِيرَيْنِ أشارَ بقَوْلِهِ : (والسَهْوِ والتَجَوُّزِ المُباحِ) في البَيْتِ التالي :

قال:

٣١ ـ والسَهْـوِ والتَجَـوُّزِ المُبـاحِ ثُمَّ بَيانُـهُ فَلِلإيْضـاحِ

أقُولُ :

تَعْقِيْبُ المُسْنَدِ إليه بعَطْفِ البَيانِ يكونُ لإيْضاحِهِ باسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ : (قَدِمَ صَدِيقُكَ خالِدٌ) .

ولا يَلْزَمُ كَوْنُ الثاني أوْضَحَ ؛ لجَوازِ أنْ يَحْصَلَ الإيْضاحُ من اجْتماعِهما .

وقد يكونُ ـ أيْضاً ـ لِلْمَدْحِ ،كما ذَكَرَ صاحِبُ الكَشّافِ إنّ : ﴿البيتَ الحرام﴾ في قولِه تعالى :﴿جَعَلَ الله الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرامَ قِياماً لِلناسِ﴾[٥٦] عَطْفُ بَيانٍ ، جِيْءَ بِهِ لِلْمَدْحِ .

وقَوْلُهُ في البَيْتِ التالي : (بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ) من تَتِمَّةِ هذا البَحْث .

قال :

٣٢ـباسْـمٍ بِهِ يَخْتَصُّ، والإبْـدالُ يَزِيْدُ تَقْـرِيْراً لِما يُقـالُ

أقُولُ :

إيْرادُ البَدَلِ من المُسْنَدِ إليه يَزِيْدُ تَقْرِيْراً لِما يُقالُ ، أي لِلمُسْنَدِ إليه ، نَحْوُ : (جاءَ أخُوكَ زَيْدٌ) حَصَلَ التَقْرِيْرُ بالتَكْرِيْر .

قال:

٣٣ـوالعَـطْفُ تَفْصِيْلٌ[٥٧] مَعَ إقْـتِرابِ أوْ رَدُّ سامِـعٍ إلى الـصَـوابِ

---

(٥٦) الآية ٩٧ من سورة المائدة ٥ .

(٥٧) في «خ» : تفسير .

أقُولُ :

عَطْفُ شَيءٍ على المُسْنَدِ إليْهِ يَكُونُ :

لِتَفْصِيلِ المُسْنَدِ إليْهِ ، مَعَ اقْتِرابٍ ، أي اخْتِصارٍ ، نَحْوُ (جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) فإنّ فيهِ تَفْصِيلًا لِلفاعِلِ من غَيْرِ دِلالةٍ على تَفْصِيلِ الفِعْلِ ، إذْ « الوَاوُ » إنّما هي للجَمْعِ المُطْلَقِ ، من غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَقَدُّمٍ أوْ تَأَخُّرٍ أوْ مَعِيَّةٍ .

وقولُه:(مَعَ اقْتِرابٍ)، إحْترازٌ عن نَحْوِ : (جاءني زَيْدٌ وجاءني عَمْرٌو) فإنَّ فيهِ تَفْصِيلًا مَعَ أنّه لَيْسَ من عَطْفِ المُسْنَدِ إليهِ ، بَلْ هُوَ من عَطْفِ الجُمْلةِ .

ويكونُ لِتَفْصِيلِ المُسْنَدِ ، بأنَّهُ حَصَلَ من أحَدِ المَذْكُورَيْنِ أوَّلًا ، ومن الآخَرِ بَعْدَهُ مُتراخِياً ، أوْ غَيْرَ متراخٍ ، مَعَ اقْترابٍ أيْضاً ـ واحْتَرَزَ بِهِ عن نَحْوِ : (جاءني زَيْدٌ وعَمْرٌو بَعْدَهُ بِيَوْمٍ أوْ سَنَةٍ) ـ نَحْوُ : (جاءني زَيْدٌ فَعَمْرٌو) لِتَفْصِيلِ المُسْنَدِ مَعَ عَدَمِ التَّراخِي ، و : (جاءني زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو) لِتَفْصِيلِ المُسْنَدِ مَعَ التَّراخِي .

وقد يكونُ لِرَدِّ السامِعِ من الخَطَأ في الحُكْمِ إلى الصَوابِ فيهِ ، نَحْوُ : (جاءَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو) لِمَنِ اعْتَقَدَ أنَّهما جاءاكَ مَعاً .

قالَ :

٣٤ـوالفَصْلُ لِلتَخْصِيصِ ، والتَقْدِيمُ ... فَلاهْتِمامٍ يَحْصَلُ[٥٨] التَقْسِيمُ

٣٥ـكالاصْلِ ،والتَمْكِينِ والتَفَأُّلِ ... وقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصاصَ إنْ وَلِي

٣٦ـنَفْياً وقَدْ على خِلافِ الظاهِرِ ... يأتي،كأوْلى والْتِفاتٍ دائِرِ

أقُولُ :

تَعْقِيبُ المُسْنَدِ إليه بِضَمِيرِ الفَصْلِ لِتَخْصِيصِ المُسْنَدِ إليه بالمُسْنَدِ ، أي : لِقَصْرِ

---

(٥٨) كذا في مطبوعة المتن ، لكن كانَ في النسخ «حاصِل» بدل يَحْصَل ، ولَعَلَّ الأفْضَلَ : حَصَلَ .

المُسْنَدِ[٥٩] عليه ، نَحْوُ (زَيْدٌ هُوَ القائِمُ) مَعْناهُ : القِيامُ مَقْصُورٌ على زَيْدٍ لا يَتجاوَزُهُ إلى عَمْرٍو ـ مَثَلاً ـ .

وإلى هذا أشارَ بقَوْلِه : **والفَصْلُ لِلتَخْصِيص** .

وَتَقْدِيمُ المُسْنَدِ إليه على المُسْنَدِ لكون ذِكْرِه أهَمَّ ، والأهَمُّ يُقَدَّمُ ، وتِلْكَ الأهَمِيَّةُ :

إمّا أنْ تكونَ ناشِئَةً عن كَوْنِ تَقْدِيمِه الأصْلَ ؛ لأنَّهُ المَحْكُومُ عليه في حالةٍ لا يكُونُ شَيءٌ مُقْتَضِياً للعُدولِ عنْهُ ، فَحِينَئِذٍ يَصِيرُ تَقْديمُهُ أهَمَّ ، نَحْوُ (زَيْدٌ قائِمٌ) .

وإنّما قُلْنا : لا يكُونُ شَيءٌ مُقْتَضِياً لِلعُدُولِ عَنْهُ ؟ .

لأنَّهُ لَوْ كانَ ـ كما في الجُمْلةِ الفِعْلِيّةِ ، فإنَّ كَوْنَ المُسْنَدِ هُوَ العامِلَ يَقْتَضِي العُدُولَ عن تَقْدِيمِ المُسْنَدِ إليه ـ لَمْ يكُنْ تَقْديمُهُ أهَمَّ ، فلا يُقَدَّمُ .

أوْ تكونُ الأهَمِيَّةُ ناشِئَةً عن إرادَةِ تَمْكِينِ الخَبَرِ في ذِهْنِ السامِعِ لأنَّ في المُبْتَدأ تَشْوِيقاً إلى الخَبَرِ ، ومَعْلُومٌ أنَّ حُصُولَ الشيءِ بَعْدَ الشَّوْقِ أَلَذُّ وَأَوْقَعُ في النَفْسِ ، كقول أبي العَلاءِ المَعَرِّي :

والـذي حـارَتِ الـبَرِيَّـةُ فِيـهِ حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمادِ[٦٠]

أوْ تكون الأهَمِيَّةُ ناشِئَةً من إرادَةِ التَفاؤُلِ بما صُدِّرَ بِهِ الكلامُ ، إذا كانَ المُسْنَدُ إليه مِمّا يَتَأتّى فيه ذلِكَ ، نَحْوُ : سَعْدٌ في دارِكَ .

---

(٥٩) في «ق» : المُسْنَد إليه عليه .

(٦٠) قبلَه :

بانَ أمْـرُ الإلـهِ واخْـتَـلَـفَ الـنـا سُ فَداعٍ إلى الـضَـلالِ وهـادِ

واسْمُ الشاعِرِ أحْمَدُ بن عبدِ الله التنوخيّ ، يَرْثي بالقصيدة بعضَ العُلماء ، ومَطْلَعُها :

غَيْرُ مُجْدٍ في مِلَّتي واعْـتِـقـادي نَوْحُ باكٍ ولا تَرَنُّـمُ شادِ

أُنظر : الوشاح ١ / ١٥٥ وجامع الشواهد ١ / ٢٩٧ .

إلى غَيْرِ ذلكَ من الاعْتِباراتِ .

وإلى ما ذَكَرْنا مُفَصَّلاً أشارَ الراجزُ مُجْمَلاً بقَوْلِه : (**والتَّقْديمُ ـ أي : تقديمُ المُسْنَدِ إليه ـ فلاهْتمامٍ يَخْصِلُ التَّقْسِيمُ**) أي : يكونُ لاهْتمامٍ حاصِلٍ من التَّقْسِيمِ[٦١] بأنَّ التقديمَ إمّا لأنَّهُ الأصْلُ ولا مُقْتَضِي للعُدولِ عنه ، أوْ لِتَمْكِينِ الخَبَرِ في ذِهْنِ السامِعِ ، أوْ للتَفاؤُلِ ، أوْ لِغَيْرِ ذلك .

قولُه : (**وقَدْ يُفيدُ الاخْتِصاصَ إنْ وَلِي * نَفْياً**) إشارةٌ إلى أنَّه قَدْ يُفيدُ تَقْديمُ المُسْنَدِ إليه ـ بشَرْطِ أنْ يكونَ المُسْنَدُ إليه واقِعاً بَعْدَ حَرْفِ نَفْيٍ ، والخَبَرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ـ لتَخْصِيصِهِ بالمُسْنَدِ[٦٢] ، أي : قَصْرِ المُسْنَدِ عليه ، نَحْوُ : (ما أنا قُلْتُ هذا) مَعْناهُ : عَدَمُ قَوْلِ هذا مَقْصُورٌ عليَّ ، لا يَتجاوزُ عَنِّي إلى غَيْرِي ، ولِذا يَلْزَمُ أنْ يكونَ غَيْرُهُ قائلاً لِهذا .

هذا كُلُّه إذا خَرَجَ الكَلامُ على وفْقِ مُقْتَضى الظاهِرِ من الحالِ .

وقَدْ يَخْرُجُ الكلامُ على خِلافِ مُقْتَضَى الظاهِرِ من الحالِ ،لاقْتِضاءِ الحالِ إيّاهُ ، وإليه أشارَ بقَولِه :(**وقَدْ على خِلافِ الظاهِرِ * يأتي ،كأوْلى والْتِفاتٍ دائِرِ**) يَعْني : قَدْ يأتي الكَلامُ على خِلافِ مُقْتَضى الظاهِرِ من الحالِ ؛ لاقْتِضاءِ الحالِ إيّاهُ ، وذلك كالأوْلى ، والألْتِفاتِ الدائِرِ على ألْسِنَةِ أرْبابِ هذا الفَنِّ .

أمّا قولُه : (**كأوْلى**) فإشارَةٌ إلى أنَّه قَدْ يُتَلَقّى المُخاطَبُ بغَيْرِ ما يَتَرَقَّبُ ؛ بسَبَبِ حَمْلِ كَلامِه على خِلافِ مُرادِهِ ؛ تَنْبِيهاً على أنَّ ذلكَ الغَيْرُ هُوَ الأوْلى بالقَصْدِ والإرادَةِ ؛ كقولِ القَبْعْثَرى لِلحَجّاجِ ـ وقد قالَ الحَجّاجُ لَهُ مُتَوَعِّداً إيّاهُ : (**لأحْمِلَنَّكَ على الأدْهَمِ**) أرادَ الحَجّاجُ القَيْدَ ـ : (**مِثْلُ الأميرِ يَحْمِلُ على الأدْهَمِ والأشْهَبِ**) فأبْرَزَ وعيْدَ الحَجّاجِ في مَعْرِضِ الوَعْدِ ، وتَلَقّاهُ بغَيْرِ ما يَتَرَقَّبُ ؛ بأنْ حَمَلَ « الأدْهَمَ » في كَلامِه على الفَرَسِ الأدْهَمِ ـ أي : الذي غَلَبَ سَوادُهُ حتّى ذَهَبَ البياضُ فيه ـ وَضَمَّ

---

(٦١) ما بين القوسين لم يرد في «خ» ولا «ق» .

(٦٢) كذا في «ق» وفي غيره : المُسْنَد .

إليْه « الأشْهَبَ » أي : الذي غَلَبَ بَياضُه حتّى ذَهَبَ ما فيه من السَوادِ ـ ، ومُرادُ الحَجّاجِ إنّما هُوَ القَيْدُ ، فَنَبَّهَ على أنّ الحَمْلَ على الفَرَسِ هُوَ الأوْلى بأنْ يَقْصُدَهُ .

وقولُه : (والْتفاتٍ دائرٍ) إشارةٌ إلى ما يُسَمِّيه عُلَماءُ المَعاني « الْتِفاتاً » وهُوَ : التَعْبيرُ عن مَعْنىً بطَرِيْقٍ من الطُرُقِ الثَلاثةِ ، التي هِيَ التَكَلُّمُ والخِطابُ والغَيْبَةُ ، بَعْدَ (التَعْبيرِ عن ذلك المَعْنى بطَرِيْقٍ آخَرَ مِنْها ، بشَرْطِ أنْ يكُونَ التَعْبيرُ)[٦٣] الثاني على خِلافِ مُقْتَضى الظاهِرِ ، ويكونُ مُقْتَضى ظاهِرِ سَوْقِ الكَلامِ أنْ يُعَبَّرَ بغَيْرِ هذا الطَرِيْقِ

وذلك يكونُ في كُلٍّ من التَكَلُّمِ والخِطابِ والغَيْبَةِ ، أي كُلٌّ منها يُنْقَلُ إلى الآخَرَيْنِ[٦٤] فَتَصيرُ الأقْسامُ ستّةً ، حاصِلةً من ضَرْبِ الثلاثةِ في الاثْنيْنِ :

مثالُ الانْتقالِ من التَكَلُّمِ إلى الخِطابِ :﴿ماليَ لا أَعْبُدُ الذي فَطَرَني وإليْه تُرْجَعُوْنَ﴾[٦٥] مَكانَ : أرْجِعُ .

وإلى الغَيْبَة : ﴿إنّا أَعْطَيْناكَ الكَوْثَرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[٦٦] مكانَ : لَنا .

ومن الخِطابِ إلى التَكَلُّمِ ، قولُ الشاعِرِ :

طَحا بِـــكَ قَلْـــبٌ في الحِسَـــانِ طَرُوْبُ
بُعَـــيْدُ الشَـــبابِ عَصْرَ حانَ مَشِيْبُ[٦٧]

---

(٦٣) ما بين القوسين لم يرد في «ق» .

(٦٤) كذا في «خ» و كان في «ش» و «ق» : كلّ مِنْها يُنْقَلُ إلى الأخيرَيْنِ .

(٦٥) الآية ٢٢ من سورة يس ٣٦ .

(٦٦) الآية ٢ من سورة الكوثر ١٠٨ .

(٦٧) كَتَبَ في هامش «ق» على كلمة «مَشِيْبُ» قوله : أي زَمانُ قُرْبِ الشَيْبِ وإقْبالِه على الهُجُومِ .

يُكَلِّفُني ـ مكانَ : يُكَلِّفُكَ ـ لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُها

. وَعـادَتْ عَـوادٍ بَيْـنَنا وَخُـطـوبُ[٦٨]

وإلى الغَيْبَة :﴿حتّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾[*] مكانَ : بِكُمْ .

ومن الغَيْبة إلى التَكَلُّم : ﴿الله الذي أرْسَلَ الرياحَ، فَتُثِيْرُ سَحاباً، فَسُقْناهُ﴾[٦٩] مكانَ : ساقَهُ .

وإلى الخِطاب : ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِيْنِ إيّاكَ نَعْبُدُ﴾[٧٠] مكانَ : إيّاهُ .

ووَجْـهُ حُسْنِ الالْتِفاتِ أنَّ الكَلامَ إذا نُقِلَ من أُسْلُوبٍ إلى أُسْلُوبٍ ، كانَ أَحْسَنَ تَطْرِيَةً لِنَشاطِ السامِعِ ، وأكْثَرَ إيْقاظًا للإصْغاءِ إلى ذلِكَ الكَلامِ .

البابُ الثالِثُ
أحْوالُ المُسْنَدِ

قالَ:

٣٧ـ لِما مَضىٰ الـتَّرْكُ مَعَ القَـرِينَـهْ والـذِكْـرُ أنْ يُفِـيْدَنـا تَعْـيِيْنَـهْ

أقُولُ :

تَرْكُ المُسْنَدِ مَعَ القـرينـةِ الدالّةِ عليه يكونُ لِقَصْدِ الاحْتِرازِ عن العَبَثِ ،

---

(٦٨) هو لَعْلَقَمة الفحل بن عَبْدة التميمي ، يمدحُ بها الحارث بن جَبَلة ، وهو من المُخَضْرَمِيْنَ .
انظر القصيدة وأخبار الشاعر في الوشاح ١ / ١٩٠ و لاحظ جامع الشواهد ٢ / ٧٥ .

(*) من الآية ٢٢ من سورة يونس ١٠.

(٦٩) الآية ٩ من سورة فاطر ٣٥ .

(٧٠) الآية ٤ و ٥ من سورة الحمد ١ .

والاخْتِصار ، وغَيْرِ ذلك من الاعْتِباراتِ التي سَبَقَ اعْتبارُها في المُسْنَد إليه .

وإنَّما قالَ في المُسْنَد إليه :« حَذْفُه » وفي المُسْنَد :« تَرْكُهُ » رعايةً لِلَطِيفةٍ ،وهِيَ: أنَّ المُسْنَدَ إليه أقْوى رُكْنٍ في الكلام وأعْظَمُهُ ، والاحْتياجُ إلَيهِ فوقَ الاحْتياجِ إلى المُسْنَد ، فحَيْثُ لَمْ يُذْكَرْ في الكلامِ لَفْظاً فكأنَّهُ أُتي بِه لفَرْطِ الاحْتياجِ إليه ، ثُمَّ أُسْقِطَ لِغَرَضٍ ، بِخِلافِ المُسْنَدِ ؛ فإنَّه لَيْسَ بهذهِ المثابةِ في الاحْتِياجِ ، فيجوزُ أنْ يُتْرَكَ ولايُؤْتى بِه لِغَرَضٍ ، وذلك نَحْو قول ضابىء بن الحارث البرجمي :

وَمَنْ يَكُ أَمْسى بالمدينة رحْلُهُ فإنِّي وَقَيَّارٌ بِها لَغَرِيبُ[٧١]

فإنَّ ياءَ المتكلِّم اِسْمُهُ ، ولَغَرِيبٌ خَبَرُهُ ، وقيَّارٌ مُسْنَدٌ إليه ، والمُسْنَدُ مَحْذُوفٌ للاخْتصار والاحْتراز عن العَبَث ، حَيْثُ تَعَيَّنَ بالقرينة[٧٢] ، فذِكْرُهُ عَبَثٌ .

وقولُه : والذِكْرُ أنْ يُفِيْدنا تَعْيِيْنَهُ، يعني : أنَّ ذِكْرَ المُسْنَد لأنْ يُفِيْدَ الذِكْرُ تَعْيِيْنَ المُسْنَدِ[٧٣] فِعْلًا ، فَيُفِيْدُ التَجَدُّدَ ، أوْ اسْماً : فَيُفِيْدُ الثُبُوتَ ، كما أشارَ إليه فيما بَعْدُ .

قالَ :

٣٨ ـ وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَقَيُّدِ بالوَقْتِ مَعْ إفادَةِ التَجَدُّدِ

٣٩ ـ واسْماً فلانْعِدامِ ذا ومُفْرَداً لأنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فيهِ قُصِدا

أقُولُ :

كَوْنُ المُسْنَدِ فِعْلًا يكونُ لتقْيِيدِهِ بالوَقْتِ ، أي : بأحَدِ الأزْمِنَةِ الثلاثةِ التي هِيَ الماضي والمُسْتَقْبَلُ والحالُ ، على اَخْصَرِ وَجْهٍ ، بِخِلافِ الاسْمِ نَحْوُ : (زَيْدٌ قائِمٌ أمْسِ

---

(٧١) قاله الشاعِرُ في السِجْن وقد حَبَسَهُ عُثمان بن عَفَّان الأمويّ ، انظر قصّته في الوشاح ١ / ٢٠٣ ، ولاحظ جامع الشواهد ٢ / ٢٣٤ .

(٧٢) كذا في «ق» وهو الصحيح ، وكان في «ش» و «خ» : بلا قرينة .

(٧٣) كلمة «المُسْنَد» وردت في «ش» فقط .

أوْ الآنَ أوْ غَداً) فإنّه يَحْتاجُ إلى انضِمامِ قرينةٍ، وأمّا الفِعْلُ فأحَدُ الأزْمِنَةِ جُزْءُ مَفْهُومِهِ، فَهُوَ بِصيْغَتِهِ يَدُلُّ عليه .

مَعَ إفادة التَجَدُّدِ ، الذي من لوازمِ الزَمانِ، الذي هُوَ جُزْءٌ من مَفْهُومِ الفِعْلِ ، وَتَجَدُّدُ الجزْءِ وحُدُوثُهُ يَقْتَضي تَجَدُّدَ الكُلِّ وحُدُوثَهُ ، وظاهِرٌ أنَّ الزمانَ غَيْرُ قارِّ الذاتِ لا تَجْتَمِعُ أجْزاؤُهُ[٧٤] بَعضُها مَعَ بَعْضٍ ، كقولِ طَرِيْف بن تميم :

أوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكاظَ قَبيْلَةٌ بَعَثُوا إليَّ عَرِيْفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[٧٥]

أي : يَتَفَرَّسُ الوُجُوهَ ويَتأمَّلُها ، يَحْدُثُ منه ذلك التَوَسُّمُ شَيْئاً فَشَيْئاً ، ويَصْدُرُ منهُ النَظَرُ لَحْظَةً فلَحْظَةً .

وكَوْنُ[٧٦] المُسْنَدِ اسْماً فلانْعدامِ ذا ، أي التَقْييْدُ المَذكُورُ وإفادةُ التَجَدُّدِ ، بَلْ لإفادة الثُبوتِ والدَوامِ ، لأغْراضٍ تَتَعَلَّقُ بذلك ، كالمَدْحِ والذَمِّ وما أشْبَهَ ذلكَ مِمّا يُناسِبُهُ الدوامُ والثَباتُ[٧٧] ، كقوله :

لا يألَفُ الدِرْهَمَ المَضْرُوبُ صُرَّتَنا لَكِنْ يَمُرُّ عليها وَهْوَ مُنْطَلِقُ[٧٨]

يَعْني : إنّ الانْطِلاقَ ثابتٌ له دائمٌ ، من غَيْرِ اعْتبارِ تَجَدُّدٍ .

وكَوْنُ المُسْنَدِ مُفْرَداً لِكَوْنِ نَفْسِ الحُكْمِ فيه مَقْصوداً من غَيْرِ اعْتبار تَقَوِّي

---

(٧٤) كذا في «ش» وكان في «ق» : أجْزاؤُها ، وفي «خ» : أجْزاءٌ .

(٧٥) كانَ الشاعِرُ لايَتَقَنَّعُ لَمّا يَحْضَر أسْواقَ الأدَب في الجاهلية كسوق عُكاظٍ ، فجاءَه من يَتَفَرَّسُ وَجْهَهُ ، فقالَ ذلك . أُنظر : الوشاح ١ / ٢١٧ وجامع الشواهد ٢٧٥/١ .

(٧٦) كذا في «ق» وفي غيره : يكونُ .

(٧٧) في «خ» : النبوت.

(٧٨) قائلهُ النَضْر أوْ جؤية ، وقد تمثّل حاتَمُ الطائيُّ بأبْياتِه هذه ، فانظر القصّة في الوشاح ١ / ٢١٩ وجامع الشواهد ٢ / ٣٥٨ .

الحُكْمِ (أَوْ كَوْنِ المُسْنَدِ سَبَبِيّاً[٧٩] .

لأَنَّهُ لَوْ كانَ المُرادُ تَقَوِّي الحُكْمِ)[٨٠] يُؤْتَى فيهِ بالجُمْلةِ الفِعْليّةِ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ ضَرَبَ) حَيْثُ جُعِلَ[٨١] التَقَوِّي بتَكَرُّرِ الإِسْنادِ .

وإِنْ كانَ المُرادُ كَوْنَهُ سَبَبِيّاً يُؤْتَى فيهِ بالجُمْلة ، نَحْو : (زَيْدٌ انْطَلَقَ أَبُوهُ ، أَوْ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ).

وإلى هذا أشارَ بقَوْلِهِ : (لأَنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فيهِ قُصِداْ) .

قالَ :

٤٠ـوالفِعْلُ بالمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوُهُ فليُفِيدَ أَزْيَدَا

أَقُولُ :

تَقْييدُ الفِعْلِ وَنَحْوِه ، من اسْمِ الفاعِلِ والمَفْعُولِ وغَيْرِ ذلِكَ ،بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ ، أَوْ بِهِ ، أَوْ فيهِ ، أَوْ لَهُ ، أَوْ مَعَهُ ، وَنَحْوِهِ : من الحالِ ، والتَمْيِيزِ ، والاسْتِثْناءِ ، فَلْيُفِيدَ أَزْيَدَ مِمَّا أَفادَهُ بِدُونِ التَقْيِيدِ ، وذلِكَ الازْدِيادُ يُوجِبُ الغَرابَةَ المُوجِبَةَ لِقُوَّةِ فائِدَةِ الكَلامِ .

وقولُه : (ونَحْوُهُ) إِمّا بالرفْعِ عَطْفٌ[٨٢] على قولِهِ : « والفِعْلُ » ، أَوْ بالجَرِّ عَطْفٌ[٨٣] على قولِهِ : « بالمَفْعُولِ » .

وتَرْكُ التَقْيِيدِ يكونُ لِمانِعٍ من إِفادةِ الأَزْيَدِ ، كَعَدَمِ العِلْمِ بالمُقَيِّداتِ ، أَوْ عَدَمِ

---

(٧٩) علّق في «خ» هُنا بما نصّه : والمرادُ بالمُسْنَدِ السَبَبِيِّ جُمْلَةٌ عُلِّقَتْ على مُبْتَدإٍ بِضَمِيرٍ لا يكونُ ذلك الضميرُ في تلك الجُمْلة مُسْنَداً إليه كالجُمْلة التي وَقَعَتْ مُسْنَدا في قولك : (زَيْدٌ أَبُوه مُنْطَلِقٌ) منه سلّمه الله تعالى .

(٨٠) ما بين القوسين لم يرد في «ش» .

(٨١) في بعض النسخ : حَصَلَ .

(٨٢) و(٨٣) في «ق» : «عَطْفاً» في الموضعين .

الاحْتياجِ إليها أَوْ خَوْف انْقضاء الفُرصة ، أَوْ عَدَمِ إرادة أَنْ يطَّلعَ السامعُ أَوْ غيرُهُ من الحاضِرِيْن على زَمانِ الفِعْلِ أَوْ مكانِهِ ، ويُشيرُ إليه بِصَدْرِ البَيْتِ التالي :

قال :

٤١ ـ وَتَـرْكُـهُ لِمانِعٍ مِنْهُ ، وإنْ بالـشَـرْطِ لاعْـتـبـار مايَجِيْءُ مِنْ

٤٢ ـ أداتِهِ والجَزْمُ أَصْلٌ في إذا ـ لا إنْ ـ ولَـوْ ولا كذاكَ مَنْـعُ ذا

أَقُولُ :

تَقْييدُ الفِعْلِ بالشَرْطِ ، نَحْوُ : (أُكْرِمْكَ إنْ تُكْرِمْني ، وإنْ تُكْرِمني أُكْرِمْكَ) يكونُ لاعْتِباراتٍ وحالاتٍ تُسْتفادُ من التَقْييد بأَدواتِ الشَرْطِ، وقَدْ فُصِّلَ ذلكَ في النَحْو، ولَكِنْ لابُدَّ من النَظَرِ هُنا في بَعْضِ مباحِثِها، المُتَعلِّقةِ «بإنْ، وإذا، ولَوْ» المُهْمَلَةِ في عِلْمِ النَحْو.

فنقولُ : « إنْ وإذا » مُشْتَرِكانِ في أَنَّهُما لِلشَرْطِ في الاسْتِقبال ، وَعَدَمِ الجَزْمِ بلا وُقُوعِ الشَرْطِ فيهما ، لكن يَفْتَرِقانِ بأَنَّ أَصْلَ « إنْ » عَدَمُ الجَزْمِ بوقُوعِ الشَرْطِ في اعْتقاد المُتَكَلِّمِ ، وأَصْلُ « إذا » الجَزْمُ بوقُوعِهِ في اعْتقادِهِ .

و « لَوْ » لِلشَرْطِ في الماضي مَعَ القطْعِ بانْتفاءِ الشَرْطِ ، فيَلْزَم انْتفاء الجَزاءِ ، كما تقولُ : (لَوْ جِئْتَني لأكْرَمْتُكَ) ، مُعَلِّقاً الإكرامَ بالمَجيْءِ مَعَ القَطْعِ بانْتفائِهِ ، فَيَلْزَمُ انْتفاء الإكْرامِ .

فقولُه : « وَلَوْ » عَطْفٌ على قولِه : « إذا » يَعْني : إنَّ الجَزْمَ أَصْلٌ في « إذا وَلَوْ » إلاّ أنّ بَيْنَهما فَرْقاً من جِهةِ أنَّ الأصْلَ في « إذا » الجَزْمُ بالوُقُوعِ ، وفي « لَوْ » بالامْتِناع .

وقولُه : (ولا كذاك مَنْعُ ذا) إشارةٌ إلى ما ذَكَرْنا مِنْ أنّه لا فَرْقَ بَيْنَ « إنْ وإذا » في أنّ عَدَمَ وُقُوعِ الشَرْطِ فيهما غَيْرُ مَقْطُوعٍ .

وقـولـه : (والجزم أَصْلٌ ...) إلى آخره ، إشارةٌ إلى أنّه قَدْ يأْتي على خِلافِ ذلِكَ

لِنُكْتَةٍ ، كإبْرازِ غَيْرِ الحاصِلِ في مَعْرَضِ الحاصِلِ .

قالَ:

٤٣ـ والوَصْفُ والتَّعْريفُ والتأخيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ والتَّنْكِيرُ

أقولُ :

نُكْتَةُ التَّعْرِيفِ والتَّأْخِيرِ وعَكْسِهِ ـ أي : التقديم ـ والتَّنْكِيرِ ، تُعْرَفُ مِمَّا ذُكِرَ في أحْوالِ المُسْنَدِ إليه :

فَتَعْرِيفُهُ للإشارَةِ إلى مُعَيَّنٍ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ القائِمُ) .

وَتَنْكِيرُهُ لِقَصْدِ الإفْرادِ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ إنْسانٌ) .

وتأْخِيرُهُ لأنَّه الأصْلُ ولا مُقْتَضِي لِلعُدُوْلِ عَنْه .

وَتَقْدِيمُهُ إذا كانَ أهَمَّ .

البابُ الرابعُ

أحْوالُ مُتَعَلَّقاتِ الفِعْلِ

قالَ :

٤٤ ـ ثُمَّ مَعَ المَفْعُولِ حالُ الفِعْلِ كحالِهِ مَعْ فاعِلٍ مِنْ أجْلِ

٤٥ ـ تَلَبُّسٍ ،لاكَوْنِ ذاكَ قَدْ جَرى وإنْ يُرَدْ إنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرا

٤٦ ـ النَّفْيُ مُطْلَقاً أوِ الإثباتُ لَهْ فَذَاكَ مِثْلُ لازِمٍ في المَنْزِلَهْ

أقولُ :

ولْيُعْلم أنَّ كثيراً من الاعْتباراتِ السابقةِ يَجْري في مُتَعلَّقاتِ الفِعْلِ ، لَكِنْ عُقِدَ هذا البابُ لتفصيلِ بَعْضٍ مِنْ ذلك ، لاخْتصاصِهِ بِمَزِيدِ بَحْثٍ عنه .

ولا بُدَّ لذلكَ من تَقْديمِ مُقَدَّمةٍ وهي ما أشارَ إليه بقَوْلِه: (ثُمَّ مَعَ المَفْعُول ...) إلى آخره ، يعني : إنَّ حالَ الفِعْلِ مَعَ المَفْعُولِ كحالِهِ مَعَ الفاعِلِ ، مِنْ أجْلِ أنَّ الغَرَضَ من ذكره مَعَهُ تَلَبُّسُ ، أي : إفادةُ تَلَبُّسِ الفِعْلِ بالفاعِلِ (لاكونُ ذاكَ قَدْ جَرىٰ) أي : لاكونُ الفِعْلِ واقعاً مُطْلقاًمن غَيْرِ اعْتبارِ تَعَلُّقِه بالفاعِلِ أوْ المَفْعُولِ ، أي : إفادةُ وُقُوعِهِ في نَفْسِهِ من غَيْرِ إرادةِ أنْ يُعْلَمَ مِمَّنْ وَقَعَ أوْ على مَنْ وَقَعَ ، إذْ لَوْ أُرِيْدَ ذلكَ لَقِيْلَ : (وَقَعَ الضَرْبُ ، أوْ وُجِدَ ، أو ثَبَت) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الفاعِلِ او المَفْعُولِ ؛ لِكَوْنِهِ عَبَثاً .

ثُمَّ أشارَ بقَوْلِه : (وَإنْ يُرَدْ...) إلى آخره ، إلى أنَّه إذا لَمْ يُذْكَر المَفْعُولُ بِهِ مَعَ الفِعْلِ المُسْنَدِ إلى فاعِلِه ، فالغَرَض :

إنْ كانَ إثْباتَ الفِعْلِ لِلفاعِلِ أوْ نَفْيَهُ عنه ، مِنْ غَيْرِ اعْتبارِ تَعَلُّقِه بِمَنْ وَقَعَ عليه ، نُزِّلَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللازِمِ ، وَلَمْ يُقَدَّرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لأنَّ المُقَدَّرَ كالمَذْكُورِ في أنَّ السامِعَ يَفْهَمُ منه أنَّ الغَرَضَ الإخْبارُ بِوُقُوعِ الفِعْلِ عن الفاعِلِ باعْتبارِ تَعَلُّقِه بِمَنْ وَقَعَ عليه .

وإنْ كانَ الغَرَضُ تَعَلُّقَهُ بِمَنْ وَقَعَ عليه ،لَزِمَ تَقْدِيْرُالمَفْعُولِ بِحَسَبِ القَرائِنِ ، والحَذْفُ ـ حِيْنَئِذٍ ـ يَكُونُ لِنُكْتَةٍ .

وإلى القِسْمِ الأوَّلِ أشارَ بقَوْلِه : (وإنْ يُرَدْ) يَعْني : إنْ أُرِيْدَ النَفْيُ والإثْباتُ لَهُ ، أي للفاعِلِ ، من غَيْرِ اعْتبارِ تَعَلُّقِه بالمَفْعُولِ ، فذاكَ الفِعْلُ مِثْلُ لازِمٍ ـ أي : فِعْلٌ لازِمٌ ـ في المَنْزِلَةِ ، من غَيْرِ تَقْدِيْرِ المَفْعُولِ لَهُ ، وذلِكَ نَحْوُ قولِه تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِي الذِيْنَ يَعْلَمُونَ والذِيْنَ لا يَعْلَمُونَ﴾[٨٤] والمَعْنى ـ والله أعْلَمُ ـ : لا يَسْتَوِي

---

(٨٤) الآية ٩ من سورة الزمر ٣٩.

الذِيْنَ وُجِدَ لَهُمْ حَقيقةُ العِلْمِ والذِيْنَ لم تُوجَدْ لَهُمْ تِلْكَ الحَقيقةُ .

وإلى القِسْمِ [٨٥] الثاني أشارَ بقَوْلِهِ في صَدْرِ البَيْتِ التالي أعني قولَه : (مِنْ غَيْرِ تَقْدِيْرٍ وإلاّ لَزِما) أي : إنْ لم يُرَدْ الإثْباتُ والنَفْي بِدُوْنِ التَعَلُّقِ بالمَفْعُولِ ، بَلْ اعْتُبِرَ تَعَلُّقُهُ بِهِ ، لَزِمَ تَقْدِيْرُ المَفْعُولِ .

قالَ :

٤٧ ـ مِنْ غَيْرِ تَقْـدِيْرٍ وإلاّ لَزِمـا ... والحَـذْفُ للبَـيانِ فِيْما أُبْهِـما

٤٨ ـ أوْ لِمَجِيْءِ الـذِكْـرِ أوْ لِرَدِّ ... تَوَهُّـمِ الـسـامِـعِ غَيْرَ القَصْـدِ

٤٩ ـ أوْ هُوَ لِلتَعْمِيْمِ أوْ لِلفَـاصِلَهْ ... أوْ هُوَ لاسْـتِـهْجـانِـكَ المُقـابَلَهْ

أقولُ :

حَذْفُ المَفْعُولِ يكونُ :

لِلْبَيانِ بَعْدَ الإبْهامِ ، نَحْوُ : ﴿لَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِين﴾[٨٦] والمَعْنى : لَوْ شاءَ هِدايَتَكُمْ ، فإنّه لَمّا قِيْلَ : « لَوْ شَاءَ » عَلِمَ السامِعُ أَنَّ هُناكَ شَيْئاً عُلِّقَتْ المَشِيئَةُ عليه ، لكنّه مُبْهَمٌ ، فإذا جِيْءَ بجَوابِ الشَرْطِ صارَ مُبَيَّناً ، فَصارَ أَوْقَعَ في النَفْسِ .

وَقَدْ يَكُونُ لَمجِيءِ الذِكْرِ ،أي ذِكْرُ المَفْعُولِ بَعْدَهُ ، على وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ إيقاعَ الفِعْلِ على صَرِيْحِ لَفْظِهِ ، لا على الضَمِيْرِ العائِدِ إليه ، إظْهاراً لِكَمالِ العِنايةِ بوُقُوعِهِ عليهِ ، حتّى كأَنّه لا يَرْضى أنْ يُوقِعَهُ على ضَمِيْرِهِ ، وإنْ كانَ كِنايةً عنه ، كقوله :

قَدْ طَلَبْنـا ، فَلَمْ نَجِـدْ لَكَ في السُـؤْ ... دَدِ والمَـجْـدِ والمَـكـارِمِ ، مِثْـلاً[٨٧]

---

(٨٥) كلمة القسم في ش فقط.

(٨٦) الآية ٩ من سورة النحل ١٦.

(٨٧) هو للبُحتري أبي عبادة من قصيدةٍ يَمْدَحُ بها المُعْتَزَّ باقه أوردَها في الوشاح ٢٨٦/١ وأُنظر : جامع الشواهد ٢٧٨/٢ مَطْلَعُها: ←

أي : قَدْ طَلَبْنا لَكَ مِثْلًا ، إذْ لَوْ ذَكَرَهُ لكانَ المُناسِبُ : فَلَمْ نَجِدْهُ ، فَيَفُوتُ الغَرَضُ ، أعني : إيقاعَ عَدَمِ الوجدانِ على صَريحِ لَفْظِ (المِثْلِ) .

وقَدْ يكونُ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ إرادةِ غَيْرِ المُرادِ ، ابْتِداءً ، كقولِه :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي من تَحَمُّلِ[٨٨] حادثٍ وسَوْرَةِ أيّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ[٨٩]

أي قَطَعْنَ اللحم إلى العظْمِ ، فَحَذَفَ المَفْعُولَ ؛ إذْ لَوْ ذَكَرَ اللحم لرُبَّما تُوُهِّمَ ـ قَبْلَ ذِكْرِ ما بَعْدَهُ ، أي : ما بَعْدَ اللحْمِ ، أعْني « إلى العَظْمِ » ـ أنّ القَطْعَ لم يَنْتَهِ[٩٠] إلى العَظْمِ ، وإنّما كانَ في بَعْضِ اللحْمِ .

وقَدْ يكونُ لِلتَعْميمِ في المَفْعُولِ ، مَعَ الاخْتِصارِ ، نَحْوُ قولِه تَعالى : ﴿والله يَدْعُو إلى دارِ السَلام﴾[٩١] أي: جَميعَ عِبادِه ، وهذا التَعْميمُ ، وإنْ أمْكَنَ أنْ يُسْتفادَ من ذِكْرِ المَفْعُولِ بصيْغةِ العُمُومِ ، لكِنْ يَفُوتُ الاخْتِصارُ .

وقَدْ يكونُ لِرعايةِ الفاصِلةِ ، نَحْوُ قولِه : ﴿والضُحى، واللَيْلِ إذا سَجَى، ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلى﴾[٩٢] أي : ما قَلاكَ .

وقَدْ يكونُ لاسْتِهْجانِ ذِكْرِه ، كَقَوْلِ عائشة : ما رأيتُ منْه ـ أي : من النَبيّ صلّى الله عليه وآله ـ وما رأى منّي ، أي : العَوْرة ، وإليه أشارَ بقَوْلِه (أوْ لاسْتِهْجانِكَ المقابلة) أي : المقابَلَةَ بِذِكْرِ مَفْعُولِي الفِعْلَيْنِ أعني : رأيْتُ ، ورأى .

→

إنّ سَيْرَ الخَليطِ حِيْنَ اسْتَقَلّا كانَ عَوْناً لِلدَمْعِ لَمّا اسْتَهَلّا

(٨٨) في خ : تحامل.

(٨٩) هو للبُحْتريّ من قصيدة ، يَمْدح بها أبا الصقر إسماعيل بن بلبل الشَيْبانيّ ، مَطْلَعُها :

أعَنْ سَفَهٍ يَوْمَ الأُبَيْرَقِ أمْ حِلْمِ وُقُوفٌ بِرَبْعٍ أوْ بُكاءٌ على رَسْمِ

أوردَها في الوشاح ٢٧٣/١ ، وأنظر : جامع الشواهد ١٨٥/٣.

(٩٠) في ق لم يَسْرِ.

(٩١) الآية ٢٥ من سورة يونس ١٠.

(٩٢) الآية ٣ من سورة الضُحى ٩٣.

قالَ :

٥٠ ـ وَقَـدِّمِ المَفْعُـولَ أَوْ شَبِيْهَـهُ رَدَّاً على مَنْ لَمْ يُصِـبْ تَعْـيِيْنَـهُ

أَقُولُ :

تقديمُ المَفْعُولِ وَنَحْوه ـ من الجارِّ والمَجْرُور، والظرْفِ، والحالِ ، ونَحْو ذلِكَ ـ على الفِعْلِ ، لِرَدِّ الخَطَإِ في التَعْيِيْن ، كَقَوْلِكَ : (زَيْداً عَرَفْتُ) لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إنساناً ، وأصابَ في ذلِكَ ، واعْتَقَدَ أَنَّه غَيْرُ زَيْدٍ ، وأَخْطَأَ فيه .

قالَ :

٥١ ـ وبَعْضَ مَعْمُـولٍ على بَعْضٍ كَمَا إِذَا اهْـتِـمَامٌ أَوْ لِأَصْـلٍ عُلِمَا

أَقُولُ :

تقديمُ بَعْضِ مَعْمُولاتِ الفِعْلِ على بَعْضٍ :

إمّا لأنَّه أَهَمّ ، نَحْوُ : (قَتَلَ الخارِجيَّ فُلانٌ) الأَهَمُّ في تَعَلُّقِ القَتْلِ هُوَ الخارِجيُّ المَقْتُولُ لِيَتَخَلَّصَ الناسُ من شَرِّه .

أَوْ لأنّ تَقْديمَهُ الأَصْلُ ولامُقْتَضِيَ للعُدُولِ عنه ، نَحْوُ : أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، فإنّ المَفْعُولَ الأَوَّلَ فيه أَصْلُه التقديمُ ؛ لِما فيهِ من مَعْنى الفاعِليّةِ ، وهُوَ أَنَّهُ عاطٍ ، أي آخِذٌ لِلعَطاءِ .

البابُ الخامِسُ
بابُ القَصْرِ

قالَ :

٥٢ ـ القَصْـرُ نَوْعـانِ حَقِيقيٌّ وَذا ضَرْبـانِ والثـاني إضـافيٌّ كَذا[٩٣]

(٩٣) كذا في المصرية ، وفي سائر النسخ : الاضافيّ.

٥٣ـ كَقَصْرِكَ الوَصْفَ[٩٤] على المَوصُوفِ وعَكْسِه من نَوْعِهِ المَعْرُوفِ

أقُولُ :

القَصْرُ في اللُّغةِ : الحَبْسُ ، وفي الاصْطِلاحِ : تَخْصِيصُ شَيءٍ بشيءٍ (بطريقٍ مَخْصُوصٍ .

وهُوَ حَقيقيٌّ وإضافيٌّ ، لأنَّ تَخْصيصَ شيءٍ بشيءٍ)[٩٥] :

إمّا أنْ يكونَ بِحَسَبِ الحقيقةِ ، بأنْ لا يَتجاوَزَه إلى غَيْرِه أصْلاً ، وهُوَ الحقيقيّ .

أوْ بِحَسَبِ الإضافَةِ إلى شَيءٍ آخَرَ ، بأنْ لا يَتجاوَزَهُ إلى ذلِكَ الشيء وإنْ أمْكَنَ أنْ يَتَجاوَزَه إلى شَيْءٍ آخَرَ في الجُمْلةِ ، وَهُوَ [الـ] إضافيٌّ .

وكلٌّ مِنْهما نَوْعانِ :

قَصْرُ المَوْصُوفِ على الصِفَةِ ، وَهُوَ أنْ لا يتجاوَزَ المَوْصُوفُ من تلك الصِفةِ إلى صِفةٍ أُخْرى ، لكن يَجُوزُ أنْ تكونَ تلكَ الصِفةُ لِمَوْصُوفٍ آخَرَ .

وقَصْرُ الصِفَةِ على المَوْصُوفِ ، وهُوَ : أنْ لا تَتَجاوَزَ الصِفةُ عن ذَلِكَ المَوْصُوفِ إلى مَوْصُوفٍ آخَرَ ، لكن يَجُوزُ أنْ يكونَ لِذلِكَ المَوْصُوفِ صِفاتٌ أُخَرُ .

وقولُه : (من نوعه المعروف) إشارةٌ إلى قَصْر المَوْصُوفِ على الصِفَة .

قالَ :

٥٤ ـ طُرُقُه النفيُ والاسْتثنا هُما والعَطْفُ والتَقْديمُ ثُمَّ إنّما

٥٥ ـ دلالة التقديم بالفَحْوى وما عَداهُ بالوَضْعِ وأيْضاً مِثْلَما

٥٦ ـ القَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ ومُبْتدا يكونُ بَيْنَ فاعِلٍ وما بَدا

---

(٩٤) كذا في النسخ ، لكن في المصرية : فقَصْرُ صِفَةٍ. بدل (كقصرك الوصف).

(٩٥) ما بين القوسين ساقط من خ و ق.

٥٧ ـ مِنْـهُ فَمَـعْـلُومٌ وقَـدْ يُنـزَّلُ مَنْـزِلَـةَ المَجْهُـولِ أوْ ذا يُبْـدَلُ

أقُولُ :

طُرُقه : أي ، طُرُقُ القَصْرِ كثيرةٌ ، والمذكورُ هُنا أربعةٌ :

أحَدُها : النفيُ والاسْتِثناءُ، كقولِكَ : ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً .

وثانيها : العَطْفُ ، كقولِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ لا عَمْروٌ .

ومنها : تقديمُ ما حَقُّه التأْخِيرُ ، نَحْوُ : ﴿إيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٩٦] .

ومنها : إنّما ؛ كقولِكَ : إنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ .

قوله : (دلالةُ التقديمِ بالفَحْوى وما * سِواهُ[٩٧] بالوَضْعِ) مَعْناهُ : أنَّ دلالةَ التقديمِ على القَصْرِ إنّما تكونُ بالفَحْوى ، لا بالوَضْعِ ، وما سِواهُ إنّما يَدُلُّ عليه بالوَضْعِ .

وأيضاً : كما يكونُ القَصْرُ بَيْنَ الفاعِلِ وبَيْنَ ما بَدا مِنْهُ[٩٨] أي : الفِعْلُ ، كذلكَ يكونُ بَيْنَ المُبْتَدأ والخَبَرِ ، نَحْوُ : ما زَيْدٌ إلاّ قائِمٌ ، وزَيْدٌ شاعِرٌ لا كاتِبٌ ، وَغَيْرِ ذلكَ .

واعْلَمْ إنّ أصْلَ الحُكْمِ الذي اسْتُعْمِلَ فيه « ما وإلاّ » أنْ يكونَ حُكْماً مِمّا يَجْهَلُهُ المُخاطَبُ ويُنْكِرُه ؛ بخِلافِ « إنّما » فإنّ أصْلَه أنْ يكونَ الحُكْمُ المُسْتَعْمَلُ هُوَ فيهِ (حُكْماً مِمّا يَعْلَمُه المُخاطَبُ ولا يُنْكِرُهُ .

فقولُه : فَمَعْلُومٌ ، أي : إذا كانَ أداةُ القَصْرِ « إنّما » فالحُكْمُ المُسْتَعْمَلُ هُوَ فيهِ)[٩٩] يَجِبُ أنْ يكونَ من شَأنِه أنْ يكونَ مَعْلُوماً ، على عَكْسِ « ما وإلاّ » .

---

(٩٦) الآية ٥ من سورة الحمد ١.

(٩٧) كذا هُنا ، وتقدّم في المتن : وما عداه.

(٩٨) كذا الظاهر ، وكان في النسخ : ما بدا لفاعل منه.

(٩٩) ما بين القوسين ساقط من ش .

قولُه : (وقَدْ يُنَزَّلُ * مَنْزِلَةَ المَجْهُولِ) يَعْني : قَدْ يُنَزَّلُ الحُكْمُ المَعْلُومُ لِلمُخاطَبِ مَنْزِلَةَ المَجْهُولِ لَه ، فَيُسْتَعْمَلُ لَه « ما وإلّا » لاعْتبارٍ مُناسِبٍ ، نَحْوُ : ﴿وما مُحَمَّدٌ إلّا رَسُولٌ﴾ [١٠٠] أي : مَقْصُورٌ على الرِسالَةِ ، لا يَتَعَدَّاها إلى التَبَرُّوْ من الهَلاكِ ، فالمخاطبون ـ وهُمُ الصَحابَةُ ـ كانُوا عالِمِيْنَ بكَوْنِه (مَقْصُورا على الرِسالة)[١٠١] غَيْرَ جامعٍ بَيْنَ الرسالةِ والتَبَرُّوْ عن الهَلاكِ ، لكِنَّهُم لَمّا كانُوا يَعُدُّونَ هَلاكَهُ أمْراً عَظِيْماً ، نُزِّلَ[١٠٢] اسْتِعْظامُهم هَلاكَه مَنْزِلَةَ إنكارِهم إيّاهُ ، فاسْتُعْمِلَ لَه النَفْيُ وإلّا ، والاعْتبارُ المناسِبُ هُوَ : الإشْعارُ بِعِظَمِ هذا الأمْرِ في نُفُوسِهم وشِدّة حِرْصِهِمْ على بَقائِه عليه السلامُ .

قولُه : (أو ذا يُبْذَلُ) إشارة إلى أنّه قَدْ يُنَزَّلُ المَجْهُولُ مَنْزِلة المَعْلومِ ، فيُسْتَعْمَلُ له « إنّما » لاعْتبارٍ مُناسِبٍ ، وهُوَ : ادّعاءُ الظُهُورِ ، نَحْوُ قولِه تعالى ـ حِكايةً عن اليَهُودِ ـ : ﴿إنّما نَحْنُ مُصْلِحُون﴾[١٠٣] ادَّعَوْا أنَّ كَوْنَهم مُصْلِحِيْنَ أمْرٌ ظاهِرٌ من شأنِه أنْ لا يَجْهَلَه المُخاطَبُ .

---

(١٠٠) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران ٣.

(١٠١) ما بين القوسين من ق فقط.

(١٠٢) كذا في ق، وفي ش : ينزل ، وفي خ لزم.

(١٠٣) الآية ١١ من سورة البقرة ٢.

البابُ السادِسُ
بابُ الإنْشاءِ

قالَ :

٥٨ ـ ويقْتضي الإنشا[١٠٤] إذا كانَ طَلَبْ ... ما هُوَ غَيْرُ حاصِلٍ والمُنْتَخَبْ[١٠٥]
٥٩ ـ فِيْهِ التَمَنِّي وَلَهُ المَوْضُوعُ ... لَيْتَ وإنْ لَمْ يَكُن[١٠٦] الوُقُوعُ
٦٠ ـ وَلَوْ وهَلْ مِثْلُ لَعَلَّ الداخِلَهْ ... فِيْهِ ،والاسْتِفْهامُ والمَوْضُوعُ لَهْ
٦١ ـ هَلْ هَمزةٌ مَنْ ما وأيٌّ أيْنَا ... كَمْ كَيْفَ ايّانَ مَتى أَمْ أنّى

أقُولُ :

الإنْشاءُ قَدْ يُطْلَقُ على نَفْسِ الكَلامِ الذي لَيْسَ لِنِسْبَتِه خارِجٌ يُطابِقُه أوْ لا يُطابِقُهُ ، وقَدْ يُقالُ على ما هُوَ فِعْلُ المُتَكَلِّمِ ، أعْنى : إلْقاءُ مِثْلِ هٰذا الكَلامِ ، كما أنّ الإخْبارَ كَذلِكَ .

والأظْهَرُ أنّ المُرادَ ـ هٰهنا ـ هُوَ الثاني، بقَرينَة تَقْسِيمِهِ إلى الطَلَبِ وغَيْرِ الطَلَبِ ، وتَقْسِيمُ الطَلَبِ إلى التَمَنّي ، والاسْتِفهامِ ، وَغَيْرِهما .

والمرادُ بِها مَعانِيْها المَصْدَرِيّة ، بقَرينة قَوْلِه : (ولَهُ المَوْضُوعُ : لَيْتَ) لِظُهُورِ أنَّ « لَيْتَ » ـ مَثَلاً ـ مُسْتَعملٌ لِمَعْنى التَمَنّي ، لا لِقَوْلِنا : (لَيْتَ زَيْداً قائِمٌ) .

فالإنْشاءُ :

إنْ لَمْ يَكُنْ طَلَباً ، كأفْعالِ المُقارَبةِ ، وأفْعالِ المَدْحِ والذَمِّ ، وصِيغِ العُقُودِ ،

---

(١٠٤) كذا في النسخ وكان في المطبوعتين : يستدعي الانشاء.

(١٠٥) كذا في المطبوعتين وكان في النسخ : ومنتخب.

(١٠٦) كذا في خ و ق وكان في ش وطد : يمكن.

والقَسَم ، ورُبَّ ، ونَحْو ذلك ، فلايُبْحَثُ عَنْها ، لِقِلّة المَباحِث (الإنْشائيّة)[١٠٦م] المُتَعلِّقة بها ، ولأنَّ ـ في الأصْل ـ أكْثرها أخبارٌ نُقِلَتْ إلى مَعْنى الإنْشاء .

وإذا كانَ طَلَباً ، يَقْتضي مطْلُوباً غيْرَ حاصِلٍ وَقْتَ الطَلَب ، لامْتِناع طَلَب الحاصِل ، فلو اسْتَعْمل صِيَغَ الطَلَب في مَطْلُوب حاصِلٍ امْتَنَع إجْراؤها على مَعَانِيْها الحقِيْقيّة ، وَيَتولَّد مِنْها ـ بِحَسَب القرائن ـ ما يُناسِبُ المَقامَ .

وأنْواعُ الطَلَب كَثِيرَةٌ ، والمُنْتَخَبُ مِنْها هٰهنا :

التَمَنِّي : والمَوْضُوعُ لَهُ « لَيْتَ » وإنْ لَمْ يكُنْ ـ أي : لَمْ يُوْجَدْ ـ الوُقُوعُ لِما يُتَمَّنى به ، نَحْوُ : لَيْتَ الشَباب يَعُودُ .

و « لَوْ » و « هَلْ » مِثْلُ « لَعَلَّ » الداخِلَةِ في الطَلَب في كَوْنِ كُلٍّ مِنْها داخِلَةً في الإنْشاء الطَلَبيّ ، مثل : (لَوْ تاتِيْنِي فَتُحَدِّثني) بالنَصْب ، (فإنَّ النَصْبَ)[١٠٧] قَرينةٌ على أنَّ « لَوْ » لَيْسَتْ على أصْلِها ، إذْ لا يُنْصَبُ المُضارِعُ بَعْدَها بإضْمار « أنْ » ، وإنَّما تُضْمَرُ بَعْدَ الأشْياء السِتّة ، والمُناسِبُ هٰهنا هُوَ التَمَنِّي .

ومن المُنْتَخَب للإنْشاء الطَلَبيّ ـ أيْضًا ـ الاسْتِفْهامُ : واللّفْظُ المَوْضُوعُ لَهُ : هَلْ وهَمْزَة ، ومَنْ ،وما ، وأيٌّ ، وأيْنَ ، وكَمْ ، وكَيْفَ ، وأيَّانَ ، ومَتى ، وأنّى .

قال :

٦٢ ـ فَهَلْ بِها يُطْلَبُ تَصْديقٌ وما لاهَمْزةٌ تَصَوُّرٌ وهِيَ هُما

٦٣ ـ وقَدْ لِلاسْتِبْطاءِ والتَقْرِيْرِ وغَيْرِ ذا يكُونُ والتَحْقِيْرِ

أقُولُ :

يُطْلَبُ بـ « هَلْ » التَصْدِيْقُ ، أي : انْقِيادُ الذِهْنِ وإذْعانِه بِوُقُوعِ نِسْبَةٍ تامّةٍ

(١٠٦م) كلمة الانشائية وردت في ق فقط.

(١٠٧) ما بين القوسين من ش فقط.

بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وتَدْخُلُ في الجُملَة الفِعْلِيّة ، نحْوُ : هَلْ قامَ زَيْدٌ ، وفي الاسْميّة ، نَحْوُ : هَلْ عَمْروٌ قاعِدٌ .

فإنْ طُلِبَ بِها وُجُودُ الشيء في نَفْسِه ، نَحْوُ : (هَلْ زَيْدٌ مَوْجُودٌ) تُسَمّى : « هَلْ البَسِيْطَةُ » .

وإن طُلِبَ وُجُودُ الشيءِ لِغَيْرِه ، نحْوُ : (هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ) تُسَمّى : « هَلْ المُرَكَّبَةُ » .

و « ما » ـ لا الهَمْزة ـ يُطْلَبُ بِها التَصَوُّرُ فَقَطْ :

فإنْ طُلِبَ بِها تَصَوُّرُ مُسَمَّى الاسْم ومَدْلُول ِاللَفْظ ، من غَيْرِ اعْتِبارِ تَحَقُّقِه في الخارِج ، كَقَوْلِكَ : ما الكَلِمَةُ ؟ تُسَمَّى : « ما الشارِحَةُ لِلاسْم » .

وإنْ طُلِبَ بِهاتَصَوُّرُ مُسَمَّى الاسْم ؛ باعْتِبارِ تَحَقُّقِه ووُجُودِه في الخارِج ،نَحْوُ : ما الإنْسانُ ؟ أيْ : حَقِيقَتُه المَوْجُودَةُ في الخارِج ، تُسَمَّى « ما الحَقِيقَةُ » .

قولُه :(وهي هُما)يَعْني : أنَّ الهَمْزَةَ تكُونُ لِطَلَبِ التَصْدِيقِ والتَصَوُّرِ ، كِلَيْهِما .

مثالُ طَلَبِ التَصْدِيْق : أَزَيْدٌ قائِمٌ ؟ وأَقامَ زَيْدٌ ؟ .

ومثالُ طَلَبِ التَصَوُّرِ ـ في طَلَبِ تَصَوُّرِ المُسْنَدِ إليه ـ : (أَدِبْسٌ في الإناء أَمْ عَسَلٌ ؟) عالِماً بِحُصُولِ شَيءٍ في الإناءِ ، طالِباً لتَعْيِيْنِه.

وفي طَلَبِ تَصَوُّرِ المُسْنَدِ : (أفي الخابِيَةِ دِبْسٌ أَمْ في الزِقِّ ؟) عالِماً بِكَوْنِ الدِبْسِ في واحِدٍ من الخابِيةِ والزِقِّ ، طالِباً لِتَعْيِيْنِ ذَلِكَ .

قولُه : (وقَدْ للاسْتِبْطاء) يَعْني : مُطْلَقُ أداة الاسْتِفْهامِ قد يكونُ للاسْتِبْطاءِ ، نَحْوُ : كَمْ دَعَوْتُكَ ؟ .

وقَدْ يكونُ لِلتَقْرِير ، أي : حَمْلُ المُخاطَبِ على الإقْرارِ بِما يَعْرِفُه ، وإلْجائِه إليه نَحْوُ : ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾[١٠٨] .

---

(١٠٨) الآية ٣٦ من سورة الزمر ٣٩.

وقَدْ يكونُ لِغَيْرِ هذا ، كالتَعجُّبِ ، نَحْوُ : ﴿ما لي لا أرى الهُدْهُدَ﴾؟![١٠٩] .

وقَدْ يكُونُ للتَحْقِيْرِ ، نَحْوُ : مَنْ هذا ؟ اسْتِحْقاراً بِشأْنِه مَعَ أَنَّكَ تَعْرِفُه . وغَيْرِ ذلِكَ من الاعْتباراتِ المُناسِبَةِ لِلمَقام .

قال:

٦٤ ـ وَالأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلاءِ وقَدْ لأَنْواعٍ يكونُ جائي[١١٠]

أَقُولُ :

من أَنواعِ الطَلَب : الأَمْرُ ، وهُوَ : طَلَبُ الفِعل على سَبيلِ الاسْتعلاءِ ، (وقَدْ يكونُ لِمَعانٍ أُخَرَ)[١١١] .

كالإباحة ، نَحْوُ : جالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابنَ سِيْرِيْنَ .

والتَهْدِيْدِ ، نَحْوُ : ﴿اعْمَلُوا ما شِئتُمْ﴾[١١٢] .

والتَعْجِيْزِ ، نَحْوُ : ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ من مِثْلِه...﴾[١١٣]

والتَسْخِيْرِ ، نَحْوُ : ﴿... كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِيْنَ﴾[١١٤] .

وإلى ذلك أَشار بقوله : وقَدْ لأَنْواعٍ يكونُ جائي.

قال:

٦٥ ـ وَالنَهْيُ وهُوَ مِثْلُهُ بلا بِدا والشَرْطُ بَعْدَها يَجُوزُ والنِدا

---

(١٠٩) الآية ٢٠ من سورة النمل ٢٧.

(١١٠) جاء هذا البيت هكذا في المطبوعتين وش ، وجاء في غيرها:

والامر وهُو الطلب استِعْلاءاً وقد لانواعٍ يكونُ جاءا

(١١١) ما بين القوسين ورد في ق فقط.

(١١٢) الآية ٤٠ من سورة فصلت ٤١.

(١١٣) الآية ٢٣ من سورة البقرة ٢.

(١١٤) الآية ٦٥ من سورة البقرة ٢ و ١٦٦ الاعراف ٧.

أقُولُ :

من أنْواعِ الطَلَبِ النَهْيُ ، وهُوَ : طَلَبُ تَرْكِ الفِعْلِ على جِهَةِ الاسْتِعْلاءِ ، وإليه أشارَ بقولِه : (وهُوَ مِثْلُهُ بلا بدا) يعني : أنَّ النَهْيَ مِثْلُ الأمْرِ في الجُزْءِ الأخيرِ للمَعْنى[١١٥] وهُوَ قَيْدُ الاسْتِعْلاءِ ، لا في الجُزْءِ الأوَّلِ ، فإنَّ مُتَعَلَّقَ الطَلَبِ في الأمْرِ : الفِعْلُ ، وفي النَهْيِ : تَرْكُهُ .

وقولُه : (والشَرْطُ بَعْدَها يَجُوزُ) إشارَةٌ إلى أنَّه يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَرْطِ بَعْدَ الأرْبعةِ المَذْكُورةِ سابقاً ، وهيَ : التَمَنِّي ، والاسْتِفْهامُ ، والأمْرُ ، والنَهْيُ وإيْرادُ الجَزاءِ عَقِبَها[١١٦] مَجْزُوماً بـ «إنْ» المُضْمَرَةِ مَعَ الشَرْطِ : كقولِكَ في التَمَنِّي : (لَيْتَ لي[١١٧] مالاً أنْفقه) أي : إنْ أُرْزَقْهُ أنْفقْهُ .

وفي الاسْتِفْهامِ : (أيْنَ بَيْتُكَ؟ أزُرْكَ) أي : إنْ تُعَرِّفْنيه أزُرْكَ .

وفي الأمْرِ : (أكْرِمْني أكْرِمْكَ) ، أي : إنْ تُكْرِمْني ، أكْرِمْكَ .

وفي النَهْيِ : لاتَشْتِمْ ؛ يَكُنْ خَيْراً مِنْكَ[١١٨] ، (أي : إنْ تَشْتِمْ يَكُنْ خَيْراً مِنْكَ)[١١٩] .

قولُه : (والنِدا) يَعْني : من أنْواعِ الطَلَبِ النِداءِ ، وهُوَ : طَلَبُ الإقْبالِ بِحَرْفٍ نائبٍ مَنابَ (أدْعُو) لَفْظاً أوْ تَقْديراً ، نَحْوُ : (يازَيْدُ) ، بتَقْدير : أدْعُو زَيْدا .

وقد تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُه في غَيْرِ مَعْناهُ ،(وهُوَ طَلَبُ الإقْبالِ)[١٢٠] .

---

(١١٥) كذا في ق ، والنصّ فيه محذوف من الجملة التالية إلى محلّ التعليق التالي ، وكان في النسخ هنا : في جزء أخير المعنى.

(١١٦) الى هنا سقط في ق وجاء موضعها قوله : الأوّل وهو الاربعةُ يُجزمُ الفِعْلُ عَقِبها بإنْ ،وفي ش بعدها ، بدل عقبها.

(١١٧) كلمة لي وردت في ق فقط.

(١١٨) في ق : لك بدل منك.

(١١٩) كذا في ش وفي ق : إنْ لا تشتم يكون خيراً لك ، ومابين القوسين ساقط من خ .

(١٢٠) ما بين القوسين من ق فقط.

كالإغْراءِ في قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ يَتَظَلَّمُ : (يا مَظْلُومُ) قَصْداً إلى إغْرائِه ، وَحَثِّه على زِيادَةِ التَظَلُّمِ وبَثِّ الشَكْوى ؛ لأنَّ الإقْبالَ حاصِلٌ .

وكالاخْتِصاصِ في قَوْلِهِم : (أَنا أَفْعَلُ ـ يا أَيُّها الرَجُلُ ـ) فَقَوْلُنا : أَيُّها الرَجُلُ ، أَصْلُه تَخْصِيْصُ المُنادى بِطَلَبِ إقْبالِه عَلَيْك ، ثم جُعِلَ مُجَرَّداً عن طَلَبِ الإقْبالِ ، ونُقِلَ إلى تَخْصِيْصِ مَدْلُولِه من بَيْنِ أَمْثالِه بما نُسِبَ إليه ، إذْ لَيْسَ المُرادُ بـ « أيُّ » صِفَةَ المُخاطَبِ ، بَلْ ما يَدُلّ عليه ضَمِيْرُ المُتَكَلِّم ، فـ « أيُّها » مَضْمُومٌ ، و « الرَجُلُ » مَرْفُوعٌ ، والمَجْمُوعُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على أنّه حالٌ ، والمَعْنى : أنا أَفْعَلُ مُخَصَّصاً[١٢١] من بَيْنِ الرِجالِ .

وإلى ذلكَ المُفَصَّلِ أشارَ مُجْمَلاً في صَدْرِ البَيْتِ التالي ، بقولِه : (وقَدْ للاخْتِصاصِ والإغْراءِ * تَجِيءُ) .

قالَ :

٦٦ ـ وقَدْ للاخْتِصاصِ والإغْراءِ تَجِيءُ ، ثُمَّ مَوْقِعَ الإنْشاءِ

٦٧ ـ قَدْ يَقَعُ الإخْبارُ للتفاؤُلِ والحِرْصِ أَوْ بِعَكْسِ ذا ، تَأَمَّلِ

أقُولُ :

قَدْ يَقَعُ الخَبَرُ مَوْضِعَ الإنْشاءِ :

إمَّا للتفاؤُلِ ، بلَفْظِ الماضِي ، دِلالَةً على أنَّه كأنَّه وَقَعَ ، نَحْوُ : وفَّقَكَ الله للتقْوى .

أَوْ لإظْهارِ الحِرْصِ في وُقُوعِه ، فإنَّ الطالِبَ إذا عَظُمَ رَغْبَتُه في شَيْءٍ يَكْثُرُ تَصْوِيْرُه[١٢٢] إيّاهُ ، فَرُبَّما يُخَيَّلُ إليه حاصِلاً فيُوردُه بلَفْظِ الماضِي ، نَحْوُ : رَزَقَنِي الله لِقاءَكَ .

قولُه : (أَوْ بِعَكْسٍ ذا تَأَمَّلِ) إشارَةٌ إلى أنّه قَدْ يَقَعُ الإنْشاءُ مَوْضِعَ الخَبَرِ ،

---

(١٢١) كذا في خ وفي ق : تَخَصُّصاً ، وفي ش : مُتَخَصِّصاً .

(١٢٢) في ق تصوره .

كقوله:

أَسِيْئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِيْ لا مَلُومَةً لَدَيْنَا ولا مَقْلِيَّةً إنْ تَقَلَّتِ[١٢٣]

أيْ: إنّا راضُوْنَ بِما تَفْعَلِيْنَ في حَقِّنا ، ولا نَلُوْمكِ ، أسأتِ أوْ أحْسَنْتِ ، ولا نُبْغِضُكِ[١٢٤] إنْ أنْتِ تَقَلَّيْتِ وَغَضِبْتِ عَلَيْنا.

وفي «تَقَلَّت» التفاتٌ من الخِطابِ إلى الغَيْبَةِ ، احْترازاً عن نِسْبَةِ التَقَلّي إلى العَشِيْقَةِ المُخاطَبَةِ.

البَابُ السابِعُ
مَبْحَثُ الفَصْلِ والوَصْلِ

والوَصْلُ : عَطْفُ بَعْضِ الجُمَلِ على بَعْضٍ ، (والفَصْلُ تَرْكُهُ)[١٢٥] .

قالَ :

٦٨ ـ إنْ نُزِّلَتْ ثانيَةٌ من ماضِيَهْ كَنَفْسِها أوْ نُزِّلَتْ كالعارِيَهْ[١٢٦]

٦٩ ـ إفْصِلْ وإنْ تَوَسَّطَتْ فالوَصْلُ لجامِعٍ[١٢٧] أرْجَحِ ثُمَّ الفَصْلُ

٧٠ ـ لِلْحالِ حَيْثُ أصْلُها[١٢٨] قَدْ سَلِما أَصْلٌ وإنْ مُرَجِّحٌ تَحَتَّما

أقُولُ :

وَجَبَ الفَصْلُ ، إذا أتَتْ جُمْلَةٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ ، إنْ كانَتْ الجُمْلَةُ الثانيةُ نَازِلَةً من

---

(١٢٣) لم أعثر على قائله.

(١٢٤) كذا في ش لكن في خ و ق : ينفضل.

(١٢٥) ما بين القوسين في خ فقط.

(١٢٦) جاء البيت في المصرية هكذا :

إنْ نُزِّلَتْ تالِيَةٌ من ثانِيه كَنَفْسِها أو نُزِّلَتْ كالعارِيه

(١٢٧) في المطبوعتين : بجامع.

(١٢٨) في المصرية : بما لِحال أصلها....

الجُمْلةِ الماضية ـ أي الأُوْلى ـ مَنْزلَةَ نَفْسِها ، أيْ : إنْ كانَ بَيْنَهما كَمالُ الأتِّصالِ ، وذلِكَ بأنْ تكونَ الجُمْلَةُ الثانيَةُ مُؤَكِّدةً للأُوْلى تأكِيداً مَعْنَوِياً لِدَفْعِ تَوَهُّمِ تَجَوُّزٍ أوْ غَلَطٍ ، نَحْوُ ﴿ ... لا رَيْبَ فيه ﴾[١٢٩] بالنِّسْبَةِ إلى ﴿ذٰلِكَ الكِتابُ ...﴾[١٣٠] إذا جُعِلَ « ذٰلِكَ الكِتابُ » جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً مُنْفَرِدَةً عن سابِقِهِ ، و « لا رَيْبَ فِيْهِ » جُمْلَةً أُخْرى مُؤَكِّدةً لِدَفْعِ ما يُتَوَهَّمُ من أنّه ـ أي : ذٰلِكَ الكِتابُ ـ مِمّا يُرْمى بِهِ جُزافاً .

أوْ بأنْ تكونَ الجُمْلَةُ الثانيةُ بَدَلاً من الأُوْلى ، لأنَّها غَيْرُ وافِيةٍ بِتَمامِ المُرادِ ، نَحْوُ: ﴿أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُوْنَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وبَنِيْنَ وَجَنّاتٍ وعُيُونٍ﴾[١٣١] فإنَّ المُرادَ التَّنْبِيْهُ على نِعَمِ الله تَعالى، والمَقامُ يَقْتَضِي اعْتناءً بِشَأْنِهِ، لِكَوْنِه مَطْلُوباً في نفْسِهِ، وذَرِيْعَةً إلى غَيْرِه.

إلى غَيْرِ ذٰلِكَ من الأسْبابِ المُقْتَضِيَةِ لِكَمالِ الاتِّصالِ .

وأيْضاً : يَجِبُ ، إذا كانَتْ الثانِيَةُ نازِلَةً من الأُولى كالعارِيةِ ، أي كانَ بَيْنَهُما كَمالُ الانْقِطاعِ، وذٰلِكَ عِنْدَ اخْتِلافِهِما خَبَراً وإنْشاءً، لفظاً ومَعْنىً،(نحو قول الشاعر:

وقالَ رائِدهُمْ: أرْسُوا نُزاوِلُها فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْرِي بِمِقْدارِ[١٣٢]

لَمْ يَعْطِفْ « نُزاوِلُها » على « ارْسُوا » لأنَّه خَبَرٌ لَفْظًا ومَعْنىً ، و «ارْسُوا» إنْشاءٌ لَفْظاً ومَعْنىً)[١٣٣] .

وإلى ما ذَكَرْنا أشارُ بقَوْلِه : (إنْ نُزِّلَتْ ...) إلى آخرِهِ ، يَعْني :إنْ نُزِّلَتْ الجُمْلةُ الثانيةُ من الجُمْلة الأُولى كَنَفْسِها ، لأنَّ بَيْنَهُما كمالَ الاتِّصالِ ، أوْ نُزِّلَتْ مِنْها كالعارِيةِ

---

(١٢٩) الآية ٢ من سورة البقرة ٢.

(١٣٠) الآية ٢ من سورة البقرة ٢.

(١٣١) الآية ١٣٣ من سورة الشعراء ٢٦.

(١٣٢) هو للأخطل واسمُه غياث بن الغوث التغلبي من حُذّاق الشُعراء في الوصف والمديح ، انظر جامع الشواهد ٣/١٦٠ والوشاح ٢/٨.

(١٣٣) ما بين القوسين لم يرد في ش .

لأنَّ بَيْنَهُما كمالَ الانْقطاعِ ، افْصِلْ أنْتَ وُجُوباً .

قَوْلُه : (وإنْ تَوَسَّطَتْ...) إلى آخرِه ، يَعْني : إنَّ الوَصْلَ واجبٌ إذا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُما كَمالُ الاتِّصال ولا كَمالُ الانْقطاعِ ، بَلْ التَوَسُّط بَيْنَهما إذا كانَ بَيْنَهُما جامِعٌ أرْجَحُ .

والجامِعُ بَيْنَهُما يَجِبُ أنْ يكُون باعْتبارِ المُسْنَدِ إلَيْهما كما في : (زَيْدٌ قائمٌ وعَمْرٌو ذاهِبٌ) إذا كانَ بَيْنَهُما مُناسبةٌ كالأُخُوَّةِ والصَداقَةِ ، ونَحْو ذلكَ ، أوْ المُسْنَدَيْن ، نَحْوُ : (يَشْعُرُ زَيْدٌ ويَكْتُبُ) لِلمُناسَبةِ الظاهِرةِ بَيْنَ الشِعْرِ والكِتابَةِ ، وَتقارُنِهما في خَيال أصْحابِهما . وتَفْصِيْلُ الحالِ :

إذا كانَ أصْلُ الحالِ ـ أي : ما يَنْبَغِي أنْ يكونَ الحالُ عَلَيْهِ ـ سالِماً من مُعارِضٍ ، فإنَّ الحالَ الأصْلُ فيهِ أنْ يكونَ بِغَيْرِ واوٍ ، فإنَّه بمَنْزِلةِ النَعْتِ لِصاحِبِه .

ويُتْرَكُ ذلكَ الأصْلُ إذا لَمْ تَشْتَمِلْ[١٣٤] الجُمْلَةُ الواقِعةُ حالاً على رابِطةٍ غَيْرِ العاطِفِ ، نَحْوُ : (جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ذاهِبٌ) حتّى يَرْتَبِطَ الحالُ بِصاحِبِها ، وإلى هذا أشارَ بقَوْلِه : (ثُمَّ الفَصْلُ...) إلى آخرِه ، أيَ : الفَصْلُ أصْلٌ لِلحالِ حَيْثُ أصْلُها قَدْ سَلِمَ من مُعارِضٍ .

قولُـه: (وإنْ مُرَجِّحٌ، تَحَتَّما) يعني: إنْ كانَ مُرَجِّحٌ لِذلكَ الأصْل تَحَتَّمَ ذلكَ الأصْلُ ، وذلكَ إذا كانَتْ الجُمْلةُ الواقِعَةُ حالاً فِعْلِيَّةً ؛ فِعْلُها مُضارِعٌ مُثْبَتٌ ، نَحْوُ : (جاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ) فإنَّه لا يجوزُ الوَصْلُ أصْلاً ، لأنَّ الأصْلَ ـ في الحالِ ـ الحالُ المُفْرَدَةُ التي امْتَنَعَ الوَصْلُ فيها ، وهي تَدُلُّ على حُصُولِ صِفَةٍ لِما جُعِلَتْ الحالُ لَهُ ، والمُضارِعُ المُثْبَتُ كَذلِكَ ، فَيَمْتَنِعُ الواوُ فيهِ ؛ كما في المُفْرَدَةِ .

---

(١٣٤) كذا في ش لكن في خ و ق : لم يشمل.

البابُ الثامنُ
مَبْحَثُ الإيْجازِ والإطْنابِ والمُساواةِ

قالَ :

٧١ ـ تَوْفِيَةُ المَقْصُودِ بالناقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الإيجـازُ والإطْـنـابُ إنْ
٧٢ ـ بزائِدٍ عَنْهُ[١٣٥] وضَرْبا الأوّلِ قَصْـرٌ وَحَـذْفُ جُمْلةٍ أوْ جُمَلِ
٧٣ ـ أوْ جُزْءِ جُمْلةٍ ومـا يَدُلُّ عليهِ أنْـواعٌ ومِـنْـهُ الـعَـقْـلُ

أقُولُ :

المَقْبُولُ من طُرُقِ التعْبيرِ تأْدِيَةُ أصْلِ المُرادِ بلَفْظٍ مُساوٍ لَهُ ، نَحْوُ : ﴿ وَلا يَحِيْقُ المَكْرُ السَيِّءُ إلّا بأهْلِهِ ﴾[١٣٦] ويُسَمَّى : مُساواةً .

أوْ بلَفْظٍ ناقِصٍ عَنْهُ ، وافٍ ، ويُسَمَّى : إيْجازاً ، وَهُوَ ضَرْبانِ : إيْجازُ قَصْرٍ ، وهُوَ ما لَيْسَ بحَذْفٍ ، نَحْوُ : ﴿وَلَكُمْ في القِصاصِ حَياةٌ﴾[١٣٧] فإنّ معْناهُ كَثِيرٌ ، ولَفْظُهُ قَلِيْلٌ ، ولا حَذْفَ فِيهِ .

وإيْجازُ حَذْفٍ ، والمَحْذُوْفُ :

إمَّا جُمْلةٌ ، نَحْوُ : ﴿لِيُحِقَّ الحَقَّ ويُبْطِلَ الباطِلَ﴾[١٣٨] أي : فَعَلَ ما فَعَلَ لِيُحِقَّ .

---

(١٣٥) في ق : منه.

(١٣٦) الآية ٤٣ من سورة فاطر ٣٥.

(١٣٧) الآية ١٧٩ من سورة البقرة ٢.

(١٣٨) الآية ٨ من سورة الانفال ٨.

أوْ أكْثَرُ من جُمْلةٍ واحِدَةٍ ، نَحْوُ : ﴿أنا أُنَبِّئُكُمْ بتَأْوِيلِهِ ، فأرْسِلُوْن ، يُوْسُفُ﴾[١٣٩] أي : فأرْسِلُوْنِ إلى يُوْسُفَ ، لأسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيا ، ففَعَلُوا ، فأتاهُ ، وقالَ لَهُ : يا يُوْسُفُ .

أوْ جُزْءُ جُمْلَةٍ : إمّا عُمْدةً فيها ، نَحْوُ ما مرَّ في حَذْفِ المُسْنَدِ إليه والمُسْنَدِ ، أوْ فَضْلةً ، نَحْوُ : ﴿ واسأل القَرْيَةَ﴾[*]أي : أهْلَ القَرْيَةِ .

وقَوْلُنا في تَعْرِيْفِ الأيْجاز : (وافٍ) احْتِرازٌ عن (الإخْلالِ) فإنّه التَعْبِيْرُ عن المعنَى المُرادِ بلَفْظٍ ناقِصٍ عنه، غَيْرِ وافٍ، كقوله:

والـعَـيْشُ خَيْرٌ في ظِلالِ الـنَـوْ كِ مِمَّنْ عاشَ كَـدّا[١٤٠]

وأصْلُ المُرادِ : إنَّ العَيْشَ الناعِمَ في ظِلالِ النَوْكِ ـ وهُوَ الحُمْقُ والجَهالَةُ ـ خَيْرٌ من العَيْشِ الشاقِّ في ظِلالِ العَقْلِ ، ولَفْظُهُ غَيْرُ وافٍ بذلِكَ ، فيكُونُ مُخِلاً ، فلا يكونُ مَقْبُولاً .

وما يَدُلُّ على الحَذْفِ أنْواعٌ :

ومنه ـ أي ما يدُلُّ على الحَذْفِ ـ العَقْلُ ، نَحْوُ : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾[١٤١] فالعَقْلُ يَدُلُّ على امْتِناعِ مَجِيءِ الرَبِّ تَعالى وَتَقَدَّسَ ، وَيَدُلُّ على تَعْيِيْنِ المُرادِ ـ أيْضاً ـ أي : أمْرُهُ أوْ عَذابُهُ .

والإطْنابُ : تأدِيَةُ المُرادِ بلَفْظٍ زائِدٍ عَلَيْهِ ؛ لِفائِدَةٍ .

---

(١٣٩) الآية ٤٥ من سورة يوسف ١٢.

(*) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ١٢.

(١٤٠) هو من قصيدة للحارث بن حلزة اليشكري من شعراء الجاهلية وصاحب واحدٍ من المعلقات مطلعها

آذنتنا ببينها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يملُّ منهُ الثواءُ

أنظر أخباره في الوشاح ٢/٥٨ وجامع الشواهد ٣/٩٦ .

(١٤١) الآية ٢٢ من سورة الفجر ٨٩ .

وقَوْلُنا : « لِفائِدةٍ » احْتِرازٌ عن « التَّطْوِيلِ » فإنّه المُشْتَمِلُ على الزائِدِ لا لِفائِدةٍ ، ولا يكونُ الزائِدُ مُتَعَيِّناً ، نَحْوُ قَوْلِه :

وَقَـدَّدَتِ الأَدِيـمَ لِراهِشَـيْـهِ ... وأَلْـفَـى قَوْلَـهـا كِذْبـاً ومَـيْـنـا[١٤٢]

والكِذْبُ والمَيْنُ واحدٌ .

قال :

٧٤ ـ وَجاءَ لِلتَّوْشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ ... ثانٍ والاعْتِراضِ والتَّذْيِيلِ

أقُولُ :

جاءَ ... ثانٍ ، أي « الإطْنابُ » لِلتَّوْشِيعِ ، والاعْتِراضِ ، والتَّذْيِيلِ :

أمّا التَّوْشِيعُ ، ففي اللُّغةِ : لَفُّ القُطْنِ المَنْدُوفِ ، وفي الاصْطِلاحِ : ما أشارَ إليه بقَوْلِه : (بالتَّفْصِيلِ) ، وهُوَ : أنْ يُؤْتى في عَجُزِ الكَلامِ بِمُثَنًّى مُفَسَّرٍ باسْمَيْنِ ، ثانِيهِما مَعْطُوفٌ على الأوَّلِ ، نَحْوُ : يَشِيبُ ابنُ آدَمَ وَيشِيبُ فيهِ خِصْلَتانِ ، الحِرْصُ وطُوْلُ الأمَلِ .

وأمّا الاعْتِراضُ ، فهُوَ : أنْ يُؤْتى ـ في أثْناءِ الكَلامِ ، أوْ بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنىً ـ بِجُمْلةٍ ، أوْ أكْثَرَ ، لا مَحَلَّ لَها من الإعْرابِ ، لِنُكْتَةٍ سِوى دَفْعِ الإيْهامِ ، كالتَّنْزِيهِ في قولِه تَعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لله البَناتِ ـ سُبْحانَهُ ـ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ﴾[١٤٣] والدُّعاءِ في قَوْلِه :

إنَّ الثَّـمـانِـيـنَ ـ وَبُـلِّـغْـتَـهـا ـ ... قَدْ أحْـوَجَـتْ سَـمْـعِـي إلى تَرْجُـمـانْ[١٤٤]

---

(١٤٢) هو لعديّ بن زيد العبادي يخاطب النعمان بن المنذر ملك العرب ، يحكي له قصّة جذيمة الأبرش مع الزبّاء حيث غدرت به في قصّة معروفة ، أُنظر القصيدة والقصّة في الوشاح ٦١/٢ ، ولاحظ : جامع الشواهد ١٦٦/٣ .

(١٤٣) الآية ٥٧ من سورة النحل ١٦ .

(١٤٤) هو من شعر عوف بن محلم الخزاعي ، من أُدباء العلماء وظرفاء الشعراء ، أُنظر أخباره وشعره هذا في الوشاح ٩٨/٢ ، وانظر : جامع الشواهد ٢٤٧/١ .

والتَّنْبِيْهِ في قولِه :

وَاعْـلَمْ ـ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْـفَـعُـهُ ـ أنْ سَوفَ يأتي كُلُّ ما قُدِّرا[١٤٥]

وأمّا التَّذْيِيْلُ ، فهُوَ : تَعْقِيْبُ الجُمْلةِ بِجُمْلةٍ تَشْتَمِلُ على مَعْناها ، لِلتَوْكِيْدِ كَقولِه

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ على شَعَثٍ ، أيُّ الرِجالِ المُهَذَّبُ[١٤٦]

أي : لَسْتَ أنْتَ بِمُسْتَبقٍ أخاً لا تَلُمْنَهُ[١٤٧] على شَعَثٍ ، أيْ تَفَرُّقٍ ، وذَمِيْمِ خِصالٍ ، فَهذا الكَلامُ يَدُلُّ بِمَفْهُومِه على نَفْيِ الكامِلِ مِن الرِجالِ ، وقد أكَّدَهُ بقولِه : (أيُّ الرِجالِ المُهَذَّبُ) .

---

(١٤٥) لم يُسَمَّ قائله ، أُنظر : جامع الشواهد ٨٧/٣ .

(١٤٦) من شعر النابغة الذبياني زياد بن معاوية يعتذر به إلى النعمان بن المنذر . أُنظر : جامع الشواهد ٢٠٦/٣ .

(١٤٧) كذا في «ش» وكان في «خ» و«ق» : تلمه .

الفَنُّ الثاني

عِلْمُ البَيانِ

قال :

٧٥ ـ عِلْمُ البَيانِ ـ ما بِهِ يُعْـرَفُ إيْرادُ ما طُرُقُـهُ تَخْتَـلِفُ
٧٦ ـ في كَوْنِها واضِحـةَ الـدِلالَـهْ

أقُولُ :

قدّمَهُ على البَدِيْع للاحْتِياجِ إليه في تَحْصِيْلِ نَفْسِ البلاغَةِ ، وتَعلُّقِ البَدِيْعِ بالتَوابِعِ .

وهُوَ ما ـ أي عِلْمٌ ـ يُعْرَفُ بِهِ إيْرادُ ما ـ أي مَعْنىً ـ طُرُقُه ـ أي التَراكِيْبُ الدّالّة عليه ـ تَخْتَلِفُ في كَوْنِها واضِحَةَ الدِلالة ، أوْ خَفِيّةَ الدِلالة عليه ، يَعْني : يكونُ بَعْضُها واضِحَ الدِلالة وبَعْضُها خَفِيَّ الدِلالةِ عليه .

والمُرادُ : ملكة الاقْتِدارِ على إيْرادِ ذلِكَ المَعْنى بكُلِّ واحِدٍ من تِلْكَ التَراكِيْبِ ، فلَوْ عَرفَ واحِدٌ إيْرادَ مَعْنىَ قَوْلِنا : (زَيْدٌ جَوادٌ) بطُرُقٍ مُخْتلِفةٍ ، لَمْ يَكُنْ بِمجَرَّدِ ذلِكَ عالِماً بالبَيانِ ، ما لم يَصِرْ ذلِكَ مَلَكَةً لَهُ بالنِسْبَةِ إلى كُلِّ مَعْنىً دَخَلَ تَحْتَ قَصْدِهِ .

قالَ :

... ... فَما بِهِ مِنْ لازِمِ المَـوْضُـوعِ لَهْ
٧٧ ـ إمّـا مَجازٌ مِنْـهُ الاسْتِعـارَهْ تُبْـنى على [١٤٨] التَشْبِيْهِ أوْ كِنـايَهْ

---

(١٤٨) كذا في النسخ ، لكن في المصرية : تُنْبِي عن .

أقُولُ :

اللَّفْظُ المُرادُ بِهِ لازِمُ ما وُضِعَ لَهُ : إنْ قامَتْ قَرِيْنَةٌ على عَدَمِ إرادَةِ ما وُضِعَ لَهُ فَمَجازٌ ، وإلاّ فَكِنايَةٌ .

فإرادَةُ ما وُضِعَ لَهُ مَعَ اللازِمِ جائِزٌ في الكِنايَة ، دُونَ المَجاز .

ومن المَجاز : الاسْتِعارَةُ المُصَرَّحَةُ التي تُبْنى على التَشبِيْهِ ، أي : اصْلُها التَشْبِيْهُ نَحْوُ : (رأيْتُ أسَداً في الحَمّام) أي : شُجاعاً .

فَتَعيَّنَ التَعَرُّضُ للتشبيه قَبْلَ التعرُّضِ للمَجاز، ولهذا قالَ:

٧٨ـ وَطَرَفا التَشْبِيْهِ حِسِّيّانِ ولَوْ خَيالِيّاً وعَقْلِيّانِ

٧٩ ـ وَمِنْهُ بالوَهْمِ وبالوِجْدانِ[١٤٩] وَفِيْهِما يَخْتَلِفُ الجُزْءانِ

أقُولُ :

طَرَفا التَشْبِيْهِ ، وَهُما : المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ :

إمّا حِسّيّانِ ، والمُرادُ بالحِسّيّ : المُدْرَكُ ـ هُوَ ، أوْ مادَّتُهُ ـ بإحْدى الحَواسِّ الخَمْسِ الظاهِرَةِ ، أعْني : البَصَرُ ، والسَمْعُ ، والشَمُّ والذَوْقُ ، واللَمْسُ :

أمّا المُدْرَكُ هُوَ بإحْداها :

فكالخَدِّ والوَرْدِ ، في المُبْصَراتِ .

والصَوْتِ الضَعِيْفِ والهَمْسِ ، في المَسْمُوعاتِ .

والنكهَةِ ـ وَهِيَ رِيْحُ الفَمِ ـ والعَنْبَرِ ، في المَشْمُوماتِ .

والرِيْقِ والخَمْرِ ، في المَذُوْقاتِ .

---

(١٤٩) كذا في المطبوعتين و«ش» وفي سائر النسخ: ومنه ما بالوهم والوجدان.

والجِلْدِ الناعِمِ والحريرِ ، في المَلْمُوساتِ .

وأمّا المُدْرَكُ مادَّتُهُ بإحْداها ، فكالخَيالِيِّ الذي هُوَ عِبارَةٌ عن المَعْدُومِ الذي فُرِضَ مُجْتَمِعاً من أُمورٍ ، كلٌّ واحِدٍ مِنْها ممّا يُدْرَكُ بالحِسّ ، كما في قَوْلِه :

وكأنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيقِ إذا تَصَوَّبَ أوْ تَصَعَّدْ
أعْلامُ ياقُوتٍ نُشِرْنَ على رِماحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ[١٥٠]

فإنَّ كُلّاً ـ مِنْ : العَلَمِ والياقُوتِ والرُّمْحِ والزَبَرْجِدِ ـ مَحْسُوسٌ ، لكِنَّ المُرَكَّبَ ـ الذي هذِهِ الأُمورُ مادَّتُهُ ـ لَيْسَ بمَحْسُوسٍ ، لأنَّه لَيْسَ بمَوْجُودٍ ، والحِسُّ لايُدْرِكُ إلّا ما هُوَ مَوْجُودٌ في المادَّةِ ، حاضِرٌ عِنْدَ المُدْرِكِ على هَيْئاتٍ مَخْصُوصَةٍ .

وإمّا عَقْلِيّان ، والمُراد بالعَقْلِيّ : ما لا يكُونُ هُوَ ولا مادَّتُهُ مُدْرَكاً بالحِسّ الظاهِرِ ، كالعِلْمِ والحَياةِ ، وَوَجْهُ الشَبَهِ كَوْنُهُما جِهَتَيْ إدْراكٍ إذْ المُرادُ بالعِلْمِ : المَلَكَةُ .

فَدَخَلَ في العَقْلِيّ ما يُدرَكُ بالوَهْمِ ، والمُرادُ به هُنا : ما كانَ غَيْرَ مُدْرَكٍ بإحْدى الحَواسِّ الظاهِرَةِ ، ولكنَّهُ بحَيْثُ لَوْ أُدْرِكَ لكانَ مُدْرَكاً بها ، كما في قَوْلِه :

أيَقْتُلُني والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي ومَسْنُونَةٍ زُرْقٍ كأنْيابِ أغْوالِ[١٥١]

ويَدْخُلُ ما يُدْرَكُ بالوجْدانِ ـ أيضاً ـ وهُوَ : ما يُدْرَكُ بالقُوى الباطِنَةِ ، ويُسَمَّى «وِجْدانِيّاتٍ» كاللَذَّةِ ، وهُوَ : إدْراكُ لما هُوَ عِنْدَ المُدْرِكِ خَيْرٌ ، من حَيْثُ هُوَ كذلِكَ (والألَمِ ، وهُوَ : إدْراكُ لما هُوَ عِنْدَ المُدْرِكِ شَرٌّ ، من حَيْثُ هُوَ كذلِكَ)[١٥٢] .

وقولُه : (وَفِيهِما يَخْتَلِفُ الجُزْءانِ) يَعْني : في الحِسّي والعَقْلِيّ يَخْتَلِفُ الجُزْءانِ ،

---

(١٥٠) الشعر للصَنَوْبَري أحمد بن محمد ، أبي بكر الضَبّي الحلبي ، من أئمة الأدب والفصاحة والشعر ، توفّي سنة ٣٣٤ ، أُنظر أخباره وشعره في الوشاح ١٢٢/٢ وجامع الشواهد ١٨٠/٣ .

(١٥١) هو لامرئ القيس الكندي من قصيدة ، مطلعها :

ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَلَلُ البالي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

أُنظر القصيدة في الوشاح ١٢٥/٢ ، وانظر : جامع الشواهد ١٧٠/١ و٢٨٩ .

(١٥٢) ما بين القوسين لم يرد في «خ» .

أي : المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ به ، أي : يكونُ أحَدُهُما حِسِّيّاً والآخَرُ عَقْلِيّاً ، كالمَنِيَّةِ والسَبُعِ ، فإنَّ المَنِيَّةَ ـ أي : المَوْتُ ـ عَقْلِيٌّ ، لأنَّه عَدَمُ الحَياةِ عَمّا من شَأْنِه أنْ يكونَ حَيّاً ، والسَبُعَ حِسِّيّ .

والعَطْر وخلق كريم ، في عَكْسِ المِثال الأول .

قال:

٨٠ ـ وَوَجْهُهُ ما اشْتَرَكا فيه وَجا ذا في حَقِيْقَتَيْهِما وَ خارِجا

٨١ ـ [وَصْفاً فَحِسّيٌّ وعَقْلِيٌّ وَذا واحِدٌ أو في حُكْمِهِ أوْ لا كَذا][(١٥٣)]

أقُولُ :

وَجْهُ الشَبَهِ ما ـ أي : المَعْنى الذي ـ اشْتَرَكا ـ أي : قُصِدَ اشْتِراكُ الطَرَفَيْنِ ـ فيه ، لا مُطْلَقُ ما اشْتَرَكا فيه ، فإنَّ زَيْداً والأسَدَ يَشْتَرِكانِ في كَثِيْرٍ من الأشْياءِ ، مَعَ أنَّها لَيْسَتْ وَجْهَ الشَبَهِ .

وَجاءَ وجْهُ الشَبَهِ خارِجاً عَنِ حَقِيْقَةِ الطَرَفَيْنِ ، كما مَرَّ .

وغيرَ خارِجٍ :

إمّا عَيْنُ حَقِيْقَةِ الطَرَفَيْنِ ، كما في تَشْبِيْهِ ثَوْبٍ بِآخَرَ في نَوْعِها ، كما يُقالُ : (هذا القَمِيْصُ مِثْلُ ذلِكَ) في كَوْنِهما كِتّاناً .

أوْ جُزْءُ حَقِيْقَتِها المُشْتَرَكُ : وَهُوَ الجِنْسُ ، أو المُخْتَصُّ : وهُوَ الفَصْلُ .

فالأوَّلُ ، كما إذا كانَ وَجْهُ الشَبَهِ ـ في المِثالِ المَذْكُورِ ـ كَوْنَهُما ثَوْباً .

والثاني ، كما إذا كانَ وَجْهُ الشَبَهِ كَوْنَهُما من القُطْنِ.

---

(١٥٣) هذا البيت ورد في مطبوعتَي المتن الإيرانية والمصرية ، ولم يرد في شيء من مخطوطات الشرح ، ولكنّه ضروريّ لإتمام الأرجوزة مائة بيت ، وإن كان غير مشروح في الشرح ، فلاحظ .

قال:

٨٢ ـ وَالكـافُ أوْ كأنَّ أوْ كَمِثْـلِ أداتُـهُ وقَـدْ يذكـرِ فِعْـلِ[١٥٤]

أقولُ :

أداةُ التَشْبِيْهِ : الكافُ ، وكأنَّ ، ومِثْلُ ، وقَدْ يُشَبَّهُ بِذِكْرِ الفِعْلِ ، كَيُشابِهُ ويُماثِلُهُ وما أشْبَهَهُ .

قال:

٨٣ ـ وَغَـرَضٌ مِنْـهُ على المُشَبَّـهِ يَعُـوْدُ أوْ على مُشَـبَّـهٍ بِهِ[١٥٥]

أقولُ :

الغَرَضُ من التَشْبِيْهِ ـ في الأغْلَبِ ـ يَعُوْدُ إلى المُشَبَّهِ ، وذلِكَ كَبَيانِ إمْكانِهِ إذا كانَ أمْراً غَرِيْباً يُمْكِنُ أنْ يُخالَفَ فيه، كما في قولِه:

فَإنْ تَفُـقِ الأنَـامَ فَأنْـتَ مِنْهُـمْ فَإنَّ المِسْـكَ بَعْضُ دَمِ الغَـزالِ[١٥٦]

فإنَّه لَمّا ادَّعى أنَّ المَمْدُوحَ فاقَ حتّى صارَ أصْلاً بِرَأسِهِ وجِنساً بِنَفْسِهِ ، وكانَ هذا في الظاهِرِ كالمُمْتنِعِ ، احْتَجَّ لِهذه الدعوى ، وبين إمكانها بأنْ شَبَّهَ هذا الحالَ بحالِ المِسكِ الذي هُو من الدماءِ ، ثُمَّ لا يُعَدُّ في الدماءِ ، لما فيه من الاوصافِ الشَرِيْفَةِ التي لا تُوجَدُ في الدمِ .

وقَد يعُودُ الغَرَضُ منه إلى المُشبَّه به ، كبيانِ الاهتمامِ به ، كتشبيهِ الجائعِ وَجْهاً ـ كالبَدْرِ في الإشْراقِ والاستِدارَةِ ـ بالرَغيفِ .

---

(١٥٤) كذا في المصرية ، وكان في النسخ : الفعل .

(١٥٥) كذا في المطبوعتين و«ش» ، وكان في النسخ : المُشَبَّه به .

(١٥٦) للمتنبّي أحمد بن الحسن من قصيدة يرثي بها والدة سيف الدولة الحمداني ، أُنظر : الوشاح ١٥٤/٢ وجامع الشواهد ١٤٥/٢ .

قال:

٨٤ ـ فباعْتبارِ كُلِّ رُكْنٍ قَسِّما[١٥٧] أنْواعَهُ ، ثُمَّ المَجازَ فافْهَما

أقُولُ :

التَشْبيهُ كما يُطْلَقُ على المَعْنى المَصْدَريّ ، كَذلِكَ يُطْلَقُ على الكلامِ الذي يَقَعُ فيه التَشْبيهُ بهذا المَعْنى ، كَقَولِكَ : زَيْدٌ كالأَسَدِ في الشَجاعةِ ، وَبهذا الاعتبارِ يُسَمَّى كُلٌّ من طَرَفَيه ـ أداته ووَجْهه ـ رُكْناً مِنْهُ ، فباعْتبارِ كُلِّ رُكْنٍ من أرْكانه قَسِّمْ أنْواعَهُ :

فباعْتبارِ طَرَفَيْه أرْبَعَةٌ: لأنَّهما إمّا مُفْرداتٍ ، أوْ مُرَكَّباتٍ ، أوْ المُشَبَّهُ مُفْرَدٌ والمُشَبَّهُ بهِ مُرَكَّبٌ ، أوْ بالعَكْسِ .

وباعْتبارِ وَجهِهِ : إمّا تَمْثيلٌ إنْ كانَ وجْهُ الشَبَهِ مُنْتَزَعاً من عِدَّةِ أُمورٍ ، وإمّا غَيْرُ تَمْثيلٍ ، وهُوَ بخلافه .

وأيضاً : إمّا مُجْمَلٌ لَمْ يُذْكَرْ وَجْهُ الشَبَهِ ، أوْ مُفَصَّلٌ ذُكِرَ وَجْهُهُ .

وأيضاً : إمّا قَريبٌ مُبْتَذَلٌ يُنْتَقَلُ من المُشَبَّهِ الى المُشَبَّهِ بهِ من غيرِ تَدْقيقٍ ، وإمّا بَعيدٌ مِثْلُه غَريبٌ ، بخلافِ ذلك .

وباعْتبارِ الأداة : إمّا مُؤَكَّدٌ حذفَ أداتُه ، أوْ مُرْسَلٌ ، وهُوَ بخلافِ ذلك .

وباعْتبارِ الغَرَضِ ـ أيْضاً ـ : إمّا مَقْبُولٌ ، وهُوَ الوافي بإفادة الغَرَضِ ، أوْ مَرْدُودٌ بخلافه .

وَتَفْصيلُ ذلِكَ مَوْكُولٌ إلى مُطوَّلاتِ الفَنِّ .

قال:

٨٥ ـ مُفْرَدٌ أوْ مُرَكَّبٌ وَتارَةً يَكُونُ مُرْسَلاً أوْ اسْتِعارَةً[١٥٨]

---

(١٥٧) كذا في النسخ ، وفي المصرية : اقْسِما .

(١٥٨) في «خ» و«ق» : واسْتِعارَهْ .

أقُولُ :

المَجازُ المُطْلَقُ وهُوَ اللَّفْظُ المُرادُ به لازمُ ما وُضِعَ لَهُ ، مَعَ القَرِيْنَةِ المانِعَةِ من إرادةِ ما وُضِعَ لَهُ ، إنْ كانَتْ العَلاقَةُ المُصَحِّحَةُ له غَيْرَ التَشْبِيْهِ ، يُسَمَّى « مَجازاً مُرْسَلاً » ، ويكونُ مُفْرداً ، نَحْوُ : (رَعَيْنا الغَيْثَ) أي : النَبْتَ الذي سَبَّبَهُ الغَيْثُ .

وإنْ كانَ العَلاقةَ التَشْبِيْهُ : فإنْ كانَ التَشْبيهُ في المَعاني التَرْكِيبيّة ، كما يُقالُ لِلْمُتَرَدِّد : (إنّي أراكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وتُؤَخِّرُ أخْرى) شُبِّهَ صُورة تَرَدُّدِهِ في ذلكَ الأمْرِ بِصُوْرَةِ تَرَدُّدِ مَنْ قامَ لِيَذْهَبَ ، فتارةً يُرِيْدُ الذهابَ فَيُقَدِّمُ رِجْلاً ، وتارَةً لا يُرِيْدُ فَيُؤَخِّرُ أُخْرى ، فاسْتُعْمِلَ في الصورة الأُوْلى الكلامُ الدالُّ بالمُطابَقَةِ على الصُورةِ الثانية ، ووَجْهُ الشَبَهِ هُوَ الإقْدامُ تارةً والإحْجامُ أُخْرى ، فهُوَ « المَجازُ المُرَكَّبُ » وقد يُسَمَّى « التَمْثِيْلُ على سَبِيْلِ الاسْتِعارة » وقد يُسَمَّى « التَمْثِيْلُ » مُطْلقاً .

وإنْ كانَ التَشْبِيْهُ في المَعاني الإفراديّة ، نَحْوُ : رأيْتُ أسَداً في الحَمّامِ ، يُسَمَّى « اسْتِعارةً مُصَرّحة » فافْهَمْ .

وفي الاسْتِعارَة يُجْعَلُ ذا ـ أي : المُشَبَّهُ ـ ذاكَ ـ أي : المُشَبَّهُ بِهِ ـ ، وادُّعي لَهُ ـ أي : لِلمُشَبَّهِ ـ اسْمُ المُشَبَّهِ بِهِ ، وإليه أشارَ بقولِه ـ في صَدْرِ البَيْتِ التالي ـ : (بِجَعْلِ ذا ذاكَ وَادُّعِيَ لَهْ).

قال:

٨٦ ـ بجعـــل ذا ذاك وادُّعِيَ لَهْ[١٥٩] وهـي إنْ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِـيْرَ لَهْ

٨٧ ـ أصْـلِيَّةٌ أوْلا فتـابِعِـيّهْ[١٦٠] وإنْ يَكُـنْ ضِدّاً تَهَكُـمِـيَّهْ

أقُولُ :

الاسْتِعارة ـ باعْتِبارِ اللَّفْظِ المُسْتَعارِ ـ قِسْمانِ :

---

(١٥٩) كذا في النسخ ، وفي المطبوعة بمصر : بِجَعْلِ ذا ذاكَ ادّعاءاً وله .

(١٦٠) كذا في المصرية ، وكان في النسخ : فتبعيّة .

لأنَّ المُسْتعارَ إنْ كانَ اسْمَ جِنْسٍ ، فالاسْتِعارَةُ أصْلِيَّةٌ (كأسَدٍ) إذا اسْتُعِيْرَ لِلرَجُلِ الشُجاعِ ، (وقتل) إذا اسْتُعِيْرَ للضَرْبِ الشَدِيْدِ .

وإنْ لم يَكُنْ اللَفْظُ المُسْتَعارُ اسْمَ جِنْسٍ فالاسْتِعارَةُ تَبَعِيَّة ، وتلكَ تكونُ في الفِعْلِ ، وما يُشْتَقُّ منه ، والحَرْفِ ، لأنَّ الاسْتِعارةَ في الأوَّلَيْنِ لِمَعْنى المَصْدَرِ بالإصالَةِ ولَهُما بالتَبَعِ ، وفي الثالثِ لِمُتَعَلَّقِ مَعْناهُ بالإصالة ولَهُ بالتَبَعِ .

ومن أنْواعِ الاسْتِعارة : « الاسْتِعارةُ التَهَكُّمِيَّة » وهِيَ التي اسْتُعْمِلَتْ في ضِدِّ مَعْناها الحَقيقيِّ أوْ نَقيضِه ، لِتَنْزِيْلِ التَضادِّ أو التَناقُضِ مَنْزِلَةَ التَناسُبِ ، بواسِطَةِ التَهَكُّمِ .

وهي تكونُ ـ أيْضاً ـ أصْلِيَّةً وتَبَعِيَّةً ، وإليه أشارَ بقولِه : (وإنْ يَكُنْ ضِدَّاً تَهَكُّمِيَّة) .

فالأوّل ، كقولِك : (رأيْتُ أسَداً) وأنْتَ تُرِيدُ جَباناً ، على سَبيلِ التَهَكُّمِ .

والثاني ، كقوله : ﴿فَبَشِّرْهُمْ بعذابٍ أليمٍ﴾(*) أي : أنْذِرْهُم ، اسْتُعِيْرَتِ البِشارَةُ ـ التي هِيَ الإخْبارُ بما يُظْهِرُ سُروراً في المُخْبَرِ بِهِ ـ للإنْذار ـ الذي هُوَ ضِدُّه ـ بإدْخالِ الإنْذارِ في جِنْسِ البِشارة ، على سَبيلِ التَهَكُّمِ .

قالَ :

٨٨ ـ ومـا بِه لازِمُ مَعْنىً وَهُـوَ لا ... مُمْتَنِـعاً[١٦١] كِنـايَةٌ فاقْسِمْ إلى

٨٩ ـ إرادَةِ النِسْبَةِ أوْ نَفْسِ الصِفَهْ ... أوْ غَيْرِ هذَيْنِ اجْتَهِـدْ أنْ تَعْـرِفَـهْ

(*) الآية ٢١ من سورة آل عمران ٣.

(١٦١) كذا في المطبوعتين و«ش» ولكن في النسخ: ممتنع .

أقولُ :

اللَّفظُ الذي أُريدَ بِهِ لازمُ مَعْناهُ[١٦٢] ـ والحالُ أنَّ مَعْناه لا يكونُ مَمْتنِعاً بِحَسَبِ الإرادَةِ مَعَهُ ـ « كِنايَةٌ » وهيَ ثلاثة أقْسامٍ :

أحَدُها : الكِنايةُ المَطْلُوبُ بِها نِسْبَةٌ ، أي : إثْباتُ أمْرٍ لأمْرٍ ، أوْ نَفْيُه عَنْهُ ، كقولِه

إنَّ السَّماحَةَ والمُرُوْءَةَ والنَّدَى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحَشْرَجِ[١٦٣]

كَنَّى عن إثْباتِ هذهِ الصِفاتِ لابنِ الحَشْرَجِ بِأنْ جَعَلَها في قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عليه فأفادَ إثْبات الصِفاتِ المذكورة لابن الحشرج، لأنَّه إذا أثْبَتَ الأمْرَ في مكانِ الرَجُلِ فَقَدْ أثبَتَ لَهُ.

وثانيها : الكِنايَةُ المَطْلُوبُ بِها صِفَةٌ من الصِفاتِ ، كَطُولِ القامَةِ في قَوْلِه : (طَويْلُ نِجادُهُ) فإنَّ طُولَ النِجادِ يَسْتَلْزِمُ طُوْلَ القامَةِ .

وثالثُها :الكِنايةُ المَطْلُوبُ بِها غَيْرُ نِسْبَةٍ ولا صِفةٍ ، بَلْ مَوْصُوفٌ ، مثل أنْ يَتَّفِقَ في صِفَةٍ من الصِفاتِ اخْتِصاصٌ بِمَوْصُوفٍ[١٦٤] فَتُذْكَرُ تلكَ الصِفَة لِيُتَوَصَّلَ بِها إلى ذلك الموصوف، كقوله:

الضَّاربِينَ بِكُلِّ أبْيَضَ مِخْذَمٍ والطَّاعِنِيْنَ مَجامِعَ الأضْغانِ[١٦٥]

الضِغْنُ : الحِقْدُ ، ومَجامِعُ الأضْغانِ : مَعْنىً واحِدٌ كِنايةٌ عن القُلُوبِ .

وإلى الثالث أشارَ بقولِه : (أوْ غَيْرِ هذيْنِ اجْتَهِدْ أنْ تَعْرِفَهْ).

---

(١٦٢) في «خ» عن نسخة : ما وضع له ، بدل «معناه» .

(١٦٣) هو لزيادة الأعجم بن سَلمى ، أبي أُمامة العَبدي مولاهم ، يمدح عبدالله ابن الحَشْرَج ، وشعره في الوشاح ٢٦٨/٣ وجامع الشواهد ٢٥٠/١ .

(١٦٤) في «خ» «ق» : بموصوفٍ مُعَيَّنٍ .

(١٦٥) لم يُسمَّ قائلُه ، أُنظر شرحه في جامع الشواهد ١٩١/١ .

الفَنُّ الثالِثُ

عِلْمُ البَدِيْعِ

قال:

٩٠ ـ عِلْمُ البَـدِيْعِ تَحْسِـيْنُ الكَلامِ رِعـايَةَ الـوُضُـوحِ والمَقـامِ[١٦٦]

أقُولُ :

عِلْمُ البَدِيْعِ هُوَ : عِلْمٌ بِهِ يُعْرَفُ وُجُوهُ تَحْسِيْنِ الكَلامِ ، بَعْدَ رِعايَةِ مُقْتَضى المَقامِ الذي عُلِمَ في المَعاني ، ورعاية وُضُوح الدِلالة ، الذي عُلِمَ في البَيانِ .

وهذا إشارَةٌ إلى أنّ هذهِ الوُجُوهَ إنّما تُعَدُّ مُحَسِّنَةً لِلكلامِ بَعْدَ رِعايَةِ الأمْرَيْنِ .

قال:

٩١ ـ ضَرْبانِ لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيْسٍ وَرَدْ وسَـجْـعٍ أوْ قَلْبٍ وَتَـشْـرِيْعٍ وَرَدْ

أقُولُ :

الوُجُوهُ المُحَسِّنَةِ لِلكَلامِ ، قِسْمانِ :

الأوّلُ : اللفْظِيّ ، أي : الراجِعُ إلى تَحْسِيْنِ اللَفْظِ أوّلاً وبالذاتِ ، وإنْ كانَ قَدْ يُفِيْدُ بَعْضُها تَحْسِيْنَ المَعْنى أيْضاً .

---

(١٦٦) هذا البيت وَرَدَ في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة هكذا:

علم البـديع وهـو تحسـيْنُ الكـلامِ بَعْـدَ رِعـايَةِ الـوُضُـوحِ والمـقـامِ

ولعلَّ زيادة (وهو) و(بعد) إنّما هو للشرح والتوضيح ، فلاحظ .

والثاني : المَعْنَويّ ، وهُوَ بعَكْس ذلك .

ومن المُحَسِّنات اللَفْظيّة : التَجْنِيْسُ ؛ وهُوَ تشابُهٌ في اللَفْظ ، أي : في التَلَفُظ . فَخَرَجَ التَشَابُهُ في المَعْنى ، نَحْوُ : أسَدٌ وسَبُعٌ .

أوْ مُجَرَّدِ العَدَدِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ وعَلِمَ .

أوْ في مُجَرَّدِ الوَزْنِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ وقَتَلَ .

والتامُّ منه : أنْ يَتَّفِقَ اللَفْظانِ في أنْواعِ الحُرُوْفِ ،ويكونُ في المُرَكَّب،نَحْوُ قولِه:

كُلُّكُـمْ قَدْ أخَـذَ الجـامَ ولا جامَ لَنـا ما الذِي ضَرَّ مُدِيْرَ الكَأْسِ لَوْ جَامَلَنا[١٦٧]

(ومنها :رَدُّ العَجُزِعلى الصَدْرِ ، وهُوَ في النَثْرِ : أنْ تَجْعَلَ أحَداللَفْظَيْنِ المُكَرَّرَيْنِ ، أو المُتَجانِسَين ، أوْ المُلْحَقَيْنِ بهما ، في أوَّلِ الفِقْرَةِ ، والآخَرَ في آخِرِها ، نَحْوُ :

﴿وتَخْشَى الناسَ والله أحَقُّ أنْ تَخْشاهُ﴾[١٦٨] مِثالُ المكَرَّر .

و (سائِلُ اللَئِيْمِ يَرْجِعُ ودَمْعُهُ سائِلٌ) مِثالُ المُتَجانِسَين .

و ﴿اسْتَغْفِروا رَبَّكُم إنّه كانَ غَفَّاراً﴾[١٦٩] مِثالُ المُلْحَقَيْنِ بهما)[١٧٠] .

ومنها : السَجْعُ ، وهو : توافُقُ الفاصِلَتَيْنِ من النَثْرِ على حَرْفٍ واحِدٍ في الآخر ، ويُطْلَقُ على نَفْسِ الكلمة الأخِيْرةِ من الفقرةِ ، باعْتبارِ توافقها للكَلِمَة الأخِيْرة من الفقرة الأُخْرى ، والسَجَعُ ثلاثَةُ أضْرُبٍ :

مُطْرَفٌ : إنْ اخْتَلَفت الفاصِلَتانِ في الوَزْنِ ، نَحْوُ :﴿ما لَكُمْ لا تَرْجُوْنَ لله وَقاراً

---

(١٦٧) لأبي الفتح البستي عليّ بن محمد الكاتب الشاعر ، أُنظر شعره وأخباره في الوشاح ١٣٨/٣ و١٤٢ وجامع الشواهد ٣٢٨/٢ .

(١٦٨) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب ٣٣ .

(١٦٩) من الآية ١٠ من سورة نوح ٧١ .

(١٧٠) ما بين القوسين ، ابتداءاً من قوله «ومنها : رَدُّ ...» إلى هنا ساقط من «خ» و«ق» .

وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً﴾[١٧١] فإنَّ (الوَقارَ) و (الأَطْوارَ) مُخْتَلِفانِ وَزْناً .

وَتَرْصِيعٌ : إنْ لَمْ يَخْتَلِفْ الوَزْنانِ ، وكانَ جَمِيعُ ما في إحْدى القَرِينَتَيْنِ[١٧٢] من الألْفاظِ مِثْلَ ما يُقابِلُهُ من القرينة الأُخْرى في الوَزْنِ ، والتوافُقُ على الأخِيرِ ، نَحْوُ : (هُوَ يَطْبَعُ الأَسْجاعَ بِجَواهِرِ لَفْظِهِ ، وَيقْرَعُ الأَسْماعَ بِزَواجِرِ وَعْظِهِ) فجميعُ ما في القَرِينَةِ الثانِيَةِ مُوافِقٌ لِما يُقابِلُهُ من القَرِينَةِ الأُولى .

ومُتَوازٍ : إنْ لَمْ يكُنْ جَمِيعُ ما في القَرِينَة ولا أكثر مِثْلَ ما يُقابِلُهُ من الأُخْرى ، نَحْوُ : ﴿فِيها سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وأَكْوابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[١٧٣] لاخْتِلافِ (سُرُرٌ) و (أَكْوابٌ) في الوَزْنِ والتَقفِيَةِ[١٧٤] .

ومنها : « القَلْبُ » وهُوَ : أنْ يكون الكَلامُ بِحَيْثُ لَوْ عَكَسْتَهُ وَبَدَأْتَ بالحَرْفِ الأخِيرِ إلى الأوّلِ ، كانَ الحاصِلُ بِعَيْنِهِ هو هذا الكلامُ ، كقولِه:

مَوَدَّتُـهُ تَدُومُ لِكُـلِّ هَوْلٍ وَهَـلْ كُلُّ مَوَدَّتُـهُ تَدُومُ[١٧٥]

ومنها : « التَشْرِيعُ » وهُوَ : بِناءُ البَيْتِ على قافِيَتَيْنِ يَصِحُّ المَعْنى عِنْدَ الوُقُوفِ على كلٍّ مِنْهُما ، كقولِه :

يا خاطِبَ الدُّنْيا الدَنِيَّةِ إنَّها شَرَكُ الرَدَى ، وَقَرارَةُ الأَكْدارِ[١٧٦]

(فإنْ وَقَفْتَ على (الرَدَى) فالبَيْتُ من الضَرْبِ الثامِنِ من الكامِلِ)[١٧٧] .

---

(١٧١) الآية ١٤ من سورة نوح ٧١ .

(١٧٢) في «خ» : الفقرتين .

(١٧٣) الآية ١٣ من سورة الغاشية ٨٨ .

(١٧٤) في «خ» : القافية .

(١٧٥) للقاضي الأرجاني من أبيات ذكرها في الوشاح ١٧٩/٣ ، وانظر : جامع الشواهد ٤٩/٣ .

(١٧٦) من أبيات للحريري في مقاماته [أُنظر المقامة] وانظر : الوشاح ١٨٢/٣ وجامع الشواهد ٣٢٣/٣ .

(١٧٧) ما بين القوسين ساقط من «خ» .

وإنْ وَقَفْتَ على (الأكْدارِ) فَهُوَ من الضَرْبِ الثاني مِنْهُ .

كما قال:

٩٢ ـ والمَعْنَوِيُّ مِنْهُ كالتَسْهِيْمِ والجَمْعِ والتَفْرِيْقِ والتَقْسِيْمِ

أقولُ :

أمّا المُحَسِّنات المَعْنَويّة :

فمنها : « التَسْهِيْمُ » يقال : بُرْدٌ مُسَهَّمٌ : إذا كانَ فيه خُطُوْطٌ مُسْتَوِيَةٌ ، وهُوَ : أنْ تَجْعَلَ قبل العجز من الفِقْرَةِ ما يَدُلُّ عليه ، إذا عُرِفَ الرَوِيُّ ، نَحْوُ : ﴿ وما كانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ * وَلَكِنْ كانُوْا أنْفُسَهُمْ يَظْلِمُوْنَ ﴾[١٧٨].

ومنها : « الجَمْعُ » وهُوَ : أنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اثْنَيْنِ أوْ أكْثَرَ في حُكْمٍ ، كقوله تعالى ﴿ المالُ والبَنُوْنَ زِيْنَةُ الحياةِ الدُنْيا ﴾[١٧٩].

ومنها : « التَفْرِيْقُ » وهُوَ : إيْقاعُ التبايُن بَيْنَ أمْرَيْنِ من نَوْعٍ في المَدْحِ ،أوْ غَيْرِه، كقوله :

ما نَوالُ الغَمامِ وَقْتَ رَبِيْعٍ كَنَوالِ الأمِيْرِ يَوْمَ سَخاءِ
فَنَوالُ الأمِيْرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ وَنَوالُ الغَمامِ قَطْرَةُ ماءِ[١٨٠]

أوْقَعَ التَبايُنَ بَيْنَ النَوالَيْن .

ومنها : « التَقْسِيْمُ » وهُوَ : ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ، ثُمَّ إضافَةُ ما لِكُلٍّ إليه على التَعْيِيْن ، كقوله :

وَلا يُقِيْمُ على ضَيْمٍ يُرادُ بِهِ إلا الأذَلّانِ عِيْرُ الحَيّ والوَتَدُ

---

(١٧٨) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت ٢٩ .

(١٧٩) الآية ٤٦ من سورة الكهف ١٨ .

(١٨٠) لرشيد الدين الوطواط . أُنظر : جامع الشواهد ١٨/٣ .

هذا على الخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وذا يُشَجُّ فلا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ[١٨١]

قالَ :

٩٣ ـ والقَوْلِ بالمُوْجِبِ والتَجْرِيْدِ والجِدِّ[١٨٢] والطِبَاقِ والتَأْكِيْدِ

أَقُولُ :

من المُحَسِّنات المَعْنَوِيّة القَوْلُ بالمُوْجِب ، وهو ضَرْبان :

أحَدهما : أنْ تَقَعَ صِفَةٌ في كلامِ الغَيْرِ كِنايةً عن شَيْءٍ (أثْبَتَ له حُكْمٌ ، فتُثْبِتُها لِغَيْرِهِ من غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِثُبوتِ الحُكْمِ لِذلكَ الغَيْرِ وانْتِفائه عَنْهُ)[١٨٣] ، نَحْوُ : ﴿يَقُولُوْنَ لَئِنْ رَجَعْنا إلى المَدِيْنَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْها الأَذَلَّ * وَلِلّهِ العِزَّةُ ولِرَسُوْلِهِ وَلِلْمُؤْمِنِيْنَ﴾[١٨٤].

فالأعَزُّ صِفَةٌ وَقَعَتْ في كلامِ المُنافِقِيْنَ كِنايةً عن فَرِيْقِهِمْ ، والأذَلُّ كِنايةٌ عن المُؤْمِنِيْنَ ، وقَدْ أثْبَتَ المُنافِقُونَ لِفَرِيْقِهِمْ إخْراجَ المُؤْمِنِيْنَ من المَدِيْنَة ، فأثْبَتَ الله تَعالى في الرَدِّ عَلَيْهِمْ صِفَةَ العِزَّةِ لِغَيْرِ فَرِيْقِهِمْ ، وهُوَ الله ورَسُولُهُ والمُؤْمِنُونَ ، ولَمْ يَتَعَرَّضْ لِثُبُوتِ ذلكَ الحُكْمِ ـ الذي هُوَ الإخْراجُ ـ لِلمَوْصُوفِيْنَ بالعِزَّةِ أعْني الله ورَسُولَه والمُؤْمِنِيْنَ ، ولا لِنَفْيِهِ عَنْهُمْ .

والثاني : حَمْلُ لَفْظٍ وَقَعَ في كَلامِ الغَيْرِ على خِلافِ مُرادِهِ (حالَ كَوْنِ خِلافِ

---

(١٨١) اسم المتلمّس جرير بن عبد المسيح الضبعي ، من شعراء الجاهلية . أُنظر أخباره وشعره في الوشاح ٧٣/٣ ، وانظر : جامع الشواهد ٢٠١/٣ .

(١٨٢) في مطبوعة المتن : والهزل ، بدل «الجد» .

(١٨٣) كذا جاء ما بين القوسين في «ق» وهو ساقط من «خ» وكان في «ش» بدله قوله: اثبت لذلك الشيء حكم، فثبت تلك الصفة لغير ذلك الشيء في كلامك من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم أو نفيه لذلك الغير.

(١٨٤) الآية ٨ من سورة المنافقين ٦٣.

مُرادِه)[١٨٥] مِمّا يَحْتَمِلُهُ ذلكَ اللَّفْظُ ، بِذِكْرِ مُتَعَلَّقِ ذلكَ اللَّفْظِ ، كقَوْلِه :

قُلْتُ : ثَقَّلْتُ إذْ أتَيْتُ مِراراً قالَ : ثَقَّلْتَ كاهِلي بالأيادِي[١٨٦]

فَلَفْظ (ثَقَّلْت) وَقَعَ في كلامِ الغَيْرِ بِمَعْنى : حَمَّلْتُكَ المَؤُنَةَ ، فَحَمَلَهُ على تَثْقِيلِ عاتِقِه بالأيادِي .

ومنها : « التَجْرِيدُ » وهُوَ : أنْ يَنْتَزِعَ من أمْرٍ ذي صِفَةٍ أمْراً آخَرَ مِثْلَهُ ، لإجْلِ المُبالَغَةِ ، وذلكَ لِكَمالِ تِلْكَ الصِفَةِ في ذلِكَ الأمْرِ ، حَتّى كَأنَّهُ بَلَغَ من الإتِّصافِ بتِلْكَ الصِفَةِ إلى حَيْثُ يَصِحُّ أنْ يُنْتَزَعَ منه مَوْصُوفٌ آخَرُ بِتِلْكَ الصِفَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهم : (لَئِنْ سَأَلْتَ فُلاناً لَتَسْأَلَنَّ بِهِ البَحْرَ) بالَغَ في اتِّصافِهِ بالسَماحَةِ حتّى انْتَزَعَ منه بَحْراً في السماحَةِ[١٨٧] .

ومنها : « الجِدّ » (وهُوَ : الهَزْلُ[١٨٨] الذي يُرادُ به الجِدُّ)[١٨٩] كَقَوْلِه :

إذا ما تَمِيمِيٌّ أتاكَ مُفاخِراً فَقُلْ عَدَّ[١٩٠] عَنْ ذا ، كَيْفَ أكْلُكَ للضَبِّ[١٩١] ؟

ومنها « الطِباقُ » وهُوَ : الجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتقابِلَيْنِ في الجُمْلةِ ، وهُوَ ضَرْبانِ :

---

(١٨٥) ما بين القوسين ساقط من «ق».

(١٨٦) لمحمّد بن إبْراهيم الأَسَدِيّ وقيل لجارية بن الحَجّاج، أُنظر، الوشاح ٢/٣ ـ ١٣٣ وجامع الشواهد ٢٩٤/٢.

(١٨٧) السطران الأخيران مُشوشان في نسخة «ش».

(١٨٨) كذا، وكان في «ش»: الذُلّ.

(١٨٩) ما بين القوسين ساقط من «خ» و «ق».

(١٩٠) كذا في «ش» وفي «خ» و «ق»: على «وعَدِّ» فعل من التعدّي، أي تجاوز عن ذا.

(١٩١) لأبي نُواس الحَسَن بن هاني يَفْتَخِرُ بِقَحْطان وبَهْجُوبني تَمِيمٍ وأَسَدٍ، أُنظر بقية الأَبْيات في الوشاح ١٢٥/٣ ولاحظ: جامع الشواهد ٩٣/١.

طِباقُ الإيْجاب ، نَحْوُ : ﴿وَتَحْسَبُهُم أيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾[١٩٢].

وطِباقُ السَّلْب ، وهُوَ : أنْ يُجْمَعَ بَيْنَ فِعْلَيْ مَصْدَرٍ واحِدٍ ، أحَدِهِما مُثْبَتٌ والآخَرُ مَنْفِيٌّ ، نَحْوُ : ﴿وَلَكِنَّ أكْثَرَ الناسِ لا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُوْنَ ظاهِراً مِنْ الحَياةِ الدُّنْيا﴾[١٩٣].

ومنها : « التَّأكِيْدُ » أي تأكِيدُ المَدْحِ بِما يَشْبَهُ الذَّمَّ ، وهو ضَرْبانِ :

أحَدُهُما : أنْ يَسْتَثْنِيَ من صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ عن الشَّيْءِ ، صِفَةَ مَدْحٍ لذلِكَ الشَّيْءِ بِتَقْدِيْرِ دُخُولِها فيها ، كقَوْلِه :

ولا عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُوْلٌ عن قِراعِ الكَتائِبِ[١٩٤]

والثاني : أنْ يُثْبِتَ لِشَيْءٍ صِفَةَ مَدْحٍ ، وَيَذْكُرَ عَقِيْبَ إثْباتِ صِفَةِ المَدْحِ لذلِكَ الشَّيْءِ أداةَ[١٩٥] الاسْتِثْناء ، بَعْدَها صِفَةُ مَدْحٍ أُخرى لِذلِكَ الشَّيْءِ ، نَحْوُ : (أنا أفْصَحُ العَرَبِ ، بَيْدَ أنِّي من قُرَيْشٍ) .

قالَ :

٩٤ـ وَالعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالإيْهامِ ... واللَّفِّ والنَّشْرِ والاسْتِخْدامِ

أقُولُ :

من المُحَسِّناتِ المَعْنَوِيَّةِ : العَكْسُ ، وهُوَ : أنْ تُقَدِّمَ في الكَلامِ جُزْءاً ، ثُمَّ تَعْكِسَ فتُقَدِّمَ ما أخَّرْتَ وتُؤَخِّرَ ما قَدَّمت ، نَحْوُ : عاداتُ السادَاتِ ، سادَاتُ العاداتِ .

---

(١٩٢) الآية ١٨ من سورة الكهف ١٨.

(١٩٣) الآية ٦ و٧ من سورة الروم ٣٠.

(١٩٤) للنابغة الذبْياني زِيادِ بن مُعاوِية في مَدْح عَمْرو الأعْرج، أُنظر باقي الأبْيات في الوشاح ١١١/٣، ولاحظ: جامع الشواهد ١٩٩/٣.

(١٩٥) كذا الظاهر، وفي النسخ: إرادة.

ومنها : « الرُجُوعُ » وهُوَ : العَوْدُ إلى الكَلامِ السابِقِ بِنَقْضِهِ وإبْطالِهِ ، لِنُكْتَةٍ ، كَقولِه :

قِفْ بالـدِيارِ الـتي لَمْ يَعْفُهـا الـقِـدَمُ بلى ، وغَـيَّرَهـا الأرْواحُ والـدِيَمُ[١٩٦]

والنُكْتَةُ : إظْهارُ التَحَيُّرِ .

ومنها : « الإيْهامُ » وهُوَ : أنْ يُطْلَقَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنيانِ ، قَريْبٌ وبَعيْدٌ ، ويُرادُ البَعيْدُ اعْتِماداً على قَرِيْنةٍ خَفِيَّةٍ ، نَحْوُ قَوْلِه تَعالى : ﴿والسَماء بَنَيْناها بأيْدٍ﴾[١٩٧] أرادَ بـ (الأيْد) مَعْناهُ البَعيْد وهُوَ القُدْرَةُ .

ومنها : « اللَفُّ والنَشْرُ » وهُوَ : ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ، ثُمَّ ذِكْرُ ما لِكُلِّ واحِدٍ من آحادِ هذا المُتَعَدِّدِ من غَيْرِ تَعْيِيْنٍ ، ثِقَةً بأنَّ السامِعَ يَرُدُّهُ إلَيْهِ ، نَحْوُ :﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَيْلَ والنَهارَ * لِتَسْكُنُوا فيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾[١٩٨].

ومنها « الاسْتِخْدامُ » وهُوَ: أنْ يُرادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنيانِ أحَدُهُما ، ثُمَّ يُرادُ بِضَمِيْرِهِ الآخَرُ، كقولِه:

إذا نَـزَلَ السَـمـاءُ بأرْضِ قَوْمٍ رَعَـيْـنـاهُ وإنْ كانُـوا غِضـابـا[١٩٩]

أرادَ (بالسماء) الغَيْثَ ، وبضَمِيْرِهِ في (رَعَيْناهُ) النَبْتَ .

أوْ يُرادُ بأحَدِ ضَمِيْرَيْنِ أحَدُ المَعنيَيْنِ ، وَيُرادُ بالضَمِيْرِ الآخَرِ مَعْناهُ الآخَرُ،

---

(١٩٦) لزُهَيْر بن أبي سلمىٰ في مدح هرم بن سِنان، أُنظر: الوشاح ٣٨/٣ وجامع الشواهد ٢٩١/٢.

(١٩٧) الآية ٤٧ من سورة الذاريات ٥١.

(١٩٨) الآية ٧٣ من سورة القصص ٢٨.

(١٩٩) هو لجرير بن عطيّة التميمي، وقيل لغيره، أُنظر: الوشاح ٤٤/٣. وجامع الشواهد ٩٩/١.

كَقَوْلِه :

فَسَقى الغَضا والسَاكِنِيْه وإنْ هُمُ شَبُّوهُ بَيْنَ جوانِحي وَضُلُوْعي[٢٠٠]

أرادَ بأحَدِ الضَمِيْرَيْن ، وهُوَ المَجْرُورُ في (السَاكِنِيْه) : المكانَ الذي فيه شَجَرةُ الغَضا ، وبالآخَرِ ، وهُوَ المَنْصُوبُ في (شَبُّوْهُ) النارَ الحاصِلَةَ من شَجَرَةِ الغَضا .

قالَ :

٩٥ ـ والسَوْقِ والتَوْجِيْهِ والتَوْفِيقِ والبَحْثِ والتَعْلِيْلِ والتَعْلِيْقِ

أقُولُ :

ومن المُحَسِّناتِ المَعْنويّة : السَوْقُ ، أي : سَوْقُ المَعْلُومِ مَساقَ غَيْرِهِ ، لِنُكْتَةٍ ، كالتَوْبيخِ ، كَقَوْلِها :

أيا شَجَرُ الخابُوْرِ مالَكَ مُوْرِقاً كأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ على ابنِ طَرِيْفِ[٢٠١]

ومنها : « التَوْجِيْهُ » ويُسَمَّى « مُحْتَمِلُ الضِدَّيْن » وهُوَ : إيْرادُ الكَلامِ مُحْتَمِلاً لِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْن ، كالمَدْحِ والذَمِّ ، كَقَوْلِ مَنْ قالَ لأعْوَر : (لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَواءٌ) يَحْتَمِلُ صِحَّةَ العَيْنِ العَوْراءِ : فيكونُ دُعاءاً لَهُ ، والعَكْسَ : فيكونُ دُعاءاً عَلَيْه .

ومنها : « التوفيق » وهو : جمع أمْرَيْنِ فصاعِداً ، متباينَيْنِ لا بالتَضادِّ ، نَحْوُ : ﴿الشَمْسُ والقَمَرُ بِحُسْبانٍ﴾[٢٠٢] .

ومنها : « البَحْثُ » والأظْهَرُ أنَّ مُرادَهُ بِهِ اسْتِيفاءُ أقْسامِ الشَيْءِ الذي يُطْلَقُ

---

(٢٠٠) هو للبُحْتري، أُنظر: جامع الشواهد ١٦٩/٢.

(٢٠١) هو من قول بنتِ طَريف الخارجيّة واسْمُها لَيْلى أَوْ فارعة وقيل غير ذلك شاعِرةٌ تُجيدُ الرِثاءَ، أُنظر الوشاح ١٢٦/٣ وجامع الشواهد ٢٨٣/١.

(٢٠٢) الآية ٥ من سورة الرحمٰن ٥٥.

عَلَيْهِ « التَقْسِيْمُ » كقولِه تعالى : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشاءَ إناثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشاء الذُكُوْرَ ، أوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْراناً وإناثاً ، وَيَجْعَلُ مَنْ يَشاءُ عَقِيماً﴾[٢٠٣]

فإنَّ الإنْسانَ إمّا أنْ لايَكُوْنَ لَهُ وَلَدٌ ، أوْ يكونُ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ ، أوْ أُنثى ، أوْ ذَكَرٌ وَأُنثى ، وقد اسْتوْفَى في الآيةِ جَمِيْع الأقْسامِ .

ومنها : « التَعْلِيْلُ » المَعْرُوفُ بَيْنَهُم بـ « حُسْنِ التَعْلِيْلِ » وهُوَ : أنْ يَدَّعِيَ لِوَصْفٍ عِلّةً مُناسِبَةً لَهُ باعْتِبارٍ لَطِيْفٍ غَيْرِ حَقِيْقِيٍّ ، كقَوْلِه : صح ع

لَمْ تَحْكِ نائِلَكَ السَحابُ وإنَّما ... حُمَّتْ بِهِ فَيُصِيْبُها الرُخَصاءُ[٢٠٤]

ومنها : « التَعْلِيْقُ » وهُوَ تأكِيْدُ الحُكْمِ بِما يُشْعِرُ بالعِلّيَةِ ، نَحْوُ (العالِمُ مُسْتَحِقٌّ لِلإكْرامِ) أي : من حَيْثُ أنّه عالِمٌ .

---

(٢٠٣) الآية ٥٠ من سورة الشُورى ٤٢.

(٢٠٤) للمُتنبّي، أُنظر: الوشاح ٩٤/٣ وجامع الشواهد ٣٩٣/٢.

خاتِمَةُ الفَنِّ الثالِث

في السَرقاتِ الشِعْرِيّة

وما يتّصِلُ بها مِثْلُ : الاقْتِباسِ ، والتَضْمِيْنِ ، والعَقْدِ ، والحَلِّ ، والتَلْمِيْحِ [٢٠٥] .

قالَ :

٩٦ ـ السَرِقاتُ ظاهِرٌ فالنَسْخُ يُذَمُّ لا ان اسْتُطِيْبَ[٢٠٦] المَسْخُ

٩٧ ـ والسَلْخُ مِثْلُهُ ، وغَيْرُ ظاهِرِ كَوَضْعِ مَعْنىً في مَحَلٍّ آخَرِ

أقُولُ :

« السرقة » اتّفاقُ قائلٍ مَعَ قائلٍ آخَرَ سابِقٍ عليه فيما جَازَ أنْ يُدَّعَى فيه السَبْقُ والزيادةُ بين القائلَيْن .

فاتِّفاقُ القائلَيْنِ إنْ كانَ في الغَرَضِ على العُمومِ ـ كالوَصْفِ بالشَجاعَةِ والسَخاءِ ـ لا يُسَمَّى سَرِقَةً ، وإنْ كانَ في وَجْهِ الدلالة كالتَشْبِيْهِ والمَجاز والكناية ، وكذِكْرِ هَيْئةٍ تَدُلُّ على الصِفَةِ ، لاخْتِصاصِها بِمَنْ هِيَ لَهُ ، كَوَصْفِ الجَوادِ بالتَهَلُّلِ عِنْدَ وُرُوْدِ السائلِيْنَ ، وَوَصْفِ البَخِيْلِ بالعُبُوْسِ مَعَ سَعَةِ ذاتِ اليَدِ ـ فإنْ اشْتَرَكَ الناسُ في مَعْرِفَتِه لا يُسَمَّى سَرِقَةً .

(وإنْ لَمْ يَشْتَرِك ، فكانَ مِمّا جازَ فيهِ دَعْوى التَفاضُلِ ، فالاتِّفاقُ فيهِ مَعَ سابِقٍ يُسَمَّى سَرِقَةً)[٢٠٧] .

---

(٢٠٥) هذا السطر مذكور في «ش» قبل العنوان.

(٢٠٦) كذا في نسخنا ـ متناً وشرحاً ـ وكان في المطبوعة بمصر: (استطيعَ).

(٢٠٧) ما بين القوسين ساقط من «ق» وهو مُشَوَّشٌ في «خ».

والسَرقَةُ ظاهِرٌ ، وغَيْرُ ظاهِرٌ :

أمّا الظاهِرُ ، فهُوَ : أنْ يُؤْخَذَ المَعْنى كُلُّهُ مَعَ اللَفْظِ كُلِّه أوْ بَعْضِه ، أوْ وَحْدَهُ :

فإنْ أُخِذَ مَعَ اللَفْظِ : كُلِّه ، من غَيْرِ تَغْيِيْرٍ لِنَظْمِه[٢٠٨] فهُوَ مَذْمُومٌ ، ويُسَمّى «نَسْخاً»، وإليه أشارَ بقَوْلِه : (فالنَسْخُ يُذَمُّ) .

وإنْ كانَ أخْذُ اللَفْظِ كُلِّه مَعَ تَغْيِيْرِ النَظْمِ ، أوْ أُخِذَ بَعْضُ اللَفْظِ لا كُلُّهُ ، يُسَمّى « مَسْخاً » ، وهُوَ إنْ كانَ أبْلَغَ ، بواسِطَةِ حُسْنِ السَبْكِ أوْ غَيْرِه ، فَمَمْدُوْحٌ ، وإلّافَلا، وإليه أشارَ بقَوْلِه : (إنْ اسْتُطِيْبَ[٢٠٩] المَسْخُ) .

وإنْ أُخِذَ المَعْنى وَحْدَهُ ، يُسَمّى « سَلْخاً » وهُوَ مِثْلُ المَسْخِ ، أي : إنْ كانَ أبْلَغَ من الأوَّلِ فَمَمْدُوْحٌ ، وإلّا فَلا .

مثالُ الأوَّلِ : ما يُحْكَى عن ابن زُبَيْرٍ أنّه فَعَلَ بقَولِ مَعْن بن أوْسٍ :

إذا أنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أخاكَ وَجَدْتَهُ ... على طَرَفِ الهِجْرانِ إنْ كانَ يَعْقِلُ

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَيْفِ مِنْ أنْ تَضِيْمَهُ ... إذا لَمْ يكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَيْفِ مَرْحَلُ[٢١٠]

فَقَدْ حُكِيَ أنَّ عَبْدَ الله بن زُبَيْرٍ دَخَلَ على مُعاوية فأنْشَدَهُ هذَيْنِ البَيْتَيْن ، فقالَ لَهُ مُعاوِيَةُ : لَقَدْ شَعَرْتَ بَعْدِي يا أبا بَكْرٍ ! وَلَمْ يُفارِقْ عَبْدُ الله المَجْلِسَ حتّى دَخَلَ مَعْنُ ابن أوْسٍ المُزَني ، فأنْشَدَهُ قَصِيْدَتَهُ التي أوَّلُها :

لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنّي لأوْجَلُ ... على أيْنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ[٢١١]

حتّى أتَمَّها ، وَفِيْها هذانِ البَيْتانِ ، فأقْبَلَ مُعاوِيَةُ على عَبْدِ الله ، فَقالَ :

---

(٢٠٨) كذا في «ش» وكان في «خ»: نظمه، وفي «ق»: لنظم.

(٢٠٩) كذا وفي متن المصرية (استطيع) كما أشرنا.

(٢١٠) ابنُ الزُبَيْرِ هُوَ عَبْدُ الله بن الزُبَيْرِ، ومعن من الشُعَراء المُجِيْدِيْن من المُخَضْرَمين، أنظر أخباره في الوشاح ١٩٢/٣.

(٢١١) أنظر الشِعْر وما بعدَهُ في جامع الشواهد ٣٧٥/٢، ولاحظ: الوشاح ١٩٢/٣.

أَلَمْ تُخْبِرْنِي أَنَّهَا لَكَ ؟! .

فقالَ : اللَّفْظُ والمَعْنى لَهُ ، وَبَعْدُ : فَهُوَ أخِي من الرَضاعَةِ وأنا أحَقُّ بِشِعْرِهِ .

ومثالُ المَسْخِ المَمْدُوحِ ، قَوْلُ بَشَّارٍ :

مَنْ راقَبَ النـاسَ لَمْ يَظْفَـرْ بِحـاجَتِـهِ وَفـازَ بِالطَيِّبـاتِ الفَـاتِـكُ اللَهِجُ[٢١٢]

أي : الشُجاعُ القَتّالُ الحَرِيْصُ على القَتْلِ .

وَقَوْلِ سَلَمٍ :

مَنْ راقَـبَ الـنـاسَ ماتَ هَمّاً وَفـازَ بِـاللَـذَّةِ الجَـسُـورُ[٢١٣]

أي : الشَدِيْدُ الجُرْأةِ .

فَبَيْتُ سَلَمٍ أجْوَدُ سَبْكاً ، وأخْصَرُ لَفْظاً .

ومثالُ السَلْخِ : قَوْلُ أبي تَمّامٍ :

هُوَ الصُنْعُ إنْ تَعْجَلْ فَخَيْرٌ وإنْ تَرِثْ فَلَلَرِيْثُ في بَعْضِ المَواضِعِ أنْفَعُ[٢١٤]

وقَوْلُ أبي الطَيِّب :

وَمِـنَ الخَـبَرِ بُطُوءُ سَيْبِـكَ عَنِّي أسْـرَعُ السُحْبِ في المَسِـيْرِ الجَهـامُ[٢١٥]

أي : السَحابُ الذي لا ماءَ فيهِ .

---

(٢١٢) هو لبَشّار بن بُرْد، أُنظر: جامع الشواهد ٤١/٣ والوشاح ١٩٩/٣.

(٢١٣) هو لسَلَم الخاسِر، سُمِّيَ خاسِراً لأنّه باعَ قُرآناً واشترى بِثَمَنِه طُنْبُوراً.
أُنظر: الوشاح ٢٠٠/٣ وجامع الشواهد ٤١/٣.

(٢١٤) لأبي تَمّام الطائيّ، أُنظر: جامع الشواهد ٣٠٥/٣.

(٢١٥) للمُتَنَبّي أبي الطيّب من قصيدة يمدح بها الخُراساني، أُنظر: الوشاح ٢٠٧/٣.

وأمّا غَيْرُ الظاهِرِ :
فمنه : أنْ يُنْقَلَ المَعْنى إلى مَحَلٍّ آخَرَ ، كقولِ البُحْتَرِيّ :

سُلِبُوا ـ أي : ثِيابَهُمُ ـ وأشْرَقَتِ الدِماءِ عَلَيْهِمُ
مُحْمَرَّةً فكأنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا[٢١٦]

لأنَّ الدِماءَ المُشْرِقَةَ كانَتْ بِمَنْزِلَةِ ثِيابِهِم .
وقَوْلُ أبي الطَيِّبِ :

يَبِسَ النَجِيعُ عَلَيْهِ ـ أي : على السَيْفِ ـ وَهُوَ مُجَرَّدُ
عَنْ غِمْدِهِ فَكَأنَّما هُوَ مُغْمَدُ[٢١٧]

لأنَّ الدَمَ اليابِس بِمَنْزِلَةِ الغِمْدِ لَهُ .
فَنَقَلَ المَعْنى من القَتْلِ والجُرْحِ (إلى السَيْفِ)[٢١٨] .
وإليه أشارَ بِقَوْلِهِ : (كَوَضْعِ مَعْنىً في مَحَلِ آخَرِ) .
ومنه : أنْ يَتَشابَهَ مَعْنى البَيْتِ الأوَّلِ ، ومَعْنى البَيْتِ الثاني ، كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

فَلا يَمْنَعْكَ مِنْ إرَبٍ لِحاهُمْ سَواءٌ ذُو العِمامَةِ والخِمارِ[٢١٩]

يَعْني : إنّ الرِجالَ مِنْهُم والنِساءَ سَواءٌ في الضَعْفِ .
وقولِ أبي الطَيِّبِ :

وَمَنْ في كَفِّهِ مِنْهُمْ قَناةٌ كَمَنْ في كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضابُ[٢٢٠]

---

(٢١٦) من قصيدة يمدحُ بها إسْحاق بن إبْراهيم، أنظر الوشاح ٢١٥/٣ وجامع الشواهد ٥٣/٢.
(٢١٧) من قصيدة يمدحُ بها شجاع بن محمّد الطائي، أُنظر: الوشاح ٢١٦/٣ وجامع الشواهد ٥٤/٢.
(٢١٨) ما بين القوسين من «ق» فقط.
(٢١٩) أُنظر: جامع الشواهد ٣١١/٢ والوشاح ٢١٥/٣.
(٢٢٠) أُنظر: جامع الشواهد ٣١١/٢ والوشاح ٢١٥/٣.

وإليه أشارَ بقَوْلِه في صَدْرِ البَيْتِ التالي : (أوْ يَتَشابَهانِ) .

ومنه : أنْ يكونَ المَعْنى الثاني أشْمَلَ من المَعْنى الأوَّلِ ، كَقَوْلِ جَرِيْرٍ :

إذا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيْمٍ وَجَدْتَ النَاسَ كُلَّهُمُ غِضابا[٢٢١]

لأنَّهُم يَقُومُونَ مَقامَ كُلِّ الناسِ .

وَقَوْلِ أبي نُوَاسٍ :

لَيْسَ على اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العالَمَ في واحِدِ[٢٢٢]

فإنَّهُ يَشْمَلُ الناسَ وَغَيْرَهُمْ ، فَهُوَ أشْمَلُ من مَعْنى بَيْتِ جَرِيْرٍ ، وإليه أشارَ بقَوْلِه ـ في صَدْرِ البَيْتِ التالي ـ : (أوْ ذا أشْمَلُ) .

قالَ :

٩٨ ـ أوْ يَتَشابَهانِ أوْ ذا أشْمَلُ ومِنْه قَلْبٌ واقْتِباسٌ يُنْقَلُ

أقُولُ : ومِنْ غَيْرِ الظاهِرِ : « القَلْبُ » وهُوَ : أنْ يكونَ مَعْنى الثاني نَقِيْضَ مَعْنى الأوَّلِ ، كَقَوْلِ الشاعِرِ :

أجِدُ المَلامَةَ في هَواكَ لَذِيْذَةً حُبّاً لِذِكْرِكَ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ[٢٢٣]

وقولِ الآخَرِ :

أُحِبُّهُ وأحِبُّ فيهِ مَلامَةً إنَّ المَلامَةَ فيهِ مِنْ أعْدائِهِ[٢٢٤]

---

(٢٢١) يخاطِبُ امْرأةً، أُنظر: باقي الأبيات من القصيدة في الوشاح ٢١٦/٣، ولاحظ: جامع الشواهد ٧٦/١.

(٢٢٢) من أبياتٍ كَتَبَها للرشيد، أُنظر الوشاح ٢١٧/٣ وجامع الشواهد ٧٧/١.

(٢٢٣) الشاعر هُو أبُوْ النَشِيْص محمد بن رَزِيْن أبـوُ جعْفَـر، عَمّ دِعْبِـل بن عليّ الخُزاعيّ، أُنظر أخبارهُ وشِعْرهُ في الوشـاح ٢١٧/٣ وجامع الشواهد ٣٢/١.

(٢٢٤) للمُتَنَبِّي أبي الطَيِّب قالَهُ يمدحُ سَيفَ الدَوْلة الحَمْداني، انظر: الوشاح ٢٢٠/٣ وجامع الشواهد ٣٢/١.

وما يَصْدُرُ من عَدُوِّ المَحْبُوبِ يكونُ مَبْغُوْضاً ، وهذا نَقِيْضُ مَعْنى البَيْتِ الأوَّلِ بِهذا الاعْتِبارِ ، وإنْ كانَ إيّاهُ باعْتِبارٍ آخَرَ .

ومنه : « الاقْتِباسُ » وهُوَ : أنْ يُضَمِّنَ الكَلامَ ـ نَظْماً أوْ نَثْراً ـ شَيْئاً مِنَ القُرْآنِ أوْ الحَدِيْثِ ، على وَجْهٍ لا يكونُ فيهِ إشْعارٌ بأنَّه منه ، كما يُقالُ ـ في أثْناءِ الكَلامِ ـ : قالَ الله تَعالى كذا ، وقالَ النَبيُّ صلّى الله عليه وآلِهِ كذا ، ونَحْوِ ذلِكَ ، فإنَّهُ لا يكونُ اقْتِباساً ، كقولِه :

إنْ كُنْتِ أزْمَعْتِ على هَجْرِنا ... مِنْ غَيْرِ ما جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيْلْ
وإنْ تَبَدَّلْتِ بِنا غَيْرَنا ... فَحَسْبُنا الله وَنِعْمَ الوَكِيْلْ[٢٢٥]

قالَ :

٩٩ ـ وَمِنْهُ تَضْمِيْنٌ وَتَلْمِيْحٌ وَحَلْ ... وَمِنْهُ عَقْدٌ والتَأَنُّقْ إنْ تَسُلْ[٢٢٦]
١٠٠ ـ بَراعَةُ اسْتِهْلالٍ انْتِقالُ ... حُسْنُ اخْتِتامٍ وانْتَهى المَقالُ[٢٢٧]

أقُولُ :

ومن غَيْرِ الظاهِرِ : « التَضْمِيْنُ » وهُوَ : أنْ يُضَمِّنَ الشِعْرَ شَيْئاً من شِعْرِ الغَيْرِ ، بَيْتاً كانَ أوْ ما فَوْقَهُ ، أوْ مِصْراعاً أوْ ما دُوْنَهُ ، مَعَ التَنْبِيْهِ على أنَّه مِنْ شِعْرِ الغَيْرِ ، إنْ لَمْ يَكُنْ ذلِكَ مَشْهُوراً ، كقولِه :

على أنّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي ... أضاعُوْني وَأيَّ فَتىً أضاعُوْا[٢٢٨]

---

(٢٢٥) لأبي القاسِم الكاتِبي، أُنظر: جامع الشواهد ٣٣٦/١ والوشاح ٢٢٥/٣.

(٢٢٦) عَلَّقَ في «خ» بقولِه: يُقال: سَلَّ سَيْفَهُ مِنْ غِمْدِهِ، أي: أخْرَجَهُ، منه سلّمه الله تعالى وحَفظه.

(٢٢٧) في المصرّية:
بَراعَةُ اسْتِهْلالٍ وانْتِقال ... حُسْنُ الخِتامِ مُنْتَهى المَقال.

(٢٢٨) هُوَ للحَرِيْرِيُ صاحِبِ المَقاماتِ ضَمَّنَ صَدرَ بَيْتِ العُرْجي عَبْد الله بن عَمْرو، أُنظر: جامع الشواهد ٩٣/٢ والوشاح ٢٣٦/٣ و ٢٤٠.

والمِصْراعُ الثاني لِلعُرْجيّ ، وتَمامُه : لِيَوْمِ كَرِيْهَةٍ وَسَدادِ ثَغْرِ .

ومنه : « التَّلْمِيْحُ » وهُوَ : أنْ يُشِيْرَ في فَحْوى[٢٢٩] الكَلامِ إلى قِصَّةٍ أوْ شِعْرٍ أوْ مَثَلٍ ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ ، كقولِه :

فَوَ اللهِ ما أَدْرِي أَأَحْلامُ نائِمٍ أَلَمَّتْ بِنا أَمْ كانَ في الرَكْبِ يُوْشَعُ[٢٣٠]

(وَصَفَ الشاعِرُ لُحُوْقَهُ بالأحِبَّةِ المُرْتَحِلِيْنَ ، وطُلُوْعَ شَمْسِ وَجْهِ الحَبِيْبِ مِنْ جانِبِ العشاءِ[٢٣١] في ظُلْمَةِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ اسْتَعْظَمَ ذلِكَ واسْتَغْرَبَهُ وَتجاهَلَهُ . تَحَيُّراً ،وقالَ: أهذا حُلُمٌ أراهُ في النَوْمِ ، أمْ كانَ فِيما بَيْنَ الرَكْبِ يُوْشَعُ عليه السَلامُ)[٢٣٢] فَرَدَّ الشَمْسَ ؟! فأشارَ إلى قِصَّةِ يُوْشَعَ عليه السلام على ما رُوِيَ من أنَّه قاتَلَ الجَبَّارِيْنَ ، في يوم الجُمُعَةِ ، فَلَمّا أدْبَرَتْ الشَمْسُ خافَ أنْ تَغِيْبَ قَبْلَ أنْ يَفْرَغَ منهم ويَدْخُلَ السَبْتُ ، فلا يَحِلُّ لَهُ قِتالُهُمْ فيهِ ، فَدَعا الله ، فَرَدَّ الشَمْسَ ، حتّى فَرَغَ من قِتالِهِمْ .

ومنه : « الحَلُّ » فَهُوَ : أنْ يُنْثَرَ نَظْمٌ[٢٣٣] وإنّما يَكُونُ مَقْبُولاً إذا كانَ سَبْكُهُ لا يَتَقاصَرُ عن سَبْكِ النَظْمِ ، كقولِ بَعْضٍ : (فإنَّه لَمّا أُقْبِحَتْ[٢٣٤] فَعلاتُهُ ، وَحَنْظَلَتْ

---

(٢٢٩) في «ق»: مُحْتَوَى.

(٢٣٠) لأبي تَمّام الطائي من قصيدة يمدح بها أبا سَعِيْدٍ الثَغْري، انظرها في الوشاح ٢٥١/٣.

والى هُنا ينتهي أصْل نُسْخَة «ق» وقد أكْمَلها مالِكُها عِمادُ المُحَقِّقين من نُسْخة أُخْرى كما أشرنا في التقديم.

(٢٣١) في «خ»: الغشاء.

(٢٣٢) ما بين القوسين لم يُورده مكمّل نسخة «ق».

(٢٣٣) كذا في النسخ، والأنسب: يَنْثُرَ نظماً، فلاحظ.

(٢٣٤) في «ش»: قَبُحَتْ.

نَخلاتُه ، لَمْ يَزَلْ سوءُ الظَنِّ يَقْتادُهُ ، ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذي يَعْتادُهُ) حَلَّ قَوْلَ أبي الطَيِّب :

إذا ساءَ فِعْلُ المَرْءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ ما يَعْتادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ[٢٣٥]

ومنه : « العَقْدُ » وهُوَ : أنْ يَنْظِمَ النَثْرَ على طَرِيْقِ الاقْتِباسِ ، كقولِه :

ما بالُ مَنْ أوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيْفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ[٢٣٦]

عَقَدَ قَوْلَ أميرِ المُؤْمِنِيْن عليه السلام : « ما لابنِ آدَمَ والفَخْرُ[٢٣٧] ؟! وإنَّما أوَّلُه نُطْفَةٌ ، وآخِرُهُ جِيْفَةٌ » .

واعلم أنَّ بَعْضَهُمْ عَدَّ الاقْتِباسَ والتَضْمِيْنَ والتَلْمِيْحَ[٢٣٨] والحَلَّ والعَقْدَ ، مِمَّا يَتَّصِلُ بالسَرِقاتِ الشِعْرِيَّة ، والراجِزُ عَدَّها مِنْها ، مَعَ الإشارَةِ إلى الاعْتِبارِ الأوَّلِ في قَوْلِه : (السَرِقاتُ الشِعْرِيَّةُ وما يَتَّصِلُ بها) تصحيحا لكلا الاعتبارين .

قولُه : (والبَاقُ إنْ تَسُلّ) أي : إنْ تُخْرِجَ مِنَ بَيْنَ الآنِقِ وَغَيْرِ الآنِقِ ،والآنِقُ : الأحْسَنُ ، وتَتْبعهُ .

والمُرادُ بالآنِقِ الأحْسَنِ : أنْ يكونَ أعْذَبَ لَفْظاً ، وأحْسَنَ سَبْكاً ،وَيصِحّ مَعْنىً ، وَيَنْبغي ذلِكَ في ثلاثةِ مواضِعَ :

الأوَّلِ : الابْتداء ، لأنَّه أوَّلُ ما يَقْرَعُ السَمْعَ ، فإنْ كانَ آنِقاً أقْبَلَ السامِعُ عليهِ ، وإلاّ فَلا .

ومِنَ التأنُّقِ في الابْتداءِ : « بَراعَةُ الاسْتِهْلالِ » المُشارُ إليه بقولِ الراجِزِ وهُوَ : كَوْنُ الابْتداءِ مُناسِباً لِلْمَقْصُودِ ، كقول أبي مُحَمَّد الخازِنِ :

---

(٢٣٥) من قصيدة يَمْدَحُ بها كافوراً الأخْشِيْدي، انظر: جامع الشواهد ٧٢/١ ـ ٧٣ والوشاح ٢٤٨/٣

(٢٣٦) لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم، انظر: جامع الشواهد ٨/٣ والوشاح ٢٤٧/٣.

(٢٣٧) في «ش»: يَفْخَرُ.

(٢٣٨) كلمة «التلميح» وردت في «ق» فقط، ولم يَرِدْ فيها: «العقد».

بُشْـرى فَقَـدْ أَنْجَـزَ الإِقْبـالُ ما وَعَـدا وَكَـوْكَبُ المَجْـدِ في أُفْقِ العُلى صَعَدا[٢٣٩]

في مَطْلَعِ قصيدةٍ يُهَنِّىء بها الصاحب بَوَلِد بِنْتٍ[٢٤٠] .

والثاني « التَخَلُّصُ » والمرادُ بِه (الانْتِقالُ مِمّا افْتَتَح به الكَلامَ إلى المَقْصُودِ المُشارِ إليه بقَوْلِ الراجز)[٢٤١] : (انتقال) أي : الانْتِقالُ من الابْتداء ، فإنْ تَأَنَّقَ فيه ، ورُوْعِيَتْ المُناسَبَةُ ، أَقْبَلَ السامِعُ إلى إصْغاءِ ما بَعْدَهُ ، وإلّا فَلا ، كقوله :

يَقُـولُ في قومسٍ قومي وَقَـدْ أَخَـذَتْ مِنّـا السُـرى وخُـطَى المُهْـرِيّةِ القُـوْدِ
أَمْـطَلَعَ الـشَـمْسِ تَبْـغِـيْ أَنْ تُؤَمَّ بِنـا فَقُـلْتُ : كَلّا ، وَلَكِنْ مَطْلَعَ الجُـوْدِ[٢٤٢]

والثالث : « الاختتام » المُشارُ اليه بقول الراجزْ : (حسن اختتام) لأنّه آخِرُ ما يَعِيْهِ[٢٤٣] السَمْعُ ، ويَرْتَسِمُ في النَفْس ، فإنْ كانَ حَسَناً تَلَقّاهُ السَمَعُ ، واسْتَلَذَّهُ ، وجَبَرَ ما وَقَـعَ فيما سَبَقَـهُ من التَقْصِيْرِ ، وإلّا كانَ الأمْرُ على العَكْسِ ، حتّى رُبَّما أنْساهُ المحاسِنَ المُوْرَدَةَ فيما سَبَقَ ، كقوله :

وإنّي جَدِيْرٌ ـ إذْ بَلَغْـتُـكَ ـ بالمُـنـى وأنْـتَ بما امّـلْتُ مِنْـكَ جَدِيْرُ
فإنْ تُوْلِـنِي مِنْـكَ الجَـمِـيلَ فأَهْـلُهُ وإلّا فإنّي عاذِرٌ وَشَـكُـوْرُ[٢٤٤]

---

(٢٣٩) الخازنُ أَحَدُ شُعَراءِ الصاحِب بن عَبّادٍ الوَزِيْرِ يُهَنِّئُهُ في هذا الشعر بميلاد سِبطِه أبي الحسن عَبّاد، انُظر الشعر في الوشاح، كذا لك ترجمة الشاعر في ١/٣ ـ ٢٤٢ وجامع الشواهد ٣٠٤/١.

(٢٤٠) في «ش»: لا بنته.

(٢٤١) ما بين القوسين في «ق» فقط.

(٢٤٢) هُما لأبي تمام، في قصّة ذكرها في الوشاح ٢٦٧/٣. انُظر: جامع الشواهد ٣٧٣/٣.

(٢٤٣) كذا الظاهر، وفي «ش» يعنيه، وفي «خ» و «ق»: يعيـد.

(٢٤٤) من قصيدة لأبي نوّاس يمدحُ بها صاحب الخراج بمصر . انُظرها في الوشاح ٢٧١/٣ وجامع الشواهد ١١٨/٣.

وانتهى المقال ، والحمد لله على كل حال .

قد فَرَغَ من تأليف « إنْجاح المَطالِبِ في الفَوْزِ بالمآرِبِ » أقَلُّ عِبادِ الله وأذَلُّ خَلْقِ الله محمّد بن رِضا القُمّيّ ، بَلَّغَهُما الله إلى آمالِها[٢٤٥] .

يَوْمَ السَبْت ، التاسِعَ والعِشْرِيْنَ من شَهْرِ رَمَضانَ المُبارَكِ ، سَنَةَ ألْفٍ وأرْبَعٍ وسَبْعِيْنَ مَضَيْنَ من الهِجْرَةِ النَبَويَّة ، في مَشْهَدِ ثامِنِ الأئمّة عليّ بن مُوْسى الرِضا عليه التحيةُ والثَناء ، وعلى الله التَوَكُّلُ ومنْهُ الاسْتِعانَةُ في كُلّ الأُمور[٢٤٦].

---

(٢٤٥) في «خ» إلىٰ مالِها.

(٢٤٦) وقد وفّقني الله لإتمام تحقيقه في مشهد الإمام الرضا عليه السلام ، في شهر رمضان المبارك من سنة ثلاثٍ وأربعمائة وألفٍ من الهجرة المقدّسة.

والحمدُ لله اولاً وآخراً

وكَتَبَ

السيدّ محمّد رضا الحُسينيّ

الجلاليّ

فِهْرسُ المَصادِر والمراجع

١ ـ أعْيانُ الشِيْعة / للسيّد مُحْسن الأمِيْن العامِليّ / الطبعة الأُولى .
٢ ـ أمَلُ الآمل / للحُرّ العامِلي / تحقيق السيّد أحمد الحُسيني / مطبعة الآداب ، النجف .
٣ ـ إيْضاحُ المَكْنُون / للبَغْدادي / طبع تركية .
٤ ـ التبيان السُليماني / لِلميرزا محمّد المَشْهَدي ـ المُؤلّف / مخطوط في المكتبة الرضويّة ـ مشهد برقم (٩٤٣٩) .
٥ ـ تُراثنا / نشرة فصليّة تُصدّرها مؤسّسة آل البَيْتِ عليهم السلام في قُم السنة الأُولى (١٤٠٦) / العدد الرابع .
٦ ـ تحقيقُ النُصوص بين صُعوبة المُهمّة وخُطُورة الهَفَوات / للسيّد محمّد رضا الحُسيني طبع في نشرة « تُراثنا » السنة (٣) العَدد (٩) .
٧ ـ تعليقة أمل الآمل / للأفندي / .
٨ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة / للشيخ آغا بُزرك الطهراني / الطبعة الأولى .
٩ ـ جامع الشواهد / للشيخ محمد باقر الشريف الأردكاني / المطبعة المحمّدية ـ إصفهان منشورات الفيروز آبادي ـ قم .
١٠ ـ رياض العلماء / للمولى عَبْد الله الأفَندي الاصْفهاني تحقيق السيد أحمد الحسيني / مطبعة الخيام ـ قُم ١٤٠١ هـ .
١١ ـ ريحانة الأدَب / للمدرس .
١٢ ـ روضات الجنات / للسيّد محمّد باقِر الموسوي الاصفهاني الشهير بالخُونساري / نشر إسماعيليان ـ قم .
١٣ ـ الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة ، للشيخ آغا بزرك الطهراني ـ مخطوط .
١٤ ـ سنّة ضروريه / للميرزا محمّد المشهدي ـ المُؤلّف ـ مخطوطة في مكتبة آستان قدس برقم (١٤٣) .
١٥ ـ الصحيفة السجّادية / تقديم آية الله الحجّة السيّد المرعشي / طبعة الآخوندي ـ طهران ١٣٦١ هـ.
١٦ ـ فهرست مكتبة آستان قُدْس رَضَوي في مشهد / سيّد علي أرْدلان / نشر المكتبة برقم ١٣٦٥ .

١٧ ـ فهرست مكتبة آية الله المرعشي / قم تأليف السيد أحمد الحسيني .
١٨ ـ فهرست مكتبة مجلس الشورى الإسْلامي ـ طهران .
١٩ ـ فهرست مكتبة مشكاة ـ طهران .
٢٠ ـ فهرست مكتبة ملك ـ طهران.
٢١ ـ الفوائد الرضويّة / للشيخ عبّاس القمي .
٢٢ ـ الفيض القدسي / للنوري الشيخ ميرزا حسين / طبع مع بحار الأنوار ـ الطبعة الحديثة ـ (ج ١٠٨) .
ـ القرآن الكريم .
٢٣ ـ كاشِف الغُمّة / للميرزا محمّد المشهدي ـ المُؤلّف ـ / مخطوط في مكتبة المجلس برقم (٢٠٠٠) .
٢٤ ـ كنز الدقائق وبحر الغرائب / للميرزا محمّد المشهدي / طبع مؤسّسة جامعة المدرّسين قُم ١٤٠٦ .
وطبع مؤسّسة وزارة الثقافة طهران ١٤٠٦ .
٢٥ ـ الكواكب المنتشرة / للشيخ آغا بزرك الطهراني / مصورّة عن خَطّ المؤلّف عند السيّد الطباطبائي ـ قم .
٢٦ ـ مجموع مهمّات المتون ، طبع مصر .
٢٧ ـ مصفّى المَقال في مصنّفي علمِ الرجال / للشيخ آغا بُزرك الطهراني مطبعة دولتي ـ طهران ١٣٧٨ .
٢٨ ـ معجم البلدان / للحموي / دار صادر ـ بيروت .
٢٩ ـ مقامات الحريريّ .
٣٠ ـ منتخب التواريخ / للخراساني ملا هاشم .
٣١ ـ المنظومة المحبّية / لابن الشُحْنة الحنفي / طبع في نشرة (تُراثنا) السنة الأُولى ١٤٠٦ ، العدد الرابع .
٣٢ ـ هدية العارفين / للبغدادي / طبع تركيه .
٣٣ ـ الوشاح شرح المختصر على تلخيص المفتاح ، للشيخ محمّد الكرمي ، منشورات بصيرتي ـ قُم .